كلمة رئيس التحرير
أ . د. علاء احمد حسن
وزير التجارة

يعد الميزان التجاري اداة لربط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي فهو المرآة التي تعكس المركز الاقتصادي للبلد ومؤشر واضح للقدرة التنافسية وصحة الاقتصاد لبلد ما.

ان الميزان التجاري في العراق اقتصر دوره على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات لاعتماده على الصادرات النفطية وهذا الحال يتطلب تبني سياسة اقتصادية تعمل على تحسين وضع القطاعات الانتاجية الأخرى، كالزراعي والصناعي والمنظمات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والعمل على تطويرها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي.

يواجه العالم تحديات وازمات مركبة تتمثل بالسياسية والصحية والبيئية وبضمنها العراق فعلى الرغم من ما يمتلكه من موارد طبيعية كبيرة وتنوع جغرافي ومعظم سكانه ضمن قوى العمل النشطة اقتصادياً، إلا أنها لم توظف بالشكل الصحيح واعتمد بشكل كبير في صادراته على تصدير النفط الخام والذي حقق نوع من ديمومة الفائض في ميزان المدفوعات طيلة الاعوام الماضية.

ولكن بسبب حدوث أزمة (كوفيد١٩) التي عانى منها الاقتصاد العالمي وكذلك العراق فقد أحدثت عجزاً بميزانه التجاري لذا سعى العراق لتعزيز علاقاته الاقتصادية والتجارية مع كل دول العالم من اجل الاستفادة من الخبرات الاقتصادية والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري وإيجاد آليات جديدة للتعامل بين القطاع الخاص العراقي ودول العالم من خلال إقامة شراكات حقيقية بينهم أسهمت بفتح أبواب الاستثمار الخارجي وتحفيز النشاط الإنتاجي التجاري وتشجيع الصادرات.

وبعدها انبثقت أزمة الحرب الروسية الاوكرانية التي مازالت تأثيراتها السلبية واضحة على حركة التجارة الدولية فالمتحاربين يمثلون اهم مصدرين لاهم فقرات الغذاء (القمح والذرة) فضلاً عن الخلل الكبير في سلاسل التجهيز الدولية ، وكذلك انعكست اثارها على اسعار الطاقة مباشرة وارتفاعها والذي يؤدي الى ارتفاع تكلفة انتاج الغذاء .

وبقدر ما تطرحه الازمة الحالية من تحديات في مجال امدادات الغاز والنفط لذا فان دول العالم تسعى لإيجاد بدائل للطاقة التقليدية عبر مشاريع الطاقات المتجددة سواء الشمسية او طاقة الهيدروجين الاخضر الواعدة.

وفي ضوء ما تقدم تضع هذه الوزارة كل إمكانياتها وقدراتها الاستراتيجية الكامنة والتشغيلية لخدمة شعبنا وتمكينه في ظل ضبابية مستقبل العالم واتساع دائرة الحروب والنزاعات وتداعياتها وتسارعها واتساعها.

ومن الله التوفيق

كلمة مدير التحرير
الأستاذ رياض فاخر الهاشمي
مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

الابداع عملية فكرية وموهبة منحها الله للإنسان هدفها تقديم منتج فريد وجديد لذا بدأت الحكومات تتوجه نحو ريادة الاعمال كونها تساعد في احداث تغيير جذري لمشكلة البطالة والفقر من خلال توفير فرص عمل مناسبة واستثمار الطاقات البشرية وتساهم بالكشف عن مخازن الابداع والابتكار في داخل الانسان البشري.

وتعمل على تحفيزها ايجابياً بما يعود بالنفع عليه مادياً ومعنوياً لتقديم الأفضل دائما للمجتمعات.

لقد أدت جهود ريادة الاعمال الى احداث تغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة عبر العالم من خلال الابتكارات الجديدة وتحفيز الاقتصاد بمشروعات جديدة صغيرة للشباب وشراح المجتمع الأخرى.

فريادة الاعمال تقدم نوعاً رائعاً من المنتجات والخدمات ذات الأثر الإيجابي على المجتمعات.

ومن هذا المنطلق كان لهذه الدائرة الدور الفاعل في دعم وتأسيس وتطوير مشاريع الشباب ضمن (مشروع ادماج الشباب المتأثر بالنزاع/ برنامج ريادة اعمال المشاريع الصغيرة) لإسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

خلال لقائه ممثلي برنامج الاغذية العالمي
وزير التجارة : نجحنا في تجاوز ارتفاع اسعار المواد الغذائية باعتماد سياسة التوزيع على السوق وصولا للتوازن السعري

التقى وزير التجارة الدكتور علاء الجبوري ممثلي برنامج الأغذية العالمي لبحث مستجدات تنفيذ مشروع البطاقة التموينية الالكترونية وقاعدة البيانات الموحدة والتحديات التي تواجه استكمال المشروع والتوقيتات الزمنية .

واكد الوزير الجبوري خلال الاجتماع المشترك مع وفد ممثلي الاغذية العالمي لمشروع البطاقة التموينية الالكترونية ان وزارة التجارة نجحت في تجاوز ازمة ارتفاع الاسعار باعتماد سياسة التوزيع لمفردات البطاقة التموينية على السوق والسيطرة على الاسعار وصولا الى خلق التوازن السعري كون نظام البطاقة التموينية المعمول بالعراق يؤثر بشكل مباشر على الاسعار في السوق المحلي فضلا عن تفعيل مشروع الطحين التجاري ، واقرار الحكومة لقانون الامن الغذائية لشراء القمح اضافة الى الكميات المنتجة في العراق والذي اسهم بشكل كبير على السيطرة على الاسعار الذي اشارت اليه تقارير البنك الدولي الاخيرة.

واشار الجبوري انه جرى خلال الاجتماع طرح رؤية الوزارة لمشروع البطاقة التموينية الالكترونية والتحديات التي تواجه المشروع لافتاً الى ضرورة التركيز على دقة البيانات في النظام الجديد والفصل بين دقة المشروع وانجاحه كونه مشروع استراتيجي ومهم لاقتصاد البلد ، يهدف الوصول الى الاعداد الحقيقية للمستفيدين .

مبينا انه جرى كذلك مناقشة الية تحديد الفئات المستحقة والمستهدفة بالبرنامج لغرض شمولهم في برنامج الحماية الاجتماعية عبر المسح الميداني للسكان والمساكن لتحقيق الامن الغذائي لتصويب الاستهداف نحو الفئات المستحقة وتوجيه المواد وتحسينها فضلا عن استعراض رؤية الاصلاح لدعم استراتيجية تخفيف الفقر من خلال تقرير يتضمن الفقر والهشاشة المقدم من الوزارة وبرامج الحماية الاجتماعية والاهداف المستقبلية وتبادل الفكر والاراء لتذليل المعوقات والجداول الزمنية لاستكمال المشروع

من جانبهم استعرض ممثلي الاغذية العالمي مراحل المشروع والاجراءات والبرامج التجريبية التي نفذها الفريق في عدد من المناطق وعينات المحافظات والنتائج التي تم التوصل اليها مع فريق عمل مشروع البطاقة التموينية الالكترونية في دائرة التخطيط والمتابعة بعد دراسة كل الملاحظات والمؤشرات والمقترحات للتسريع في استكمال المشروع .

وزير التجارة يعلن حصول العراق رسميا على عضوية مجلس الحبوب العالمي

اعلن وزير التجارة الدكتور علاء الجبوري، انضمام العراق لمعاهدة تجارة الحبوب لعام ١٩٥٥ ليصبح عضوا رسميا في مجلس الحبوب العالمي .

وذكرت الوزارة في بيان نقلا عن الناطق الرسمي، أنه بعد المتابعات المستمرة وجهود لعدة سنوات من المفاوضات والعمل الدؤوب والحضور الفاعل للعراق في المحافل الدولية والاقليمية والعربية الاقتصادية والتي اجرتها دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية وباشراف مباشر من وزير التجارة، انضم العراق رسميا لأهم معاهدة لتنظيم تجارة الحبوب بين دول العالم لعام ١٩٩٥»، مبينة أن العراق انضم لهذه المعاهدة اعتبارا من ١١ آب لعام ٢٠٢٢.

وأضافت، أنها اتخذت جميع التدابير والاجراءات كافة من خلال التنسيق مع مجلس الحبوب، حيث تم ايداع وثيقة الانضمام لدى الامم المتحدة وفقا للسياقات القانونية المتبعة بموجب القرار رقم (١) الخاص بالتصديق على القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢١ وبذلك تم إعلان عضوية العراق رسميا في مجلس الحبوب العالمي الذي يضم ٥٧ دولة.

وأشارت إلى الفائدة من الانضمام لمجلس الحبوب، مؤكدة بانه»سيتم توفير فرص للوصول الى كافة الاسعار المتعلقة بالاسواق العالمية وبشكل مباشر وخاصة مع الدول الاعضاء المنضوية للمجلس، فضلا عن انه يتيح الفرصة لعقد اتفاقات متعددة وثنائية مع الدول الاعضاء بما يتعلق بتجارة الحبوب (الحنطة ، البقوليات ، الشعير ، الذرة) وغيرها وبما يدعم الامن الغذائي للبلد وخصوصا بعد تنامي التحديات العالمية المتمثلة بالامن الغذائي والتغيير المناخي وجائحة كورونا والحرب الروسية الاوكرانية وارتفاع معدلات اسعار المواد عالميا فضلا عن التحديات الاخرى.

وأكدت، أن هذا الاعلان سيحقق للوزارة ضمان ديمومة شراء الحنطة وغيرها من الحبوب الاساسية لتامين متطلبات الامن الغذائي للبلاد وباسعار عالمية معتدلة ووفق معايير مجلس الحنطة الدولي.

وبينت، ان مجلس الحبوب الدولي سيقوم بإعمام انضمام جمهورية العراق الى معاهدة تجارة الحبوب على الدول الاعضاء والتي عددها (٥٧)دولة.

وزير التجارة يلتقي مع وزير التجارة والصناعة في اقليم كردستان لبحث صرف مستحقات الفلاحين للسنوات السابقة

التقى وزير التجارة الدكتور علاء الجبوري وزير التجارة والصناعة في اقليم كردستان كمال مسلم سعيد لبحث صرف مستحقات فلاحي الاقليم المسوقين للحنطة للاعوام السابقة والتعاون المشترك بينهما .

واكد الوزير الجبوري خلال اللقاء ان ملف مستحقات الفلاحين الخاصة بفلاحي الاقليم للاعوام تم حسمه وننتظر اجابة الجهات الحكومية على اليات اطلاقها .

مؤكدا ان التعاون الذي ابدته محافظات الاقليم مع قرارات اللجنة التسويقية في الوزارة اسفرت عن انجاح الموسم التسويقي لعام ٢٠٢٢ واستلام كميات تفوق المليونين ومئتين و٢٤ الف طن ، بعد ان كانت التوقعات تشير الى عدم استلام هذه الكميات خاصة من محافظات الاقليم.

من جانبه اكد وزير التجارة والصناعة في اقليم كردستان على روح الاخوة والتعاون لحلحة المواضيع التي انعكس على حل الكثير منها وبما يخدم المصالح المشتركة .

هذا وحضر اللقاء وكيل الوزارة للشؤون الادارية ستار الجابري ومدير عام دائرة التخطيط والمتابعة.

وزير التجارة يلتقي القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد ويبحث ملفات تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين

التقى وزير التجارة الدكتور علاء احمد الجبوري في مكتبه القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد «جيمس داونر»، لاستعراض العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية وسبل تعزيزها وتطويرها، وبحث أوجه التعاون المشترك بين الجانبين.

واشار الوزير الجبوري خلال اللقاء الى حرص العراق على تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والسعي لفتح افاق جديدة للتعاون المشترك مع الجانب البريطاني وتقريب وج

هات النظر بين رجال الاعمال لكلا البلدين

من جانبه أكد القائم بأعمال السفارة البريطانية جيمس داونر» عن رغبة بلاده في تعزيز أطر التعاون في كافة المجالات لاسيما التجارية والاستثمارية.

وزارة التجارة تعمل على تشكيل فريق من عدة وزارات لمتابعة الفحص المختبري لمفردات البطاقة التموينية

أكد وزير التجارة الدكتور علاء الجبوري خلال حضوره ورشة عمل (دور الفحوصات المختبرية في تعزيز سلامة الغذاء)، التي نظمتها الشركة العامة لتجارة الحبوب في فندق بغداد على ضرورة ان تحمل مخرجات هذه الورشة اساسيات ودلائل واقعية لتنظيم العمل المستقبلي للحفاظ على الامن الغذائي للبلد والذي يصب في خدمة المواطن.

وذكر بيان للوزارة، ان الوزير اشار في حديثه خلال الورشة الى العمل على تشكيل فريق استشاري فني من شركة الحبوب ووزارات التخطيط والتعليم والصحة، مهمته متابعة تدقيق عمليات الفحص المختبري لمفردات البطاقة التموينية لوضع رؤية وطنية واحدة.

من جانبه أكد مدير عام الشركة العامة لتجارة الحبوب محمد حنون في كلمته الافتتاحية للورشة، ان الهدف من اقامة هذه الورشة هي لطرح وجهات النظر لتبادل الرؤى والمعلومات للخروج برؤية وطنية موحدة حول اليات الفحوصات المختبرية في تعزيز سلامة الامن الغذائي والتدقيق في المواصفة ومختبرات السيطرة النوعية لغرض عرضها على الجهات المعنية وبلورة توحيد ماهية الفحوصات المختبرية للحفاظ على سلامة الامن الغذائي وسلامة وصحة المواطن العراقي.

واشار حنون انه جرى خلال الورشة طرح محاضرات بعناوين مختلفة منها عن سلامة الغذاء واستراتيجية الامن الغذائي لمادة الطحين، وطرائق تحسين الحنطة المحلية ومراقبة جودتها وسلامتها، المعادن الثقيلة ومخاطرها على سلامة الاغذية، الخبازة، الاجهزة المختبرية، فضلا عن محاضرات القطاع الخاص حول الاجهزة المختبرية كذلك والتي القاها مختصون من قسم السيطرة النوعية في الشركة وشركة تصنيع الحبوب ومعهد الهندسة الوراثية، وجامعة ديالى، ومنظمة المحتاجين والمعوقين، وشركة القفاف وشركة العلوم الرائدة.

لافتا الى انه جرى خلال تلك المحاضرات فتح النقاش لإبداء وجهات النظر وطرح الملاحظات الخاصة بذلك والاتفاق على بعض النقاط التي تعزز عمل قسم السيطرة النوعية للحصول على شهادة الاعتماد على الفحوصات للمواد الغذائية التي تتعامل بها الشركة ووفق المواصفات القياسية المعتمدة.

وذكر المدير العام ان الورشة التي نظمتها شركته تحت عنوان (دور الفحوصات المختبرية في تعزيز سلامة الغذاء) كانت برعاية وزير التجارة وبحضور عدد من الشخصيات، من اساتذة الجامعات ووزارات التخطيط والتعليم والصحة والزراعة والقطاع الخاص والاعلام، فضلا عن حضور مدراء عامين دوائر العلاقات الاقتصادية الخارجية والادارية والمالية ودائرة تطوير القطاع الخاص ومعاونين المدراء العامين في دائرتي الرقابة والقانونية وشركتي تصنيع الحبوب وتجارة الحبوب وادارات اقسام السيطرة النوعية في شركات الغذاء في الوزارة.

ولفت بيان الوزارة الى ان الورشة التي اقيمت اليوم خرجت بست التوصيات:

١- ضرورة العمل على التوأمة مع مجالس الحبوب العالمية فيما يخص سالمة وفحص الحبوب.

٢- رفد مختبرات فحص الاغذية وخصوصا التابعة لوزارة التجارة بأحدث الاجهزة والمعدات المختبرية.

٣- اشراك العاملين في مختبرات الاغذية بدورات تدريبية متقدمة داخل وخارج البلاد لزيادة خبراتهم ومهاراتهم الفنية.

٤- زيادة الدور الرقابي على الاسواق والمخازن المحلية المخصصة للمواد الغذائية لتأمين سالمة الاغذية.

٥- التنسيق العلمي المشترك مع وزارة الزراعة لغرض تحسين الاصناف المحلية.

٦- التنسيق العلمي المشترك مع هيأة الاعتماد وبشكل عاجل لغرض الحصول على الاعتمادية.

وزير التجارة يلتقي السفيرة الامريكية في بغداد ويبحث ملفات تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

التقى وزير التجارة الدكتور علاء احمد الجبوري في مكتبه السفيرة الامريكية لدى العراق الينا رومانوسكي واشار الوزير الجبوري خلال اللقاء الى حرص العراق على تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع جميع دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية في ضوء توجهات الحكومة الى الانفتاح للسوق العالمي واهمية تطوير وتنمية العلاقات المشتركة في كافة الاصعدة والسعي الى فتح قنوات اتصال جديدة مع بلدان العالم. مؤكدا على السعي لفتح افاق جديدة للتعاون المشترك مع الجانب الامريكي في كافة المجلات وتقريب وجهات النظر بين رجال الاعمال لكلا البلدين من جانبها اكدت السفيرة الامريكية على اهمية تطوير العلاقات وتفعيلها في الجانب الاقتصادي كون العراق يمتلك ارض خصبة تشجع المستثمرين والشركات الرصينة الاميركية للدخول الى السوق العراقية.

هذا وناقش الجانبان خلال اللقاء عدة ملفات اهمها تفعيل مذكرات التفاهم الخاصة بتجهيز مادتي الحنطة والرز الامريكيين، والوقوف على الرؤى المستقبلية في التجهيز والعمل على ازالة العقبات وتكاتف الجهود لتسهيل حركة التبادل التجاري بين البلدين

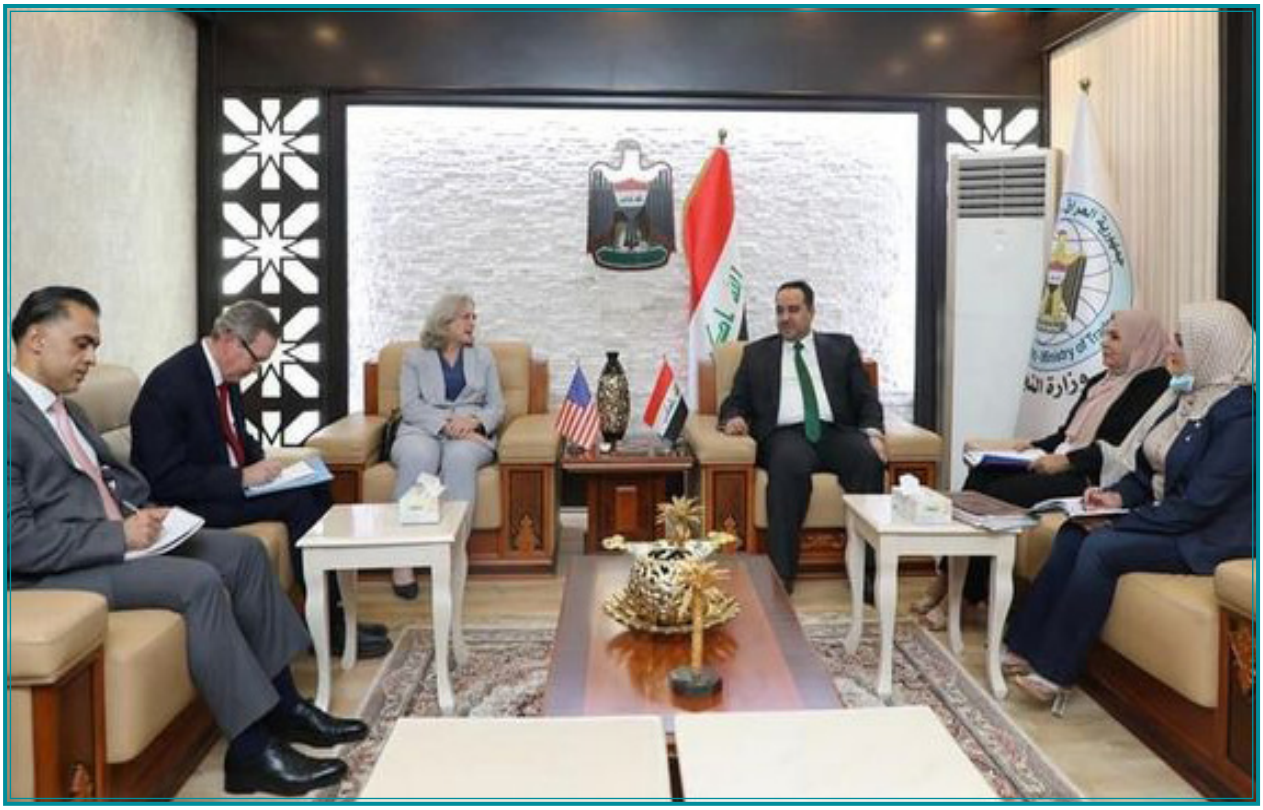

خلال احتفالية بمناسبة انتهاء الموسم التسويقي
وزير التجارة يؤكد تأمين مفردات السلة الغذائية من الحنطة حتى نهاية العام

أعلن وزير التجارة الدكتور علاء الجبوري، ان الكميات المسوقة من محصول الحنطة لعام ٢٠٢٢ بلغت أكثر من مليونين و١٠٠ ألف طن، فيما أكد تأمين مفردات السلة الغذائية من الحنطة حتى نهاية العام الحالي.

وقال الوزير الجبوري في كلمة خلال الاحتفالية التي اقامتها الشركة العامة لتجارة الحبوب بمناسبة انتهاء الموسم التسويقي لعام ٢٠٢٢، ان «الأعوام الأخيرة لاسيما العام ٢٠٢٠ كانت كميات الحنطة المتسلَّمة ٥ ملايين و١٠٢ ألف طن»، مبيناً أن «حاجة العراق سنوياً من الحنطة تبلغ ٤ ملايين و٥٠٠ ألف طن بواقع ١٠ حصص توزع في السنة».

وأضاف، أن «الانتاج المحلي لهذا العام ٢٠٢٢ وصل يوم أمس مليونين و١٠٢ ألف طن من الحنطة، وهذه الكميات المستلمة إذا ما قارناها مع التوقعات، فهي كانت أفضل بكثير، نتيجة المتغيرات».

وأكد، أن «مؤشر عملية النجاح لهذا الموسم التسويقي كان بسبب الاستعداد الحكومي المبكر لعملية استيراد هذه المادة»، مبيناً، أن «الوزارة وضعت خطة إستراتيجية لاستيراد الحنطة في قانون الأمن الغذائي الذي خصص مبالغ لاستيراد مادة الحنطة».وأشار إلى، أن «مستحقات الفلاحين هذه السنة اختلفت عن السنوات الماضية، حيث تم تسديد كافة المبالغ»، منوهاً بأن «المبالغ سددت إلى الآن ما يقرب من ٧٠ بالمئة، منها ٧ محافظات الى ٨ محافظات صفَّرت بشكل كامل».

وتابع، أن «بعض المحافظات الأخرى كان تسويق المحصول بشكل متأخر، ومازالت عمليات الاستلام تجري، وهناك تنسيق كبير مع وزارة المالية لدفع هذه المستحقات بشكل متتالي».

وعبَّر عن «شكره للشركة العامة لتجارة الحبوب، التي كانت لها جهود استثنائية إذ واضب منتسبوها على الدوام حتى خلال أيام العيد والعطل لتسلّم محصول الحنطة وان مخازنها ممتلئة»، داعيا الشركة الى «الاستمرار ببذل الجهود.

وأكد، أن «محصول الحنطة لم يواجه هذه السنة مشاكل كبيرة، كما في السنوات السابقة، نتيجة تغيير المواصفات في عمليات الاستلام التي تمَّت في تجارة الحبوب، التي كان لها دور كبير في تذليل الصعوبات».

وأكد، أن «مخازن وزارة التجارة تحتوي على كميات تكفي لتأمين مفردات السلَّة الغذائية بشكل كامل حتى نهاية هذا العام.

التجارة تناقش خطة مشاركتها في تنفيذ واجب زيارة اربعينية الامام الحسين (ع) ومهام محورها لعام١٤٤٤هـ /٢٠٢٢م العام الحالي

اعلنت وزارة التجارة عن عقد لجنة الاشراف والمتابعة على تنفيذ خطة مشاركتها في الزيـارة الاربعينيّة لنقـل زوار أربعينية الإمـام الحسـين (عليه السلام) اجتماعا لمناقشة الخطة ومهام محاورها لعام١٤٤٤هـ / ٢٠٢٢م .

وقالت الوزارة « في بيانها نقلا عن وكيل الوزارة للشؤون الادارية الاستاذ ستار الجابري المشرف على عمل اللجنة خلال تراسه الاجتماع انه جرى مناقشة أهمية مشاركة اسطول وزارة التجارة في نقل زوار أربعينية الإمام الحسين عليه السلام واستعداداتها اللوجستية للمشاركة على المحور المخصص لها من قبل قيادة عمليات محافظة كربلاء المقدسة وهو محور (كربلاء – النجف) والذي يسمى محور وزارة التجارة .

مضيفة « أنه بتوجيه من وزير التجارة الدكتور علاء احمد الجبوري تمت زيادة عدد العجلات التي ستشارك في نقل الزوار الى ٧٠٠ عجلة انتاجية وخدمية بعد ان يتم تهيأتها للمباشرة بتادية واجب الزيارة وبالتنسيق مع قيادة عمليات محافظة كربلاء والجهات الامنية الساندة واستنفار الدعم اللوجستي والامكانات لتقديم افضل الخدمات للزائرين بهذه المناسبة الدينية التي يحيها ملايين الزوار من كل دول العام والمتوقع لها خمس ملايين زائر هذا العام بعد جائحة كورونا .

واشارت «انه جرى خلال الاجتماع كذلك طرح عدد من الملاحظات والمقترحات لبعض الاشكالات التي تحدث اثناء ذروة الزيارة والخاصة بحركة مرور العجلات واماكن تواجدها فضلا عن التأكد على ضرورة تواجد اعضاء لجنة المتابعة والاشراف الميداني وحضور الاجتماعات مع غرفة العمليات المشتركة في محافظة كربلاء للتنسيق والدعم والتزام ملاكات الشركات بمتابعة حركة اسطولهم ونشر نقاط توجيه السواق بالنقل .

مؤكدة «أنها من الوزارات الخدمية الساندة التي تساهم بشكل رئيسي وفعال في عملية نقل وتفويج الزائرين طيلة فترة الزيارة الاربعينية في كل عام والتي حظيت بأشادة من قبل إدارة محافظة كربلاء وقيادة العمليات وإدارة العتبتين الحسينية والعباسية والمراجع الدينية نتيجة الجهود الاستثنائية التي يبذلها موظفوا الوزارة من وكلاء ومدراء عامين ومعاونيهم والمسؤولين عن حركة نقل الاسطول على المحور المكلفين بأداء واجب الزيارة.

هذا ومن الجدير بالذكر «ان الوكيل الاداري ستار الجابري ورئيس اللجنة مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص رياض فاخر الهاشمي سيحضران اجتماع مناقشة خطة الزيارة الاربعينية ومحاورها مع قيادة عمليات محافظة كربلاء المقدسة اليوم الاثنين في محافظة كربلاء المقدسة

وكيل الوزارة يبحث مع وفد الاتحاد الاوربي اتمتة البطاقة التموينية وخارطة الطريق لتطوير استراتيجية الحماية الاجتماعية

التقى وكيل الوزارة للشؤون الادارية ستار الجابري مع وفد الاتحاد الاوربي ومستشار الحماية الاجتماعية الدكتور مهدي العلاق في اليونيسيف مهمة اتمتة البطاقة وخارطة تطوير استراتيجية الحماية الاجتماعية.

واكد الوكيل خلال اللقاء ان اتمتة البطاقة التموينية للوصول للاستهداف الحقيقي لمستحقيها ومايتلائم مع شبكة الحماية وبناء قاعدة بيانات رصينة ودقيقة وهو الهدف الذي تسعى اليه وزارة التجارة لمعالجة المشاكل التي تعالجها في هدر الحصص لغير مستحقيها وعمليات الحجب والتكرارية .

مؤكدا ان الطريقة الافضل للوصول للهدف في وضع رؤيا موحدة لوضع استراتيجية وتحديد اولوياتها في رقمنة البطاقة التموينية والتركيز على قاعدة البيانات وتحديد المستفيدين والتعاون لتعريف المستهدفين وماهي احتياجاتهم .

واستعرضت مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة مشروع نظام البطاقة التموينية والاليات التي عملت عليها دائرتها بالتعاون مع منظمة الاغذية العالمي .

من جانبهم وجه وفد الاتحاد الاوربي بعض الاستفسارات عن امكانية التعاون في تطوير استراتيجية الحماية لوضع خارطة الطريق لدعم الوزارة في رقمنة البطاقة التموينية فضلا عن استعراض تجارب بعض الدول في اتمتة بياناتها

مؤكدين على استعدادهم لتقديم الدعم للوزارة في اتمتة عملها بما يخص البطاقة التموينية.

التجارة تشارك في الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية لبرنامج إصلاح نظام الحماية الإجتماعية في وزارة التخطيط

شارك وكيل وزارة التجارة للشؤون الادارية ستار الجابري الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية لبرنامج إصلاح نظام الحماية الإجتماعية المشتركة بين الحكومة العراقية والإتحاد الأوربي والأمم المتحدة، الذي عقد في وزارة التخطيط .

ذكر بيان الوزارة نقلا عن الوكيل الجابري ان الاجتماع عقد برئاسة وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية الدكتور ماهر حماد جوهان، وحضور عدد من المديرين العامين في وزارات التخطيط والعمل والتجارة ، ومن ممثلي منظمات الإتحاد الأوربي واليونيسيف و العمل الدولية وبرنامج برنامج الغذاء العالمي .

واشار البيان ان اللجنة ناقشت خلال الاجتماع إيجاد آلية عمل مناسبة للتنسيق بين الجهات المنفذة والجهات الحكومية المستفيدة مع مراجعة التحديات والمشكلات التي قد تواجهها أثناء التنفيذ وذلك من خلال إعداد الخطة بما يضمن تحقيق الهدف الذي يتضمن بناء برنامج حماية اجتماعي فاعل متكامل مترابط مع الضمان الإجتماعي وبجميع أنواع الدعم ،إضافة إلى ترابطه مع أنشطة القطاع الخاص والطفولة والفئات الهشة بغية توافر افضل حماية ورعاية لهذه الفئات .

مبينا إن هذا البرنامج يعدّ من البرامج المهمة والكبيرة التي تشترك فيه عدد من الوزارات والمنظمات الدولية ، وإن من إحدى مخرجاته ستكون إعداد سجل موحد للحماية الإجتماعية لضمان عدم حصول تقاطع أو تداخل مع ضمان وصول الدعم إلى الجهات المستحقة سواء على مستوى الحماية الإجتماعية أو البطاقة التموينية من خلال إعداد إستراتيجية متكاملة للحماية الإجتماعية وربطها مع الفئات الهشة والطفولة، إضافة إلى إعداد خارطة إصلاح متكاملة تضمن تطوير قدرات أصحاب القرار والعاملين على تنفيذ ملف الحماية الإجتماعية .

من جانبها قالت رئيسة قسم التعاون في الإتحاد الأوربي السيدة باربرا ايكر في كلمة لها عبر المنصة الإلكترونية زوم : إن هذا البرنامج يمثل فرصة كبيرة لإصلاح النظام الإجتماعي في العراق ومهم جدا للفئات الهشة التي أعطيت لها الأولوية في البرنامج ،إذ نطمح للعمل مع جميع الشركاء من أجل تحقيق مخرجاته.

وشهد الإجتماع مناقشة القضايا المدرجة في جدول الأعمال، ومن بينها : مناقشة البرنامج المشترك للإتحاد الأوربي ووكالات الأمم المتحدة، ومراجعة التقدم المحرز في العمل مقابل خطة العمل المشتركة ومناقشة التحديات في التنفيذ وسبل المضي قدما لتنفيذ البرنامج

شركة التقدم للتدريب وتنظيم المؤتمرات تقدم درع شكر وتقدير الى مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

قدمت شركة التقدم للتدريب وتنظيم المؤتمرات درع شكر وتقدير الى مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص (السيد رياض فاخر الهاشمي) لدور هذه الدائرة الفاعل في دعم تأسيس و تطوير مشاريع الشباب ضمن (مشروع ادماج الشباب المتأثر بالنزاع - برنامج ريادة اعمال المشاريع الصغيرة) والذي نفذته شركة التقدم باشراف وزارة الشباب والرياضة والبنك الدولي ودعم الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية . وبين الهاشمي ، ان المشاريع الصغيرة تعتبر المحرك الرئيس لاقتصاد الدول وتصنف كواحدة من أهم آليات التوجه الاستراتيجي لدعم الهيكل الانتاجي ، حيث انها تلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم ، وذلك لدورها الفعال في توفير فرص عمل واسعة جدا نظرا لقلة رأس المال المستثمر فيها ، ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج ، وكذلك اسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

دائرة تطوير القطاع الخاص تباشر بتنفيذ الاختبار الالكتروني ضمن خططها التدريبية

اعلنت وزارة التجارة عن مباشرة دائرة تطوير القطاع الخاص بتنفيذ الاختبار الالكتروني ضمن خططها التدريبية الهادفة الى انجاز برنامجها التدريبي الخاص بتحسين الأداء الوظيفي وتطوير المهارات عبر الإفادة من الوسائل التقنية الحديثة وتطبيق انظمة التعليم الالكترونية.

اكد ذلك مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص رياض فاخر الهاشمي وبين ان قسم التدريب التجاري في دائرته باشر بتنفيذ الإختبار الالكتروني ومن ضمن الدورات التي تم اعتماد الاختبار الالكتروني فيها هي (دورة الادارات الوسطى، الصياغة العربية السليمة للمخاطبات الرسمية، مبادئ ادارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها).

واضاف الهاشمي، ان تقديم الدورات المتطورة والحديثة الى كافة موظفي الوزارة يأتي لاعداد افراد قادرين على تقديم افضل الخدمات لمجتمعهم من خلال اعداد الكوادر وتزويدها بافضل واحدث تقنيات التدريب والتعليم.

الشركة العامة لتصنيع الحبوب تشرف على توزيع الطحين في بغداد والمحافظات وتحقق انسيابية بالتجهيز

اعلنت وزارة التجارة عن استنفار الشركة العامة لتصنيع الحبوب ملاكاها الرقابي للإشراف على توزيع الكميات المتبقية من الحصة الخامسة لمادة الطحين في بغداد والمحافظات،

أكد ذلك مدير عام الشركة أثير داود سلمان، وقال إن قسم الرقابة يشرف ميدانيا على تجهيز مادة الطحين من المطاحن الى الوكلاء في بغداد والمحافظات،

مشيرا إلى توزيع اللجان الرقابية والنوعية على قواطع المسؤولية، لمتابعة تجهيز الوكلاء وايصال مادة الطحين،

وتابع أن المطاحن العاملة في كركوك وديالى وصلاح الدين وبابل وكربلاء والمثنى وميسان والبصرة تواصل انتاج وتجهيز الوكلاء بالحصة الخامسة من الطحين،

لافتا إلى تحقيق انسيابية متصاعدة في التجهيز وأن الطحين المنتج يخضع للفحص النوعي وفحص الخبازة قبل توزيعه إلى الوكلاء.

داعيا في الوقت ذاته المواطنين الى الاسراع باستلام حصصهم من مادة الطحين

دائرة تطوير القطاع الخاص تناقش عدد من القضايا والتي تسهم في تعزيز دور القطاع الخاص العراقي

اعلنت وزارة التجارة عن عقد دائرة تطوير القطاع الخاص ((لجنة القطاع الخاص العراقي)) اجتماعها الاول لهذا العام لمناقشة عدد من القضايا والتي تسهم في تعزيز دور القطاع الخاص العراقي وذلك ضمن مسيرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

اكد ذلك مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص رياض فاخر الهاشمي خلال تراسه الاجتماع وبحضور السادة ممثلوا (الاتحادات والغرف التجارية والصناعية والمهنية) وممثل رابطة المصارف الخاصة العراقية وممثل غرفة تجارة و صناعة اقليم كردستان .

مؤكدا انه جرى خلال الاجتماع طرح عدة مواضيع والتي تسهم بتقديم الدعم والمشورة الى الجهات المعنية بالقطاع الخاص.

اضاف الهاشمي ، ان اللجنة ناقشت مدى استعداد الجهات الممثلة للقطاع الخاص لإقامة الندوات والورش لديها لنشر التوعية والتثقيف بالاضافة الى حث القطاع الخاص العراقي على تعديل القوانين المنظمة لعملها بما يتلائم مع اقتصاد السوق والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الشركة العامة لتصنيع الحبوب تنجز مراحل متقدمة في تأهيل مطحنة العمارة الحكومية ومشروع أبنية الفروع

اعلنت وزارة التجارة عن انجاز الشركة العامة لتصنيع الحبوب مراحل متقدمة في اعمار وتأهيل مطحنة العمارة الحكومية، فيما يتواصل العمل بوتيرة متصاعدة في مشروع بناء مقرات لفروع الشركة بعدد من المحافظات،

أكد ذلك مدير عام الشركة أثير داود سلمان وقال ان نسب متقدمة حققتها الملاكات الفنية التابعة للشركة في اعمار وتأهيل مطحنة العمارة الحكومية، ومشروع الابنية الجديدة لمقرات عدد من فروعها بالمحافظات،

وأضاف أن شركة تصنيع الحبوب تقوم بإعمار وتأهيل مطحنة العمارة الحكومية محققة نسب انجاز متقدمة في الاعمال المدنية والميكانيكية والعمل جاري لإكمال اعمال الربط الكهربائي،

لافتا إلى تحقيق تقدم كبير في مشروع إنشاء ابنية جديدة لمقرات سبعة فروع في عدد من المحافظات،

منوها إلى ان مطحنة العمارة الحكومية ستكون الموقع الثاني الذي يدخل مرحلة الانتاج والعمل خلال هذا العام بإذن الله بعد مطحنة الانبار الحكومية التي تم افتتاحها في شهر آذار الماضي،

وتابع سلمان، ان مشروع الابنية الجديدة يشمل مقرات فروع الشركة في واسط والمثنى والنجف وذي قار والديوانية اضافة الى بابل وديالى، والذي من المؤمل اكمال المشروع خلال العام الجاري ايضا،

مشيرا ان هذه المشاريع تندرج ضمن حملة واسعة تنفذها الشركة لإعمار وبناء المطاحن المتضررة وانشاء مقرات فروع حديثة تليق باسم وسمعة تصنيع الحبوب.

حوار مجلة التجارة العراقية مع السيد سرمد طه سعيد
مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية

تسعى وزارة التجارة لتحقيق أهدافها التي نص عليها قانون وزارة التجارة رقم ٣٧ لسنة ٢٠١١ والتي تتعلق برسم السياسة التجارية الداخلية والخارجية بما ينسجم مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة والمساهمة في تطوير القطاع الخاص وتوفير البيئة الملائمة له من خلال تحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص في ضوء التوجه الجديد بالانتقال بالدولة من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وكذلك دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية كما لا يخفى أيضا بان المشرع العراقي لم يترك تحقيق هذه الأهداف من غير الإشارة إلى الوسائل التي يجب أن تعتمدها الوزارة في تحقيق تلك الأهداف ومن هذه الوسائل متابعة الجوانب الإدارية والمالية في دوائر وشركات الوزارة .

ومن اجل تسليط الضوء أكثر على طبيعة ومهام عمل الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية كان لنا هذا اللقاء مع السيد سرمد طه سعيد مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية.

س١/ في البداية نود أن نرحب بك لتكون ضيفا عزيزا على قراء مجلة التجارة العراقية ونود أن نستهل حوارنا معك بالسؤال عن المهام التي تقوم بها شركتكم؟

ج/ نتقدم بالشكر الجزيل الى كادر مجلة التجارة العراقية الالكترونية لاستضافة الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية بإعداد حوار خاص بالشركة والمتمثل بالعدد التاسع والعشرون من المجلة.

بدءا نبذة مختصرة عن الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية شركة تجارية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتعمل وفق أسس اقتصادية تساهم في دعم اقتصاد الوطن في مجال تجارة المواد الانشائية من خلال تقديمها افضل الخدمات وبانسب الأسعار بمواصفات عالية الجودة تاسست هذه الشركة في ١٩٦٨/٩/٢٧ وينحصر نشاطها التجاري في توفير المواد الانشائية التي تقع ضمن مجموعة المواد الانشائية واوصافها استيراداً وتوريداً من مختلف بقاع العالم وما يمكن ان توفره من مواد بأية وسيلة أخرى يسمح بها القانون ويؤيد ذلك نظام وزارة التجارة رقم ٧ لسنة ١٩٨٩.

س٢ / هل من الممكن الاطلاع على الإجراءات المتخذة من قبلكم للنهوض بواقع حال الشركة والانجازات منذ تسنمكم لمهام عملكم لحد الآن؟

ج/ تم النهوض بواقع الشركة من خلال ابرام عقود جديدة بعمولة رسم التصريف تشمل اغلب المواد الأساسية التي تدخل الانشائية في عملية البناء والاعمار وكذلك هناك عقود استيرادية نسعى الى ابرامها لتجهيز مخازن الشركة في جميع فروعها بالمواد المطلوبة والمرغوبة في الأسواق المحلية وذلك لغرض تعظيم موارد الشركة من خلال زيادة المبيعات وتحقيق نسبة أرباح مالية تعود بمردودها لمنفعة الشركة.

س٣/ الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية تعمل وفق أسس اقتصادية تساهم في دعم اقتصاد الوطن في مجال المواد الانشائية من خلال تقديمها أفضل الخدمات، هل بالإمكان ان تحدثنا أكثر عن تلك الخدمات؟

ج/ •تفعيل عقود بآلية رسم التصريف مع شركات رصينة بغية تسويق المواد الانشائية.
•تم إقرار خطة استيرادية جديدة وفق لجنة فرعية لتعزيز الخطط الاستيرادية المستقبلية.
•استثمار بعض من أراضي الشركة وفق قانون بيع وايجار أموال الدولة وأيضا الشروع لتوفير قطع أراضي يتم توزيعها على الموظفين وفق سياقات قانونية معتمدة.
•تفعيل العمل بالوكالات الحصرية والتجارية للمواد الانشائية وسوف يتم ابرام عقد جديد لتدوير مواد السكراب وتحويلها الى حديد صناعي بالتعاون المشترك مع معامل الحديد للاستفادة من مواد السكراب المملوكة للشركة والدولة وتحويلها الى مواد خام جديدة يمكن الاستفادة منها.
•تعزيز الاسطول الناقل للشركة بكافة السبل المتاحة للانضمام الى الاسطول المركزي لوزارة التجارة وتحقيق نسبة عالية لنقل مواد السلة الغذائية والعمل بنظام البيع بالآجل لكافة المواد الانشائية الى جميع موظفي وزارة التجارة وأيضا موظفي دوائر الدولة الموطنة رواتبهم لغرض توفير المواد الانشائية لكافة المواطنين بأسعار مدعومة وبضمان حقيقي للمواد الانشائية.

س٤/ هل من الممكن اخبارنا عن المواد التي تتعامل بها الشركة وانواعها وعن طريقة والية فحص تلك المواد عند استيرادها؟

ج/ نود اعلامكم بان المواد التي تتعامل بها الشركة تنقسم الى مواد أساسية مثل الحديد بمختلف انواعه والخشب بمختلف القياسات والانواع وكذلك مختلف المناشئ والمواد الأخرى المطلوبة في الأسواق مثل الصحيات وتشمل سيتات الحمام والخلاطات والانابيب البلاستيكية وكذلك مادة السيراميك والبورسيلين وغيرها من البلاطات الحديثة وان جميع تلك المواد تخضع للفحص المختبري في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وحسب المواصفات القياسية المعتمدة بالإضافة الى فحص مادة الاخشاب والابواب الخشبية والذي يتم في مختبر شعبة السيطرة النوعية في مقر الشركة.

س٥/ هل لديكم كلمة أخيرة أستاذ؟

ج/ من خلال توجيهات ودعم معالي وزير التجارة الدكتور علاء الجبوري المحترم نسعى الى النهوض بواقع الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية احدى شركات وزارة التجارة لتقديم أفضل الخدمات الى المواطنين وتعود الى سابق عهدها شركة رصينة تتعامل بالمواد الانشائية وتغذي جميع وزارات ودوائر الدولة والقطاع الخاص وجميع المواطنين بأسعار تنافسية نسبة الى الأسواق المحلية.

ختاماً نشكر مجلة التجارة العراقية ونتمنى لها مزيدا من التقدم والرقي.

في نهاية اللقاء نود أن نعرب لكم عن امتناننا وشكرنا لسعة صدركم متمنين لكم النجاح والموفقية

قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠

بأسم الشعب
مجلس الرئاسة

بناءاً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) من الدستور ولمضي المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من البند (خامساً) من المادة (١٣٨) من الدستور .
أصدر القانون الآتي :

المادة ١

يقصد بالعبارات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة إزاءها :

أولاً - المنافسة : الجهود المبذولة في سبيل التفوق الاقتصادي .
ثانياً - الاحتكار : كل فعل أو اتفاق أو تفاهم صدر من شخص أو أكثر طبيعي أو معنوي أو ممن توسط بينهم للتحكم بالسعر أو نوعية السلع والخدمات بما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع .
ثالثاً – السوق : المنطقة التي يتصل بها المنتجون والمستهلكون مع بعضهم لعقد الصفقات التجارية بشأن سلعة معينة . ولا تنحصر السوق بالضرورة بحدود جغرافية معينة لأغراض هذا القانون يقتصر مفهوم السوق على الاقتصاد العراقي .
رابعاً – المجلـس : مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار .
خامساً – الاندماج : اندماج شركتين أو أكثر بقصد توسيع حصتها في السوق .
سادساً – سعر الشراء الحقيقي : السعر المثبت في قائمة الشراء بعد تنزيل الخصومات المنصوص عليها فيها .

المادة ٢

يهدف هذا القانون إلى تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة بالمجتمع التي يقوم بها المستثمرون أو المنتجون أو المسوقون أو غيرهم في جميع النشاطات الاقتصادية .

المادة ٣

أولاً : تسري أحكام هذا القانون على أنشطة الإنتاج والتجارة والخدمات التي يقوم بها الأشخاص الطبيعية والمعنوية داخل العراق كما تسري أحكامه على أية أنشطة اقتصادية تتم خارج العراق وتترتب عليها أثار داخله .
ثانياً : تستثنى من حكم البند (أولاً) من هذه المادة القرارات التي تصدرها وزارة الصناعة والمعادن ووزارة التجارة بناء على تخويل من مجلس الوزراء في تحديد أسعار السلع والخدمات

الأساسية بناء على قيام ظرف استثنائي طارئ وللمدة التي يتطلبها الظرف المذكور .

الفصل الثاني

مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار

المادة ٤

- أولاً - يشكل مجلس يسمى (مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار) يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري يرتبط برئاسة الوزراء .

ثانياً - يرأس المجلس شخص متفرغ بدرجة وكيل وزارة له خبرة كافية في شؤون السوق والأمور المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار وتطبيقاتها القانونية ويحمل شهادة جامعية أولية في الأقل ولرئيس مجلس الوزراء

اختيار نائب لرئيس المجلس .

ويتألف المجلس من :

أ - أعضاء بدرجة مدير عام يمثلون الجهات الآتية :

١ – وزارة الصناعة والمعادن .

٢ – وزارة التجارة .

٣ – وزارة الاتصالات .

ب-عضو بدرجة خبير أو ما يعادله يمثل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

جـ- أعضاء يمثلون الجهات الآتية :

١ . اتحاد الغرف التجارية والصناعية .

٢ . اتحاد الصناعات العراقي .

٣ . مجلس حماية المستهلك .

٤ . نقابة المحاسبين والمدققين العراقية .

٥ . موظف من ذوي الخبرة والاختصاص يعينه رئيس المجلس ويكون مقرراً لها .

ثالثاً : يحدد رئيس الوزراء الأشخاص الممثلين عن الجهات المذكورة في الفقرة (جـ) أعلاه والمكافأة المالية التي تمنح لكل منهم .

رابعاً : تخصص وزارة المالية موازنة للمجلس ضمن الموازنة العامة السنوية لتغطية نفقاتها .

خامساً : يضع المجلس النظام الداخلي لسير أعماله .

المادة ٥

للمجلس تشكيل وحدات فنية وإدارية وحسابية يديرها عدد من الموظفين له تخويل بعض صلاحيته لهذه الوحدات إذا ما اقتضت الضرورة ذلك لتمشية أعمالها .

المادة ٦

للمجلس تشكيل لجان ذات علاقة بتنفيذ خططه في منع الاحتكار وتحديد مهامها وله وضع صلاحيات أو تجديد عضويتها من خلال نظامه الداخلي .

المادة ٧

مهام المجلس ولجانه يتولى مجلس شؤون المنافسة والاحتكار المهام الآتية :

أولاً : إعداد الخطة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار ومشروعات التشريعات ذات الصلة بالمنافسة ومنع الاحتكار مع الجهات ذات العلاقة .

ثانياً : العمل على نشر ثقافة المنافسة ومنع الاحتكار وحمايتها وتشجيعها .

ثالثاً : تقصي المعلومات والممارسات المخلة بقواعد المنافسة ومنع الاحتكار بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وفق أحكام التشريعات .

رابعاً : إجراء التحقيقات في الممارسات التي تكشفها أو بناء على ما تتلقاه من شكاوي واخبارات أو تلك التي تكلفها بها المحكمة وإعداد التقارير عن نتائجها .

خامساً : إصدار توجيهات بالمسائل المتعلقة بعملها وذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من الجهات ذات العلاقة .

سادساً : إصدار دليل بكل ما يتعلق بقضايا الاحتكار والاندماج والممارسات التجارية المقيدة .

سابعاً : الاستعانة بالخبراء أو المستشارين لانجاز أي من الأعمال التي تدخل ضمن اختصاصها .

ثامناً : التنسيق والتعاون مع الجهات المماثلة خارج العراق في مجال تبادل المعلومات والبيانات وما يتعلق بتنفيذ قواعد المنافسة ومنع الاحتكار في حدود ما تسمح به المعاهدات الدولية

شرط المعاملة بالمثل .
تاسعاً :رفع تقرير سنوي إلى مجلس الوزراء عن وضع المنافسة ومنع الاحتكار .

المادة ٨
مهام اللجان : تقوم اللجان التابعة للمجلس بما يأتي :
أولاً : بتخويل موظفيها في :
١ – الدخول خلال ساعات العمل إلى المحلات التجارية والمكاتب والشركات ذات العلاقة لإجراء المعاينة أو التفتيش .
٢ – الاطلاع على المستندات والسجلات والملفات بما فيها ملفات الحاسوب والاحتفاظ بأي منها أو بنسخ عنها مقابل إشعار بالتسلم على أن يثبت ما يتم الاحتفاظ به في محضر وإعادتها عند الانتهاء من تدقيقها خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ التسلم .
ثانياً : إلزام موظفيها بالكشف عن هويتهم واطلاع صاحب العلاقة على نسخة من التفويض الخطي .

الفصل الثالث
المحظورات

المادة ٩
-يحظر أي اندماج بين شركتين أو أكثر وأية ممارسة تجارية مقيدة إذا كانت الشركة أو مجموعة من الشركات مندمجة أو مرتبطة مع بعضها تسيطر على ٥٠٪ أو أكثر من مجموع أنتاج سلعة أو خدمة معينة أو إذا كانت تسيطر على ٥٠٪ أو أكثر من مجموع مبيعات سلعة أو خدمة معينة .

المادة ١٠
تحظر أية ممارسات أو اتفاقات تحريرية أو شفهية تشكل إخلالا بالمنافسة ومنع الاحتكار أو الحد منها أو منعها وبخاصة ما يكون موضوعها أو الهدف منها ما يأتي :
أولاً : تحديد أسعار السلع أو الخدمات أو شروط البيع وما في حكم ذلك .
ثانياً : تحديد كمية السلع أو أداء الخدمات .
ثالثاً : تقاسم الأسواق على أساس المناطق الجغرافية أو كميات المبيعات أو المشتريات أو العملاء او على أي أساس آخر يؤثر سلبا على المنافسة ومنع الاحتكار .
رابعاً : التصرف أو السلوك المؤدي لعرقلة دخول مؤسسات إلى السوق أو إقصائها عنه أو تعريضها لخسائر جسيمة بما في ذلك البيع بالخسارة .
خامساً :التواطؤ في العطاءات أو العروض في مناقصة أو مزايدة ولا يعد من قبيل التواطؤ تقديم عروض مشتركة يعلم فيها إطرافها عن ذلك منذ البداية على أن لا تكون الغاية منها المنافسة غير المشروعة والاحتكار وبأية صورة كانت .
سادساً :التمييز بين العملاء في العقود المتشابهة بالنسبة لأسعار السلع والخدمات أو شروط بيعها وشرائها
سابعاً : أرغام عميل لها على الامتناع على التعامل مع جهة منافسة لها .
ثامناً : رفض التعامل دون مسوغ قانوني مع عميل معين بالشروط التجارية المعتادة .
تاسعاً : السعي لاحتكار مواد معينة ضرورية لممارسة جهة منافسة لنشاطها أو شراء سلعة أو خدمة معينة بالقدر الذي يؤدي إلى رفع سعرها في السوق أو منع انخفاضه .
عاشراً : تعليق بيع أو تقديم خدمة بشراء سلعة أو سلع أخرى أو بشراء كمية محددة منها أو بطلب تقديم خدمة أخرى .
حادي عشر : إرغام جهة أو طرف أو حصول أيا منهما على أسعار أو شروط بيع أو شراء خاصة غير مبررة بشكل يؤدي إلى أعطائه ميزة في المنافسة أو إلى إلحاق الضرر به .

المادة ١١
أولاً : يحظر على أية جهة إعادة بيع منتج على حالته بسعر أقل من سعر شرائه الحقيقي مضافا إليه الضرائب والرسوم المفروضة على المنتج ومصاريف النقل أن وجدت إذا كان الهدف من ذلك الإخلال بالمنافسة المشروعة, ويقصد بسعر الشراء الحقيقي : السعر المثبت في قائمة الشراء بعد تنزيل الخصومات المنصوص عليها فيها.
ثانياً : لايشمل الحظر المنصوص عليه في البند (أولاً) من هذه

المادة المنتجات سريعة التلف والتنزيلات المرخص بها لأي بيع يتم لتصفية الأعمال أو تجديد المخزون بأسعار أقل .

المادة ١٢

أولاً- تسجيل الاتفاقيات التجارية لدى المجلس أو لدى أية وحدة يشكلها المجلس تخولها صلاحية الإشراف على الاتفاقيات بين الشركات والتي تشمل :

١ – الاتفاقيات التي توافق فيها الإطراف على القيود بالنسبة للأسعار وشروط البيع .

٢ – الاتفاقيات التي توافق فيها الإطراف على القيود بالنسبة لكميات السلع وأنواعها التي تنتجها والأشخاص والمناطق التي يتم تجهيزها .

٣ – الاتفاقيات التي تتعلق بالمعلومات التي تتبادلها الإطراف بشأن الأسعار والكلف .

ثانياً - يبت المجلس في الطلب خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ يوما .

ثالثاً - للمجلس أعطاء موافقة مبدئية مؤقتة لحين صدور القرار النهائي .

رابعاً - للمجلس استثناء بعض الاتفاقيات التي يراها من المصلحة العامة أو أنها تؤدي إلى تخفيض الأسعار .

خامساً - للمجلس اقتراح فرض عقوبات مناسبة على عدم تسجيل الاتفاقيات .

سادساً - يقوم المجلس بإحالة الاتفاقيات إلى المحكمة مشفوعة بتوصياتها .

سابعاً - تسري هذه المادة على الشركات المجهزة للخدمات .

ثامناً - للمجلس أو من يخوله من أعضائه القيام بمناقشة التوصيات مع الشركات ذات العلاقة والحصول على ضمانات مكتوبة قبل صدور الأمر بإحالتها إلى المحكمة .

الفصل الرابع
العقوبات

المادة ١٣

- أولاً : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (١) سنة ولا تزيد على (٣) ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار ولا تزيد على (٣٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار كل من خالف أحكام هذا القانون .

ثانياً- للمتضرر المطالبة بالتعويض لدى المحكمة المختصة أن كان له مقتضى .

ثالثاً- يمنح المخبرون والأشخاص الذين يقومون بالكشف عن الأفعال المخالفة لأحكام هذا القانون مكافأة مالية يحددها رئيس المجلس بقرار وحسب جسامة الفعل المرتكب وتصرف من المجلس عن كل حالة وفقا للقانون .

الفصل الخامس
احكام ختامية

المادة ١٤

- للمجلس إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٥

على مجلس القضاء الأعلى تشكيل محاكم للنظر في النزاعات الناشئة عن حماية المستهلك والمنافسة ومنع الاحتكار وغيرها من الممارسات التجارية ويكون القضاة في هذه المحاكم من ذوي الخبرة والمعرفة في هذه الحقول .

المادة ١٦

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاسباب الموجبة

لضمان حرية المنافسة ومنع الاحتكار في الأسواق ولما للمنافسة ومنع الاحتكار من أهمية في خلق حافز لتخفيض الكلفة والسعر وتحسين الجودة بالنسبة للسلع والخدمات المعروضة في السوق مما يؤدي إلى تشجيع القطاعات الخاص والمختلط والعام وتطويرها دعما للاقتصاد الوطني وحسن الانسيابية للسلع والخدمات .شُرع هذا القانون .

إدارة الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

ا.د. نغم حسين نعمة
عميد كلية اقتصاديات الاعمال/ جامعة النهرين

المقدمة

إن توفر الطاقة بالشكل المناسب والكميات المطلوبة يعد شرطا ضرورياً لإحداث التنمية المستدامة، ويُعتبر التغير المناخي، التلوث، وانعدام أمن الطاقة مشاكل مهمة، يتطلب التعامل معها تغييرات رئيسية في البنى التحتية للطاقة، بالإضافة إلى حقيقة تقلص الطاقات التقليدية المتمثلة بالوقود الاحفوري (النفط والفحم والغاز الطبيعي) و إمكانية نفادها، وذلك يستلزم تبني السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها النهوض بقطاع الطاقة المتجددة وتنمية استخدامها بغية الاستعداد إلى زمن ما بعد الطاقة التقليدية الناضبة و التفكير في حق الأجيال القادمة، حيث يساهم هذا النوع من الاستثمار في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية او البيئية او السياسية فالطاقة المتجددة اليوم لا تعتبر مصدرًا للطاقة فقط، بل هي طريقة لتلبية احتياجات ملحة أخرى أيضًا، من بينها، تحسين أمن الطاقة، تقليل الآثار الصحية والبيئية المرتبطة بالطاقة الأحفورية والنووية، تحسين الفرص التعليمية، خلق فرص العمل، الحد من الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

لقد ظهرت الطاقة المتجددة بعد توجه العالم الكبير نحو الطاقة غير المتجددة والتي أوشكت على النفاد، وهذا ما يُفسّر لجوء الباحثين والمهندسين لتسخير الطاقة المتجددة كالشمس والرياح وحرارة الأرض والبحار والمد والجزر والأنهار والمواد العضوية، في إنتاج الكهرباء التي لا يخلو أي منزل في هذا العالم من استخدامها، والتي تُعد المُشغّل الأساسي للعالم من كافة النواحي كالجانب العسكري، الصناعي، التجاري، والمنزلي.

أذن ما هي مميزات الطاقة المتجددة؟ تهدف الفكرة من استخدام الطاقة المتجددة في الوصول إلى تنمية مستدامة وأكثر نظافة، وللطاقة المتجددة عدَّة مزايا تعود فوائدها على الإنسان والبيئة، فيما يلي توضيح لأهم هذه المزايا:

- متجددة ولا يُمكن أن تنفذ: فهي باقية مع بقاء الإنسان على وجه الأرض، فالماء يتدفق باستمرار، والشمس تُشرق كل يوم، والرياح الخفيفة لا تتوقف، أما الرياح القوية فهي دائمة في بعض الأماكن والتي تُزود العالم بمصدر طاقة كبير.
- صديقة للبيئة: على عكس الوقود الأحفوري الذي يُنتج الكربون، كما أن تكلفة تركيب بعض أنواعها منخفضة نوعًا ما.
- لا تحتاج للصيانة كثيرًا وتكلفة الصيانة فيها مُناسبة: فتوليد الطاقة من الرياح والطاقة الشمسية باستخدام الألواح الكهروضوئية أقل ثمنًا من توليد الغاز.
- آمنة على الإنسان: فهي غير قابلة للاشتعال، واستخدامها يُساعد العالم على التخلص من هذه المواد الخطيرة ودائمة الحاجة للصيانة.
- موفرة للمال: فمع التقدم وازدياد كفاءتها وانتشارها بين الناس ستُصبح تكاليفها بسيطة، كما أنها تُقلل من الفواتير الكهربائية الشهرية.
- لا تُنتج الغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون: مما يعني تقليل ظاهرة الاحتباس الحراري وتوقف تفاقهما، فالمواد غير الطبيعية أحدثت ما يُعرف

بأزمة المناخ وتحديدًا بعد الثورة الصناعية وحرائق الغابات وسرعة ذوبان الجليد.

• ترفع مستوى اقتصاد البلاد: وذلك لأنها تُقلل من استيراد الطاقة من الدول المُنتجة أو شراؤها، مما يعني اكتفاء البلاد بالطاقة التي تُنتجها ذاتيًا.

• تحافظ على صحة الإنسان: نظرًا لأنها لا تبعث الغازات الضارة في الغلاف الجوي، مما يعني تقليل نسبة الأمراض المنتشرة بين الناس.

• توفّر وظائف جديدة للباحثين عن العمل. فتركيبها وعمليات صيانتها تحتاج لجهد كبير مما يعني تقليل مستويات البطالة بين سكان العالم وخلق فرص عمل جديدة.

أولاً: مفهوم وتعريف الطاقة المتجددة

تعرف الطاقة المتجددة الطاقة Renewable Energies بأنها نوع من أنواع الطاقة التي تُولّد من مصادر طبيعية، مما يعني أنها لا تنفد مع الاستهلاك الكبير ودائمة التجدُّد، تختلف عن مصادر الطاقة غير المتجددة بأنها غير محدودة وصديقة للبيئة ولا تؤثر عليها بتاتاً، أو أن تأثيرها بسيط لا يُقارن مع تأثير الوقود الأحفوري مثلًا. وقد أصبحت مصادر الطاقة المتجددة جزءاً لا يتجزأ من مسؤولية الشركات التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، ويزيد استهلاك هذه الطاقة يومًا بعد يوم؛ ففي عام ٢٠١٧ م غطّت الطاقة المتجددة ما يُقارب ٨٪ من كهرباء العالم، رُبع هذه الكمية حصلت عليه الصين، والسدس كان بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان.

إذن هي الطاقة من المصادر التي تتجدد بشكل طبيعي ولكنها محدودة التدفق، الموارد المتجددة تكاد لا تنضب من حيث المدة ولكنها محدودة في كمية الطاقة المتاحة لكل وحدة زمنية.

ثانياً: مصادر الطاقة المتجددة: الأنواع الرئيسية لمصادر الطاقة المتجددة هي:

١- الطاقة الشمسية: هي الطاقة من الشمس، أنتجت الشمس الطاقة لمليارات السنين وهي المصدر النهائي لجميع مصادر الطاقة وأنواع الوقود التي نستخدمها اليوم. استخدم الناس أشعة الشمس (الإشعاع الشمسي) لآلاف السنين للدفء ولتجفيف اللحوم والفواكه والحبوب. بمرور الوقت، طور الناس تقنيات لتجميع الطاقة الشمسية للتدفئة وتحويلها إلى كهرباء.

٢- طاقة الرياح: هي الطاقة الناتجة عن حركة الهواء، تنتج الرياح عن تسخين غير متساوٍ لسطح الأرض بفعل الشمس. نظرًا لأن سطح الأرض يتكون من أنواع مختلفة من الأرض والمياه، فإنه يمتص حرارة الشمس بمعدلات مختلفة. أحد الأمثلة على هذا التسخين غير المتكافئ هو دورة الرياح اليومية.

٣- الطاقة المائية: هي الطاقة الناتجة عن حركة المياه، كان للناس تاريخ طويل في استخدام قوة المياه المتدفقة في الجداول والأنهار لإنتاج الطاقة الميكانيكية، وكانت الطاقة الكهرومائية أحد المصادر الأولى للطاقة المستخدمة لتوليد الكهرباء.

٤- الكتلة الحيوية: هي مادة عضوية متجددة تأتي من النباتات والحيوانات، كانت الكتلة الحيوية أكبر مصدر لإجمالي استهلاك الطاقة السنوي في الولايات المتحدة حتى منتصف القرن التاسع عشر، لا تزال الكتلة الحيوية وقودًا مهمًا في العديد من البلدان، وخاصة للطهي والتدفئة في البلدان النامية. يتزايد استخدام وقود الكتلة الحيوية للنقل وتوليد الكهرباء في العديد من البلدان المتقدمة كوسيلة لتجنب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من استخدام الوقود الأحفوري، تحتوي الكتلة الحيوية على طاقة كيميائية مخزنة من الشمس. تنتج النباتات الكتلة الحيوية من خلال عملية التمثيل الضوئي. يمكن حرق الكتلة الحيوية مباشرة للتدفئة أو تحويلها إلى وقود سائل ووقود غازي متجدد من خلال عمليات مختلفة.

٥- الطاقة الحرارية الأرضية: الطاقة الحرارية الجوفية هي حرارة باطن الأرض، الطاقة الحرارية الجوفية هي مصدر طاقة متجددة لأن الحرارة تنتج باستمرار داخل الأرض.

* وهناك أنواع اخرى من مصادر الطاقة المتجددة غير الأنواع الرئيسية الموضحة سابقاً، مثل الهيدروجين، البرق، وطاقة الأمواج والمد والجزر، اما الطاقة النووية فهناك من يؤيد وهناك من يعارض ادراجها مع المتجددة.

ثالثاً: دوافع الاستثمار في الطاقة المتجددة

هناك ثلاث محاور رئيسية لدوافع الاستثمار في الطاقة المتجددة:

١-أمن الطاقة: حيث تساعد في ضمان أمن الطاقة خلال تنويع مصادرها في ظل تضاؤل احتياطات الوقود الاحفوري بالتزامن مع ازدياد الاحتياج لاستهلاك الطاقة والتوسع السكاني.

٢- المخاوف من تغيرات المناخ: حيث تعتبر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة.

٣- انخفاض التكاليف: حيث هناك انخفاض مستمر في تكلفة انتاج الطاقة المتجددة في ظل تحسن تكنلوجيا انتاج الطاقة المتجددة.

رابعاً: دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة

١- تعتبر الطاقة المتجددة أحد محددات البعد البيئي من خلال تأثيرها الكبير في الحد من تلوث البيئة كونها طاقة نظيفة.

- تساهم الطاقة المتجددة في تحقيق البعد الاقتصادي من خلال الآتي:

أ- تنويع مصادر الطاقة، حيث يتوفر في العالم العديد من مصادر الطاقة المتجددة، يمكن من خلالها تطوير استخدامات المساهمة التدريجية بنسب متزايدة في توفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلفة، وتنويع مصادرها، مما يؤدي إلى تحقيق وفرة في استهلاك المصادر التقليدية للطاقة، تسمح بتوفير فائض في التصدير، كما تساهم في إطالة عمر مخزون المصادر التقليدية في الدول المنتجة للنفط والغاز، كما يمكن أن تمثل الوفرة المحققة من الاستهلاك، خفضا في تكاليف استيراد المصادر التقليدية بالنسبة للدول غير المنتجة للنفط والغاز، فضلا عن ذلك فإن الإمكانيات المتاحة حاليا للنظم المركزية الكبيرة لتوليد الكهرباء، تمثل فرصة للتوجه نحو تصدير الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة.

ب- المساهمة في توفير فرص العمل.

٣- تساهم في تحقيق البعد الاجتماعي، ان الحصول على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة يسهم في القضاء على الفقر وانقاذ الأرواح وتحسين الصحة ويساعد على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

٤- المساهمة المباشرة في تحقيق الهدف السابع من اهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة).

الحكومة الالكترونية وتأثيرها على عمل الدوائر الحكومية

احمد عامر عبدالكريم
دائرة تسجيل الشركات

رغد عامر عبد الكريم
مكتب الوزير

الملخـص

تناول البحث مشروع الحكومة الإلكترونية لما له من أهمية في تسهيل وتسريع أداء الأعمال والإجراءات الحكومية بفاعلية، مما يدفع إلى خلق نوع من الشفافية ويساهم ولو جزئيا في القضاء على البيروقراطية، كون أن الخدمات الحكومية الإلكترونية نوع من أنواع الخدمات التكنولوجية كما تطرقنا الى عرض تجربة بعض الدول التي طبقت هذا المشروع وماهي الأهداف والفوائد من الحكومة الالكترونية وما هي الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت عند تطبيقها إضافة الى مراحل تطورها وماهي العوامل التي أدت الى إنجاح تلك التجربة وفي نهاية البحث تم إعطاء استنتاجات وتوصيات العمل.

المقـدمـــة

لقد مر العالم في الفترة الأخيرة والتي بدأت منذ العقد الأخير بتحولات جذرية وعميقة شاملة في كافة المجالات، وفي هذه المرحلة ألغيت القيود وتفتحت الأسواق واشتعلت المنافسة وتعاظم دور التكنولوجيا الحديثة التي لعبت دورا رئيسيا في إحداث هذه التحولات ومنها التحول إلى الإدارة الالكترونية بدلا من الإدارة التقليدية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ولذلك ظهرت مصطلحات)الحكومة الإلكترونية، الإدارة الإلكترونية ، الحكومة الذكية) وكلها مصطلحات ظهرت كقرينة بتطور ثورة المعلومات وثورة الاتصالات الحديثة، بما فيها تزايد استخدام الحاسب الآلي وشبكاته وكافة تطبيقاته، الأمر الذي أدى إلى اتصال الجهات الحكومية أو الخاصة ببعضها البعض في نطاق المكان الواحد أو أماكن عدة، وذلك عن طريق شبكة اتصال أدت إلى تكوين وحدة حاسوبية،ومن ثم أصبحت بمثابة البنية التحتية للحكومة الالكترونية. وهذه الأخيرة هي فكرة أثارها ونادى بها نائب الرئيس الأمريكي السابق (آل غور) لربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة للحصول على الخدمات الحكومية بأنواعها بشكل آلي باعتماد شبكات الاتصال والمعلومات لخفض التكلفة وتحسين الأداء وفعالية التنفيذ. ولاريب أن اعتماد الكثير من الدول تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية

الإلكترونية سوف يؤدي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على خدمات المرفق العام، كما سيكون له أثره على النظام القانوني للمرفق العام . وتعتبر ماليزيا من أهم الدول التي عملت على تطبيق الحكومة الإلكترونية، من أجل الوصول إلى الريادة في تقنية المعلومات في العالم، وبناء مجتمع معلوماتي عبر مجموعة من المراحل خلال سنوات التطبيق، ودعم الأجهزة الحكومية لدخول عصر المعلومات وتطوير الخدمات للمواطنين، وتوفير المناخ اللازم لتطوير أساليب العمل فيها. وإن مشروع تطبيق الحكومة الالكترونية ليس مرحلة زمنية أو مجموعة من الخدمات فقط، بل هو ثورة في التفكير والتنفيذ وثورة للقضاء على البيروقراطية في ظل حياة ازدحمت بحاجة الأفراد إلى الخدمات الحكومية المتغيرة والمتطورة.

يعتقد كثيرون ان مفاهيم الحكومة الالكترونية وبدايتها نشأت مع انتشار الانترنت في منتصف التسعينات، ويعود تاريخ التطبيقات الحكومية الى عقود قبل ذلك ، وان التطبيقات الحكومية التقليدية كان هدفها الاول رفع الكفاءة الداخلية للمؤسسة اما الحكومة الالكترونية فتركز على خدمة المواطن ، وتتسابق حكومات دول العالم في اقامة الحكومة الالكترونية ، اذ بدأت الكثير من دول العالم في تبني مفهوم الحكومة الالكترونية سواء في البلدان المتقدمة او النامية ، وذلك من خلال عرض معلومات في غاية الاهمية على شبكات الانترنيت كما اصبحت كثيرا من المعاملات الحكومية والتجارية تتم عبر شبكة الانترنيت ومن ثم فقد اتاحت هذه الشبكة للحكومة ومواطنيها فرصا للتواصل بعيدا عن الإجراءات الاعتيادية الروتينية . والحكومة الالكترونية هي وسيلة لتحسين الاداء الحكومي ليصبح اكثر كفاءة وفاعلية ، والحكومة الالكترونية تؤدي الى زيادة الشفافية والفعالية في ادارة الدولة ، وعلية فان اعتماد الحكومة الالكترونية يشكل عملية تغيير من شانها ان تساعد على توسيع مجالات المواطنين ورجال الاعمال للمشاركة في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والتكنولوجيا والتطبيقات الحديثة وأيضا توفر امكانية اشراك المواطنين والمجتمع المدني في مناقشة السياسات من وايضا خلال الحوار المباشر ، ودعم اتخاذ القرارات ، وصياغة السياسات بشكل متفهم اكثر للمواطنين واحتياجاتهم . ويوضح البحث اهمية الحكومة الالكترونية ومفهومها و اهمية تطبيقه والتعرف على تجارب العديد من الدول مع التركيز على تجربة العراق في الحكومة الالكترونية .

مفهوم الحكومة الإلكترونية

ان مفهوم الحكومة الالكترونية هي تطبيق تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات على الوظائف والإجراءات الحكومية بهدف زيادة الكفاءة والشفافيّة، وتعزيز مُشاركة المواطنين، ويوضّح هذا التعريف كيفيّة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة دعم في تطوير الحكم الرشيد، حيث يُتيح التطبيق المُلائم للحكومة الإلكترونيّة زيادة مستويات الفعاليّة والكفاءة في إنجاز المهام الحكومية، بالإضافة إلى تحسين وتسريع العمليات والإجراءات وزيادة جودة الخدمات العامة، كما يُؤدي إلى تطوير عمليات صنع القرار، وإتاحة فرص التواصل بسلاسة بين المكاتب الحكومية المُختلفة.

أهداف وفوائد الحكومة الإلكترونية

يوجد العديد من الأهداف والفوائد للحكومة الإلكترونية وفيما يأتي أبرزها:

١. خلق بيئة أفضل للأعمال، إذ يُساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة على تبسيط التفاعل والتعامُلات بين قطاع الحكومة وقطاع الأعمال.

٢. تعزيز الحوكمة الرشيدة، والشفافية، وتوسيع نطاق المشاركة العامة في وضع السياسات وصنع القرارات

٣. المساهمة في مكافحة الفساد، والحكومة الإلكترونية نفسها لا تضع حداً للفساد ولكنها تكون مصحوبةً بآليات تجعل سير الإجراءات الحكومية أكثر وضوحا .

٤. تحسين إنتاجية وكفاءة الوكالات الحكومية، وزيادة إنتاجية الموظفين الحكوميين، والحدّ من النفقات العامة بتقليل عدد المكاتب، واستهلاك الورق.

٥. تقديم منافع لصالح المواطنين والإدارة العامّة على عدد من المستويات، إذ يُمكن الحصول على دخل جيّد من خلال جمع البيانات ونقلها للجهات المعنيّة.

٦.تحسين نوعيّة الحياة في المُجتمعات التي تحتاج إلى رعاية، حيث إنّ تقنيّات الاتصالات الحديثة تُتيح للحكومة إمكانية الوصول إلى الجماعات المهمّشة وتمكينهم، وإشراكهم في العملية السياسية، وتوفير السلع والخدمات لهم.

مراحل تطوير الحكومة الإلكترونية

الهدف من إقامة الحكومة الإلكترونية هو استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية والإصلاح الإداري المنشود. ويتم ذلك من خلال تعزيز الشفافية وإزالة قيود الوقت والمسافة وأي فجوات أخرى وتفويض المواطنين للمشاركة في المسؤولية بكافة أنواعها. وتوجد مداخل مختلفة فيما يتصل بتطوير الحكومة الإلكترونية، منها المداخل الشمولية بعيدة المدى، ومداخل أخرى ترتبط بتشخيص وتحديد عدد محدد من المجالات الأساسية والتركيز عليها كمشروعات تمهيدية. وفي كثير من الحالات، فإن الدول الأكثر نجاحا هي التي بدأت بمشروعات صغيرة ضمن مراحل التطوير لبناء هياكل أساسية شاملة للحكومة الإلكترونية. وتتألف عملية تطوير وبناء مشروع الحكومة الإلكترونية من ثلاث مراحل أساسية، لا تعتمد بعضها على بعض، ولا توجد ضرورة أو حاجة لإنجاز مرحلة قبل أخرى. وتتمثل هذه المراحل في ثلاث طرق للتفكير حول أهداف الحكومة الإلكترونية، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: التوسع في نشر المعلومات الحكومية والوصول إليها عبر الويب:

ترتبط هذه المرحلة بالنشر باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوسيع قاعدة الوصول للمعلومات والخدمات الحكومية، حيث يتدفق من

أداء المصالح والدوائر الحكومية المختلفة والمتنوعة قدرا ضخما من المعلومات التي لها فائدة كبيرة لجمهور المستخدمين من المواطنين ومنشآت الأعمال والمنظمات المدنية الأخرى. وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بشبكة الإنترنت العالمية في مساعدة المستخدمين وتمكينهم من الاستفادة من هذا الكم الهائل المتدفق من المعلومات من خلال توفيرها وإتاحتها بسرعة وسهولة وفي الوقت الحقيقي لحدوثها. وتتباين أساليب وطرق نشر المعلومات المتوافرة والمحتوى المسموح بنشره منها. إلا أن الدول النامية بشكل عام، ومن ضمنها مصر مثلا، تستطيع البدء بمشروع الحكومة الإلكترونية من خلال نشر المعلومات الخاصة بها على الخط، مبتدئة بنشر القواعد والقوانين والتشريعات والوثائق، ونماذج واستمارات تقديم الخدمات الحكومية الخ. إن مساعدة وتمكين جمهور المستخدمين من أفراد وأعمال من الوصول بسهولة ويسر وبسرعة إلى المعلومات المتاحة دون الحاجة للتوجه إلى المواقع المادية لها يعتبر تقدما كبيرا يحد من البيروقراطية والفساد الإداري. ومن خلال مواقع الويب على شبكة الإنترنت تستطيع المصالح والأجهزة والدوائر الحكومية نشر المعلومات الخاصة بها والمعلومات التي تعد لاستخدامها وتوفيرها للمواطنين ومنشآت الأعمال على نطاق واسع. لذلك يصبح من الضروري القيام بالخطوات والدعائم التالية في هذه المرحلة:

١. البدء بإعداد استراتيجية واضحة لوضع وتحميل المعلومات على الخط وإتاحتها للمستفيدين منها بالتركيز على معالم ملائمة لذلك.
٢. نشر معلومات ذات قيمة للمستخدمين في حياتهم اليومية مع التركيز على استخدام محتوي مكتوب باللغة العربية لغة الأم للمستخدمين .
٣. تكليف المصالح والدوائر الحكومية بنشر معلومات محددة على الخط تسهم في تيسير تعامل جمهور المواطنين والأعمال في قضاء خدماتهم على الخط.
٤. البحث الدائم في النتائج الممكنة التحقيق باستخدام الموارد المتاحة بالفعل.
٥. تصميم المواقع على شبكة الويب التي تسهل عملية صيانتها وإدارتها وضمان عمليات التحديث لها باستمرار.
٦. التركيز على المحتوي الذي يدعم باقي الأهداف الخاصة بالتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي من تبسيط الإجراءات، جذب الاستثمارات، ومكافحة الفساد على كافة أشكاله.

المرحلة الثانية: توسيع المشاركة المدنية في تطوير الحكومة الإلكترونية:

إلي جانب القيام بالمرحلة الأولي السابق الإشارة إليها في نشر المعلومات الحكومية على شبكة الويب وإتاحتها لجمهور المستخدمين الحاليين والمتوقعين، إلا أن العبء الرئيسي في تطوير وإقامة الحكومة الإلكترونية يرتبط بمشاركة المواطنين والأعمال في اتخاذ القرارات على كافة المستويات الحكومية. إن توسيع مبدأ المشاركة الجماهيرية المدنية والتوسع فيها يؤدي إلى بناء الثقة بالحكومة ومشروعاتها. وتتضمن الحكومة الإلكترونية وجود اتصالات ذات اتجاهين بدءا بالوظائف الأساسية كالاتصال عبر البريد الإلكتروني للاستفسار عن معلومات أو الحصول على نماذج واستمارات من الموظفين العموميين للتغذية العكسية المرتدة لتقديم الخدمات المحتاج أو المستفسر عليها. وفي هذه المرحلة يصبح من الضروري القيام بالخطوات أو الدعائم التالية:

١. إشعار جمهور المتعاملين الحاليين والمتوقعين بأهمية القضايا المطروحة من خلال إعلامهم بالإجراءات التي تم اتخاذها على الخط.
٢. تجزئة الأمور والمشكلات المعقدة إلى مكونات سهلة الفهم.
٣. اتباع الأسلوب الاستباقي في تشجيع المستخدمين على المشاركة وقد يتم ذلك من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية المتوافرة للترويج للاستشارة على الخط.
٤. تشجيع المتعاملين على المشاركة التعاونية في القضايا المطروحة.

المرحلة الثالثة: التعامل من خلال توفير الخدمات الحكومية على الخط

تعمل الحكومة الإلكترونية على تكوين مواقع ويب على شبكة الإنترنت قادرة على تمكين المستخدمين من إجراء معاملاتهم على الخط. وكما تقوم منشآت العمال باستخدام الإنترنت لتقديم خدمات التجارة الإلكترونية تستطيع الحكومة الإلكترونية أيضا في تقديم خدماتها بنفس الطريقة، وهكذا تحقق الحكومة الإلكترونية مزايا وعوائد كبيرة بالإضافة إلى تحقيق زيادة في زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء المتقن والجيد. ومن خلال المواقع التي تتاح على شبكة الويب تستطيع الحكومة الإلكترونية عرض خدماتها بشكل مباشر على المواطنين في الشكل الحقيقي. ومن أمثلة الخدمات الحكومية الممكن إتاحته على الحكومة الإلكترونية، التالي: تسجيل الأراضي والعقارات، استخراج بطاقات تحقيق الشخصية وجوازات السفر وتجديدها، الحصول على أذونات وتصريحات البناء والترميم، تقديم الإقرارات الضريبية وتحصيل الرسوم الخاصة بها، تجديد رخص السير وقيادة السيارات المختلفة، الخ. حيث أن كل هذه الخدمات تحتاج إلى وقت انتظار كبير. وتشكل البيروقراطية عوائق حقيقية أمام الإنجاز السريع لهذه الخدمات الحكومية وغيرها. أما في الوقت الحاضر، تقدم بعض المصالح والدوائر الحكومية في إطار الحكومة الإلكترونية الخاصة بكل منها أكشاك إلكترونية تتاح في النوادي والحدائق والتجمعات وتوفر فيها الحاسبات الشخصية والنقالة والاتصالات السلكية واللاسلكية المرتبطة بشبكة الإنترنت لتقديم خدمات راقية في الوقت الحقيقي. وبذلك يمكن القضاء على الإجراءات البيروقراطية والروتين الذي يعوق الممارسات والمعاملات الحكومية، كما يسهم ذلك في تحقيق مزايا وفوائد وعوائد كثيرة في الوقت والجهد والتكلفة.

١. تكاملية البيانات بين الدوائر الحكومية والمؤسسات بحيث تعتبر حلقة وصل بين الوزارات والهيئات الحكومية.

ايجابيات وسلبيات الحكومة الالكترونية

إيجابيات الحكومة الالكترونية

١. تكاملية البيانات بين الدوائر الحكومية والمؤسسات بحيث تعتبر حلقة وصل بين الوزارات والهيئات الحكومية.
٢. اختصار الوقت والجهد.
٣. تقليل عدد الاوراق والملفات الورقية مما يوفر المساحات في المكاتب الحكومية.
٤. تأكيد وإظهار الشفافية في عمل الحكومة.
٥. العمل على توفير المعلومات للمواطنين.
٦. تسويق البضائع عالمياً مع اجتذاب الاستثمارات.
٧. العمل على توفير المعلومات الحديثة بوقت مناسب.
٨. تشجيع قطاع المعلوماتية في الحكومة.
٩. تشجيع التكنولوجيا الحديثة باعتبارها مستقبل للدول.
١٠. الراحة وتوفير المال.
١١. الشفافية والحد من البيروقراطية.
١٢. زيادة مشاركة المواطنين.

سلبيات الحكومة الالكترونية

١. قد يتسبب ذلك بتقليل عدد الموظفين العاملين في الحكومة بسبب الاعتماد على الأجهزة التقنية مما يؤدي إلى البطالة وتقليل فرص العمل.
٢. الضريبة التي ستدفعها الحكومة نتيجة لتلقي عدد كبير من الشكاوى والقضايا الشائكة من المواطنين كما قد تتلقى شكاوى لا تستحق النظر بها من أولئك الذين لا يأخذون الأمر على محمل الجد
٣. يصبح المراجع الذي يتعامل مع الحكومة خادماً لها بدون أجرة فهو الذي يُدخل البيانات ويصلح الأخطاء ويصغر ويكبر أحجام المستندات المرفقة وفقاً لما تريده الحكومة، ثم هو يدفع للحكومة رسوم الخدمة التي صنعها بنفسه .
٤. تفاوت العملاء والمراجعين في قدراتهم الحاسوبية وتمكنهم من استعمال الانترنت السريع فيُغبن كثير من الأميين.
٥. الجرائم الإلكترونية.
٦. البنى التحتية المكلفة.

عوامل النجاح الحرجة للحكومة الالكترونية

يمكن تصنيف عوامل النجاح الحرجة للحكومة الالكترونية ضمن المجموعات الخمس التالية المترابطة كما في الشكل التالي:

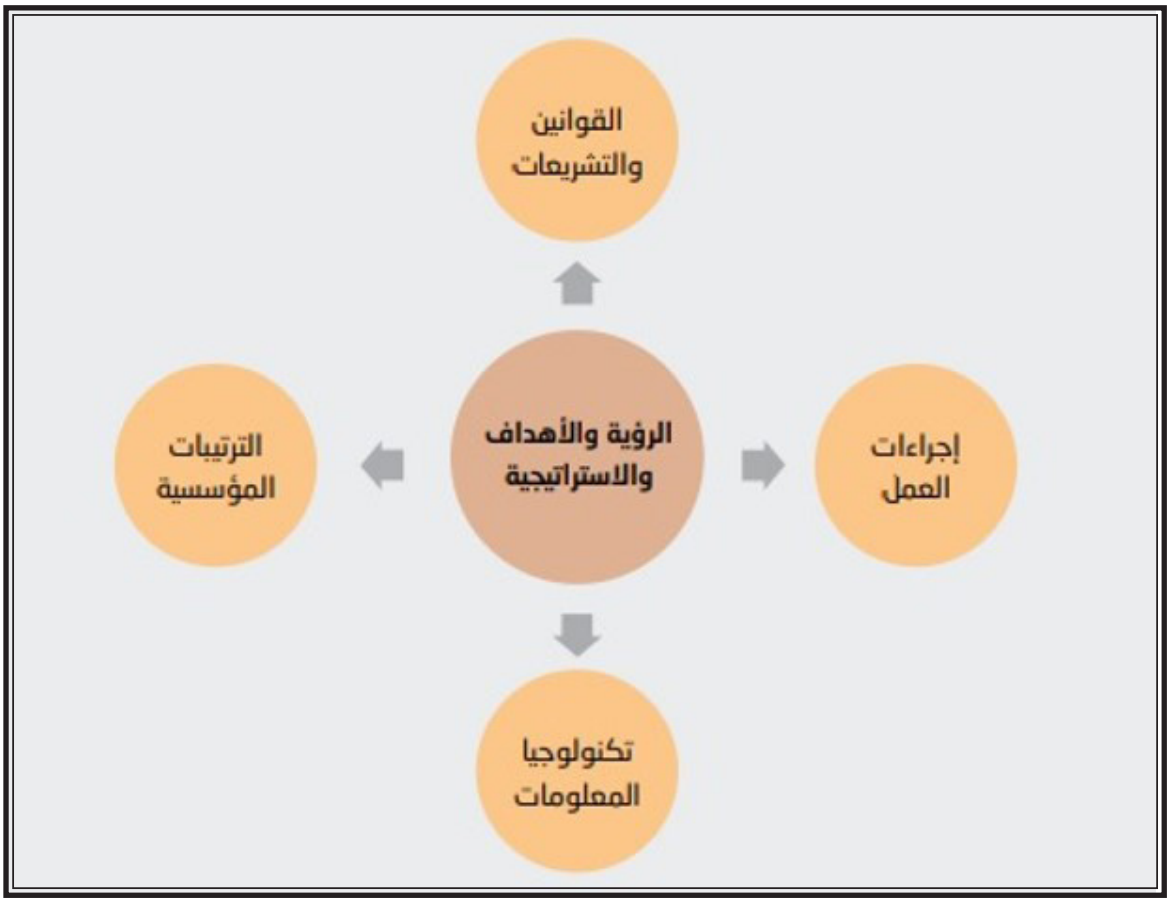

١. الرؤية والاهداف والاستراتيجية

يتطلب نجاح الحكومة الالكترونية وجود خطة بعيدة المدى تبنى على رؤية مصاغة بعناية ، إذ لايمكن للإجراءات التصحيحية المتسرعة أن تحقق النتيجة المطلوبة. ويعتبر التركيز على الصورة الكبرى في البداية هو الاسلوب الامثل، حيث يتم التركيز على فهم ما يطلب تحقيقه من الحكومة عموما (نظرة من الاعلى إلى الأسفل) وذلك بالتزامن مع القيام بمهام تنفيذية صغيرة بأولويات واضحة من الاسفل إلى الاعلى

تعتبر الحكومة المنضمة (Joined -up government) واحدة من أهم المفاهيم التي يجب تبنيها أثناء وضع استراتيجية للحكومة الالكترونية حيث يتم بناء تصور للخدمات وفقاً لاحتياجات المواطنين وقطاع الاعمال، وليس وفقا للبنى الادارية للحكومة، وقد تكون بعض الخدمات عابرة لأكثر من جهة حكومية. يمكن للحكومة الإلكترونية المتكاملة أن تساهم في تحفيز التعاون بين الجهات الحكومية وتساهم أيضا في منع تكرار الاستثمارات في البنى ، التحتية والتطبيقات.

بشكل مختصر، يتطلب نجاح الحكومة الالكترونية ما يلي:

١. رؤية واضحة ودعم من القيادات
٢. دعماً فعال ومشاركة من المواطنين
٣. استراتيجية معدة جيدا تتضمن التزاما بتقديم الموارد المطلوبة للتنفيذ.

٢. القوانين والتشريعات

تتطلب عمليات التطبيق لمبادرة الحكومة الالكترونية التعامل مع مجموعة من القضايا القانونية والتشريعية، وذلك كي لا تعرقل القوانين المصممة للتعامل مع بيئة ورقية التعامل مع الخدمات الالكترونية. لهذا فمن الضروري أن يتم تحديث القوانين الحالية أو وضع قوانين جديدة تسمح بالتعامل مع الوثائق والتعاملات الالكترونية.

يمكن تصنيف التشريعات السيبرانية تبعا لموضوعها، في أربعة أنواع: النوع الاول يتضمن القوانين الهادفة إلى حماية المستخدم، مثل حماية الخصوصية والبيانات الشخصية وحماية حقوق المستهلك والنوع الثاني يتعلق بالقانون الجزائي وهو خاص بمعالجة الجرائم والاستخدام السيئ للفضاء السيبراني؛ والنوع الثالث مرتبط بحماية الملكية الفكرية للمنتجات والبرامج والمعلومات المنشورة على الانترنت بما يتلائم مع أوضاع دول المنطقة وتحفيز الابداع. فيها؛ والنوع الرابع يهدف إلى تنظيم النشاطات الادارية والتجارية على الفضاء السيبراني.

أصدرت الاسكوا عام ٢٠٠٩ نموذجا يحدد المواضيع الهامة لكل قانون من قوانين القضاء السيبراني، لمساعدة البلدان في وضع تشريعاتها السيبرانية وفي تقييم قوانينها القائمة وتحديد مواضع النقص فيها. وقد طبقت الاسكوا هذا النموذج على عدد من بلدان المنطقة، وأصدرت جداول للبلدان الاعضاء تبين القوانين الصادرة في كل منها استنادا الى هذا النموذج، ويتضمن النموذج المحاور التشريعية التالية:

١. حماية البيانات الشخصية
٢. حرية وسرية المعلومات في الاتصالات الإلكترونية
٣. حقوق الملكية الفكرية والصناعية
٤. التجارة الالكترونية
٥. المعاملات الالكترونية
٦. الجرائم السيبرانية

بالإضافة إلى النقاط السابقة، هناك مواضيع أخرى يجب تغطيتها لضمان أن القوانين المعمول بها تدعم الحكومة الالكترونية ولا تعرقلها. وبوجه عام يجب أن يتم وضع التشريعات الاضافية التالية لتتمكن الحكومة الالكترونية من النجاح

٧- قوانين/تعليمات متعلقة بالتغيير في سيرورة إجراءات العمل (processes Business) وفي نظم المعلومات

٨- قوانين/تعليمات متعلقة بالبنيان التقني(architecture IT) للحكومة الالكترونية، وإنشاء مركز بيانات حكومي متكامل.

٣. الترتيبات المؤسسية

الترتيبات المؤسسية هي مجموعة من الصلاحيات والمسؤوليات وآليات التعاون التي تحكم سلوك الافراد والمؤسسات في مجال معين. وتساهم الترتيبات المؤسسية في ضمان التعاون ضمن الحكومة، كما أنها تمكن القطاع الخاص من المشاركة. وتكفل الترتيبات الصحيحة عملية المشاركة وتسرع عملية التنفيذ. إن معظم النشاطات المرتبطة بالحوكمة الالكترونية تتطلب تغييرات في طرق العمل الحالية ضمن الجهة الحكومية المعنية أو بين الجهات الحكومية المختلفة، كما أنها تتطلب التفاعل والتنسيق بين عدد من المشاريع التي تتبع لجهات حكومية مختلفة، ومن هنا تبرز أهمية وجود البناء المؤسسي الذي يمكنه لعب الدور التنسيقي المطلوب، وذلك من خلال بنية وصلاحيات مدروسة بعناية

ولتصميم ترتيبات مؤسسية ناجحة لابد من النقاط التالية:

١. ضمان وجود قيادة قوية ومصممة على مبادرة الحكومة الالكترونية
٢. التخطيط لإدارة تكنولوجيا المعلومات والتخطيط لإدارة التغيير
٣. إعداد الاعتمادات المالية وتحديد آليات إنفاقها
٤. التنسيق والتعاون
٥. الرصد وتقييم الأداء
٦. إنشاء مؤسسة للدعم التقني
٧. الشراكة بين القطاعين العام والخاص

٤. إجراءات العمل

الحكومة الالكترونية ليست مجرد تحويل إجراءات العمل من شكلها الورقي إلى إجراءات إلكترونية، أو تقديم الخدمات إلكترونيا بل إن الهدف الأسمى للحكومة الالكترونية هو أن تحدث تحولا في الحكومة؛ ولهذا يعتبر تطوير

إجراءات العمل وسيرورتها أحد أهم ركائز نجاح الحكومة الالكترونية. إن فهم ضرورة تحويل الخدمة إلى شكلها الالكتروني بعد تطوير الاجراء الاداري (وليس قبله) وتخليصه من كل الخطوات غير الضرورية يشكل أهم مقومات نجاح الحكومة الالكترونية.

٥. تكنولوجيا المعلومات

تتغير التكنولوجيا بوتيرة سريعة، غير أن أهم النقاط التي يجب أخذها في الحسبان أثناء اختيار التكنولوجيا والمصنعين هي:

١- المستوى التقني للتطبيقات .
٢- البنية التحتية للشبكات .
٣- التشغيل البيني .
٤- التقييس .
٥- القدرات البشرية والتكنولوجي.

اضافة إلى النقاط السابقة هناك بعض القضايا المساعدة التي تساهم في رفع أولوية برامج الحكومة الالكترونية مثل: إضافة . الارادة السياسية والضغط غير الحكومي وتوفر المهارات الادارية والتقنية في الحكومة للقيام بالاعمال المطلوبة٠

عوامل المخاطرة في تنفيذ مبادرة الحكومة الالكترونية

١. المخاطر المتعلقة بالمواطن

١. الفجوة الرقمية
٢. توقعات منخفضة
٣. محدودية في الاطلاع على التكنولوجيا
٤. محدودية في القدرة على استخدام التكنولوجيا
٥. ضعف الحافز لاستخدام التكنولوجيا
٦. ضعف الثقة في التكنولوجيا
٧. فهم خاطئ لما يمكن أن تقدمه التكنولوجيا

٢. المخاطر المتعلقة بالحكومة

١. التعقيد
٢. محدودية في الموارد البشرية المناسبة
٣. محدودية في الموارد المالية اللازمة للعمل رغم وجود مفاهيم متعددة لمعنى الفشل الا أن إحدى الدراسات بينت أن ٣٥ ٪ من مشاريع الحكومة الالكترونية قد فشلت فشلا كاملا وعانت ٥٠٪ من المشاريع من فشل جزئي، في حين لم ينجح سوى ١٥٪ من المشاريع . وتبين فيما يلي اهم العوامل التي أدت لفشل مشاريع الحكومة الالكترونية في الدول النامية
٤. الستراتيجيات والخطط غير المائمة، حيث جرى تقديم الحكومة الالكترونية كوجبة جاهزة وبأسلوب غير منهجي
٥. الضعف في الكوادر البشرية بسبب نقص برامج رفع القدرات على المستوى الفردي وعلى المستوى المؤسسي
٦. غياب الخطط الاستثمارية
٧. محدودية الجهات المزودة للنظم المعلوماتية
٨. التكنولوجيات غير الناضجة، وذلك بسبب التركيز الزائد على تنفيذ مشاريع بأهداف تقنية بحتة
١٢. التنفيذ المتسرع دون إتاحة الوقت الكافي للاختبارات والتحضير.

يعتبر تنفيذ مبادرة الحكومة الالكترونية من المواضيع المعقدة والخطرة، وذلك لكونها تتطلب تغيرا في السلوك. ولهذا على الحكومات أن تقود عمليات التخطيط والتنفيذ للحكومة الالكترونية، والا يقتصر التركيز على مجرد إدارة مشاريع بأهداف تكنولوجية أو الاقتصار على تقديم الخدمات والمعلومات إلكترونيا .

لقد طورت الحكومات استراتيجيات وخطط تنفيذ متباينة للحكومة الالكترونية، وذلك بحسب مدى جاهزية وقدرات كل حكومة. ولهذا فمن المفيد التأكيد على أنه لايوجد حل واحد يصلح لكل الحالات.

فعلى سبيل المثال، الحكومات العربية تتصف بتباينات في أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي أنظمة الحكم، ولهذا فهي تحتاج لمقاربات مختلفة مخصصة لحالة كل بلد.

تجارب بعض الدول في تطبيق الحكومة الالكترونية

هناك العديد من التجارب الناجحة في ميدان تطبيق الحكومة الالكترونية على المستوى العالمي عموماً وفي الدول العربية خصوصا، ومما لا شك فيه ان هذه التجارب كانت ولاتزال هدفا للعديد من الابحاث والدراسات التي اهتمت بالحكومات الالكترونية وما واجهته من معوقات في التطبيق، وما نالها من سلبيات وما حققته من نجاحات. سنستعرض بعض من تجارب الدول من اجل الاستفادة منها في مشاريع الحكومة الالكترونية على وجهه العموم والمشروع العراقي على الخصوص.

١. تجربة الحكومة الالكترونية في الولايات المتحدة الامريكية:

وضعت الادارة الامريكية خلال سنة ١٩٩٢ استراتيجية لجعل الحكومة اذكى واقل كلفة وفاعلية واصبحت هذه الخطوة العنصر الهام في السياسة الاتحادية في القرن العشرين ، واعتمدت الاسس القانونية ووضعت البنية التحتية اللازمة لإقامة حكومة الكترونية ناجحة ، وقد تم تطبيق القوانين الخاصة بالحكومة الالكترونية بشكل فعلي منذ عام ٢٠٠٢ في جميع الوكالات و الوزارات او الهيئات العامة ،

و الوزارات او الهيئات العامة ، وذلك بالتزامن مع وضع سياسة استخدام تكنولوجيا المعلومات تحت سلطة مدير ادارة نظم المعلومات ، وتعد الولايات المتحدة الامريكية من اوائل الدول التي تبنت ً كبيرا في هذا المجال ، ومن خلال مختلف مستويات الحكومة الالكترونية وخلق المواطن الالكتروني واحرزت تقدما الحكومة في الولايات المتحدة الامريكية وهي : الحكومة الفدرالية ، وحكومات الولايات ، والحكومات المحلية ، ولضمان تطبيق الحكومة الالكترونية في مختلف مستويات الحكومة لديها ، سنت الحكومة الامريكية قانونين ملزمين يفرضان استخدام الحكومة الالكترونية هما : قانون التخلص من الاعمال الورقية وقانون (كلينجر- كوهين) المتعلق بوضع الخدمات للمواطنين والقطاع الخاص على شبكة الانترنيت مع التركيز بشكل كبير على استخلاص النتائج المترتبة على استثماراتها في مجال تقنية المعلومات.

وذكر ايضا ان استراتيجية الحكومة الالكترونية بالولايات المتحدة الامريكية تتضمن عدة امور من بينها:

١ - تبسيط توزيع الخدمات الى المواطنين .

٢ - ازالة البيروقراطية .

٣ - تبسيط عمل الوكالات الفيدرالية .

٤ - تخفيض تكاليف العمل الاداري وتحقيق سرعة فائقة في انشطة الحكومة.

لقد اهتمت الحكومة الالكترونية بتعميم استخدام تقنية المعلومات من قبل مواطنيها ، وكذلك القطاع الخاص حيث تأتي الولايات المتحدة في مقدمة الدول اذ يبلغ عدد المستخدمين للحاسب الشخصي حوالي ٧٠ ٪تقريبا في حين ان ٦٠ ٪من المواطنين في امريكا اصبحوا مواطنين الكترونيين وتسعى امريكا الى تطبيق سياسات عامة وشاملة تدفع بهذه المعدلات الى الارتفاع . ومما يشجعها على ذلك فهي توفر مايقارب من ٧٠ ٪من التكلفة بالتحول الى الخدمة الالكترونية مقارنة بتكلفة تقديم نفس الخدمة عن طريق المعاملات المباشرة او التقليدية ومن الامثلة على ذلك:

١- تجديد الرخص في ولاية أريزونا عن طريق التعامل الالكتروني حيث تقدر تكلفته بحوالي ٢ دولار امريكي لكل عملية مقابل ٧ دولار امريكي بالطرق التقليدية .

٢- في ولاية واشنطن ، نظم الشراء الحكومي الالكتروني يوفر في المتوسط ١٠- ٢٠ ٪ من تكلفة المواد والمشتريات

٢. تجربة الامارات العربية المتحدة في الحكومة الالكترونية

تعد دولة الامارات من اوائل الدول العربية التي قامت بتطبيق نظام الحكومة الالكترونية ابتداء من عام ٢٠٠١ وذلك بشكل شبة متكامل، ويعتبر مشروع الحكومة الالكترونية مشروعا رائدا ومتقدما خاصة في امارة دبي التي تسعى الى تطبيق شامل للإدارة الالكترونية الحكومية ، وقد بدأت تلك الحكومة الاعلان ببناء شبكة المعلومات الحكومية التي تربط جميع الدوائر الحكومية في دبي وكذلك توحيد انظمة العمل المشتركة لجميع تلك الدوائر ، ثم في كبيرا تقديم كافة الخدمات التي يمكن تنفيذها عبر الانترنت،

وقد حققت دولة الامارات العربية المتحدة تقدما ً لتقرير الامم المتحدة للحكومات الالكترونية الصادر في مجال الحكومة الالكترونية على مستوى العالم وذلك طبقا لشهر فبراير ٢٠١٢ ، وقد عكس التقدم في تلك المؤشرات مدى التقدم الذي وصلت اليه الحكومة الالكترونية في الامارات اذ قفزت خلال فترة قصيرة حسب تصنيف الامم المتحدة في التقرير عام ٢٠١٢ . وفي الامارات وصل عدد مستخدمي الانترنت حسب تقرير الامم المتحدة وهي الاولى عربيا والمرتبة ٢٨ عالميا حوالي ٢١ ٪من عدد السكان ، وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع الدول العربية الاخرى . وتوفر مدينة دبي للأنترنت قاعدة استراتيجية للشركات التي تستهدف اسواق منطقة كبيرة تمتد من الشرق الاوسط الى الهند وافريقيا ومنطقة الخليج.

ومما يشجع الامارات على تعميم خدمات الحكومة الالكترونية الامثلة التالية :

١- استخدام هيئة الموانئ و الكمارك بدبي للأنترنت اذ سمحت لألاف من شركات الشحن والنقل بخفض الوقت والتكلفة ووفرت خدمات تخليص على مدار الساعة ، بما لا يقل عن ٥٠ ٪جهدا ومالا.

٢- الخدمات العامة الالكترونية المقدمة من الهيئات الحكومية بدبي للأعمال والافراد يتوقع لها ان تحقق توفير في التكلفة الادارية بما يوازي على الاقل ١٠ . ٪

وتتلخص عوامل نجاح تجربة الحكومة الالكترونية في دبي بما يأتي :

١ - الاستعانة بشركات القطاع الخاص العالمية

٢ - التركيز عل احتياجات ومتطلبات العملاء

٣ - تغيير العقليات وتدريب العملاء والموظفين

٤ - تطوير وتبسيط الاجراءات والشراكة مع القطاع الخاص

٥ - بنية تحتية ملائمة يعتمد عليها في انجاح المشروع .

٣. الحكومة الالكترونية في العراق :

يعتبر برنامج الحكومة الالكترونية عنصرا حيويا لإصلاح وتحديث القطاع العام في العراق حيث اعتمدت الحكومة العراقية نهج متكامل للحكومة الإلكترونية لتنمية العراق على المستوى الوطني والمحلي بالتماشي مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية ، والأهداف الإنمائية للألفية العراقية ، والخطة الوطنية للتنمية ، حيث عقدت الحكومة العراقية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) اجتماعا رفيع المستوى حول الحوكمة الإلكترونية في عمان في الفترة ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ .وكان الغرض من الاجتماع هو وضع مؤشرات أداء لرصد وتقييم الحكومة الإلكترونية وتقييم الجاهزية الإلكترونية داخل مختلف المؤسسات العراقية، ولقد تم وضع خطة عمل الحكومة الالكترونية وهي مبادرة هامة جداً من الحكومة العراقية التي تسعى لتنفيذ الحكومة الالكترونية في البلد ولقد تم استعراض خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية بناءً على نتائج التقييم. وقد قامت الحكومة العراقية بصياغة خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الالكترونية التي تهدف إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة لتعزيز الحكم الرشيد ومشاركة

المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتأكيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والفاعلية في العمل الحكومي للوصول الى اقتصاد متنوع تنافسي مبني على المعرفة.

ولقد قامت الحكومة العراقية بعدة مبادرات بخصوص تطبيقات الحكومة الالكترونية مثل :

١- إطلاق البوابة الإلكترونية للعراق e_ Iraq Portal في تموز/يوليو ٢٠١١

٢- وضع إطار التخاطب البيني الحكومي والتصميم المعماري للمؤسسات الوطنية

٣- وضع أربع استراتيجيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة التحول للصحة الإلكترونية، والتعليم الالكتروني، والخدمات البلدية الإلكترونية، والسجلات الشخصية الإلكترونية للمواطنين، وصياغتها واعتمادها من كل وزارة معنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

يتضمن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث :

١- من خلال بحثنا استنتجنا ان تطبيق الحكومة الالكترونية يقلل المال والوقت والجهد في انجاز المعاملات

٢- وتسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية الكثيرة كالبريد الالكتروني وغيره

٣- تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق التطبيقات الالكترونية الكثيرة

٤- القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية .

٥- ان تطبيق الحكومة الالكترونية يتحقق بجهود الادارات وبما يلائم متطلبات الحكومة الالكترونية.

٦- ضرورة تأهيل وتدريب الموظفين على تطبيق الحكومة الالكترونية

٧- يتوجب على الحكومات التي تستخدم تطبيق الحكومة الالكترونية وضع التشريعات القانونية الملائمة ً وتأخذ الكتب الطابع ً رسميا لتطبيق الحكومة الالكترونية واعتماد توقيع الكتروني كي يكون معتمدا الرسمي

٨- ضرورة القيام بدراسة معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية في تجارب الدول المتقدمة والنامية .

التوصيات

وبالتالي لتطبيق الحكومة الالكترونية نوصي بمعالجة نقاط الضعف في تطبيقها لتشمل مايلي :

١ - يوصي البحث بضرورة ملائمة متطلبات الحكومة الالكترونية بما يتماشى ومتطلبات التغيير ويتلاءم مع تطبيقات مشاريع الحكومة الالكترونية

٢ - وضع الخطط اللازمة لتأهيل وتدريب الموظفين بما يتلاءم مع استخدام التقنيات الحديثة وتطبيق اسلوب الحكومة الالكترونية

٣ - توفير برامج حماية البيانات والمعلومات التي تخص المواطنين في كافة التعاملات عن طريق وضع التشريعات القانونية اللازمة واعتماد التوقيع الالكتروني

٤ - قبل البدء في تطبيق الحكومة الالكترونية ، من الضروري ، التعرف على تجارب الحكومات الالكترونية في الدول المتقدمة والنامية لتلاقي المعوقات التي قد تسبب بعدم نجاح المشروع

٥ - وضع برامج ارشادية نوعية وتثقيف المواطنين والموظفين بمفهوم الحكومة الالكترونية واهميتها مع ضرورة العمل على النهوض بالمواطنين والسعي الى محو الامية التقنية .

السيـــاســة النفطيّـــة في العـــــراق

د. محمد ارمين كربيت
دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية

المستخلص

يلقي هذا البحث الضوء على مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط وأثرها على عملية إعداد الموازنة العامة للدولة؛ فضلا عن ضرورة تفعيل وإيجاد مصادر للدخل غير مورد النفط في تمويل الموازنة العامة للعراق.

توصل هذا البحث إلى عدة استنتاجات منها: إن عدم استقرار أسعار النفط عبر المدة (١٩٢١ - ٢٠١٢) القت بآثارها على الموازنات العامة للعراق، وأشرت تداعيات خطيرة جراء الاعتماد على مورد طبيعي واحد كممول لحاجة العراق من الموارد المالية.

ومن جملة ما يقترحه البحث ضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية (كالسياحة، الزراعة، تشغيل المصانع عبر تطوير القطاعات الصناعية والإنتاجية ...الخ) ودور ذلك في رفد موازنة الدولة بما تحتاجه من موارد مالية لسد احتياجات المجتمع.

المقدمة

يمثل النفط سلعة غير مستقرة من ناحية السعر متأثرة بالعرض والطلب والظروف والأحداث العالمية التي تلقي بضلالها على أسعار النفط ارتفاعا أو انخفاضا، وينبع ذلك من تأثر النفط بالعوامل والمتغيرات الدولية؛ كما يمكن عده سلعة دولية واستراتيجية لأهميتها بالنسبة لدول العالم، إذ ان هناك دولا مستهلكة للنفط، قبالة دولا أخرى مصدرة له، والتي تزداد عوائدها المالية جراء تصدير هذه السلعة مما يفترض ان يكون عائدا إيجابيا يوفر وفرة اقتصادية لها، كما يؤثر ذلك في عملية إعداد الموازنة واحتساب سعر برميل النفط في عام إعداد الموازنة، إذ يشكل ارتفاع سعر السلعة إلى مردود إيجابي بالنسبة للدول المصدرة بينما يكون الانخفاض عبئا ماليا وضائقة اقتصادية تستدعي من الدولة وضع خطة اقتصادية إصلاحية لمواجهة هذا الانخفاض.

في الحقيقة، ان اغلب دول العالم تستقرئ أسعار النفط وتقلباته وأثر ذلك في اقتصادها، وبالنسبة للدول المصدرة فان ذلك على تحديد الموازنة العامة للدولة عند إعدادها، وعند اتخاذ قرارات اقتصادية تتطلب وجود وفرة مالية تغطي تلك القرارات، إذ أصبح تقلب أسعار النفط ظاهرة متكررة على المستوى الدولي، وتتأثر الدول مصدرة وموردة لهذه السلعة بهذه التقلبات سلبا أو إيجابا.

مشكلة البحث

بما ان العراق أحد الدول المصدرة لسلعة النفط، وتعتمد الموازنة العامة للدولة على عوائد الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة (أكثر من ٩٠٪)، من احتياجات الموازنة العامة عبر المدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)، وأدى ذلك إلى ان يكون الاقتصاد العراقي مرتبطا بالسعر العالمي للنفط ومتأثراً بعدم استقراره، فضلا عن ان الاقتصاد العراقي أصبح اقتصاداً ريعيّاً لاعتماده على عوائد النفط في سد احتياجات المالية للدولة، وبذلك يتطلب إيجاد حل لسد العجز الذي يحصل بسبب انخفاض سعر النفط.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث عبر تسليط الضوء على تأثير انخفاض سعر النفط على القرارات الاقتصادية وتمويل المشاريع الاستثمارية حسب ما مخطط له ضمن السياسات العامة للدولة، ويركز البحث على ضرورة إيجاد مصادر تمويل بديلة عن النفط لاسيما بعد وضوح الرؤيا حول كون النفط مورد طبيعي قد ينضب في المستقبل القريب.

هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- تأشير مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط بشكل متكرر واثر ذلك في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة.

٢- توضيح مدى انعكاس انخفاض أسعار النفط على مقدرات السياسات الاقتصادية العامة للدولة، لا سيما وان العراق يمر بعملية أعمار جراء الأحداث بعد عام ٢٠٠٣.

٣- استيضاح ضرورة إيجاد وتفعيل المصادر الاقتصادية غير النفطية التي يمكن عبرها مواجهة مخاطر انخفاض سعر النفط، وعدم الاعتماد على الطلب العالمي عليه.

فرضية البحث

يفترض هذا البحث ان لانخفاض أسعار النفط إشكالات ومخاطر اقتصادية آنية ومستقبلية لها امتدادات عدة على إداء مؤسسات الدولة وسياساتها الاقتصادية العامة في تنفيذ ما هو مخطط من السياسة العامة.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي للوصول إلى النتائج المطلوبة عبر تحليل السياسة النفطية للعراق، واستعمل الباحث أيضا المنهج الإحصائي في تحليل البيانات قدر تعلق الأمر بالمعلومات الواردة في صددها.

هيكلية البحث

للوصول إلى أهداف البحث وإثبات فرضيته، فقد تضمن البحث على ما يأتي:

تضمن المبحث الأول: تمهيد تاريخي لإدارة الثروة النفطية في العراق، واشتمل على مطلبين؛ جاء الأول منه بعنوان إدارة الثروة النفطية في العهد الملكي، بينما تناول المطلب الثاني بعنوان إدارة الثروة النفطية في العهد الجمهوري (١٩٥٨ - ٢٠٠٣).

بينما تناول المبحث الثاني: إنتاج وتصدير النفط في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وجاء بمطلبين، أما الأول فقد حمل عنوان معدلات إنتاج وتصدير النفط الخام، والمطلب الثاني معدلات تكرير النفط.

المبحث الأول

تمهيد تاريخي لإدارة الثروة النفطية في العراق

تفجر النفط بكميات كبيرة في تشرين الأول ١٩٢٧ من بئر بابا كركر في محافظة كركوك، إلا إن عمليات الإنتاج تأخرت لسنوات عدة إلى حين الاتفاق ثم الانتهاء من أول خطوط النفط غرباً باتجاه سوريا ولبنان واللتان كانتا خاضعتين للانتداب الفرنسي، ثم أصبح النفط العراقي حكرا لشركة نفط العراق بموجب اتفاقية الامتياز الممنوحة لها تحت الضغط البريطاني وتقاسمت حصص تلك الشركة شركات غربية لكل منها ٢٣,٧٥٪ مع نسبة ٥٪ إلى مؤسسة كولبنكيان، ثم تأسست لاحقاً شركة نفط الموصل عام ١٩٢٧ لتغطية مناطق شمال غرب العراق، وفي عام ١٩٣٨ تأسست شركة نفط البصرة لتغطية النشاطات في جنوب العراق، جاء النظام الجمهوري عام ١٩٥٨ وتمكن من إصدار القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١ الذي تم بموجبه سحب ٩٦,٥٪ من الأراضي العراقية التي كانت خاضعة لاتفاقيات الامتياز نظراً إلى عدم قيام شركات النفط الاحتكارية باستغلالها، وأبقت لها حقول قيد الإنتاج مثل جنوب الرميلة والزبير وكركوك وعين زالة، وشمل هذا القانون سحب الطبقات غير المنتجة ضمن حقول أيضا ومهد الطريق لتأسيس شركة النفط الوطنية العراقية في عام ١٩٦٤ وباشرت بعمليات التطوير محليا بعد عام ١٩٦٨، ثم تم التوصل إلى اتفاقية تسوية، لقد أدت شركات النفط في ١٩٧٣ إلى التوسع في عمليات شركة النفط الوطنية العراقية ولا سيما بعد الطفرة السعرية الأولى وزيادة إيرادات العراق النفطية والتي رافقتها استكمال عمليات تأميم شركة نفط البصرة في عام ١٩٧٥ ثم شهدت الصناعة النفطية في السبعينات نموا ملحوظا في مجال تطوير الحقول وزيادة الطاقات الإنتاجية وخطوط الأنابيب، سواء للتصدير أو النقل الداخلي للمشتقات النفطية والغاز والغاز السائل، وتطوير طاقات التصفية وخزن المشتقات وصناعة الغاز، كما وضعت شركة النفط الوطنية في عام ١٩٧٩ خططا طموحةً لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٥,٥ ملايين برميل يوميا بعد ان اكتشف العديد من الحقول العملاقة مثل مجنون ونهر عمر وغرب القرنة وغيرها، وكذلك وضعت وزارة النفط خطة لمضاعفة طاقات التصفية وتصنيع الغاز لاستثمار كامل الغاز المصاحب وتجهيزه للمعامل والمصانع ومحطات توليد الكهرباء لقد توقفت أعمال المسح الزلزالي وعمليات الحفر الاستكشافي والتقيمي والتطويري بعد عام ١٩٩٥ وتوقفت أعمال الصيانة والتطوير لآبار النفط، وكذلك هبطت بشكل حاد أيضا عدد الدراسات الجيولوجية والمكمنية والهندسية بالنظر إلى النقص في المعلومات وضعف الاتصال مع الخارج وعدم الحصول على أجهزة ومعدات بل وحتى أدوات احتياطية، واضطر العديد من الكوادر المتخصصة إلى ترك العراق لأسباب سياسية واقتصادية، وان الدراسات تشير إلى ان تقديرات كلف الاكتشاف والتطوير في العراق هي الأقل مقارنة بالعالم في حينها، فهي بحدود نصف دولار في العراق واقل من دولار في إيران والسعودية بالمقارنة مع ١-٢ دولار في الكويت و ٢,٥ – ٣,٧٥ في أبو ظبي و ٣ ـ ٥ دولار في فنزويلا.

المطلب الأول: إدارة الثروة الوطنية في العراق

يقدر احتياطي الثابت في العراق بـ ١٥ مليار برميل ، ولم تجرِ اكتشافات منذ العام ١٩٩٠ بسبب ظروف الحصار الاقتصادي ثم عمليات غزو العراق، ويوجد حوالي ٢٥٠ مليار برميل احتياطي محتمل، علما بأنه اكتشف حتى عام ١٩٩٠ أكثر من ٨٥ حقلا،

وفي ضوء ما تقدم باستطاعة العراق إنتاج ما يصل إلى ١٠ ملايين برميل يوميا دون اكتشافات جديدة ، وقد أنتج فعلا ٣,٥ مليون برميل عام ١٩٨٠، وباشر بعمليات توسيعها إلى ٦ ملايين الا انها توقفت بسبب الحرب العراقية الإيرانية في أيلول ١٩٨٠، التي استمرت ثمان سنوات، وبلغ أنتاج النفط في تلك المرحلة ما بين ٢,٨ و ٣ ملايين برميل يوميا والصادرات إلى ١,٢ مليون برميل يوميا ليصل إلى ١,٨٥ مليون في أحسن الظروف متأثرا بأعمال التخريب والعنف والعلميات الإرهابية التي استهدف العراق ومقدراته، وبفضل الجهود العسكرية والامنية التي بذلتها المؤسسات العراقية ذات العلاقة استطاع القطاع النفطي ان يعطي نتائج ايجابية قادرة على تحقيق الخطط الموضوعة بهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ان هناك تقرير صادر من وزارة النفط (المفتش العام) قدرت قيمة المشتقات النفطية المفقودة لعام ٢٠٠٥ فقط بمبلغ ١,٢٥ مليار دولار ثم تراجعت بفضل الإجراءات الحكومية إلى ٢١ مليون برميل في ٢٠٠٧ وأصبحت بكميات محدودة في ٢٠١٠.

أولا: في العهد الملكي

كان للعراق تجربة ثرية في الاستفادة من إيراداته النفطية لأغراض البناء والأعمار وبالتبعية وصول منافعها العامة إلى الشعب، وهي «مجلس الأعمار» في العهد الملكي، حيث شرع قانون هذا المجلس من قبل المجلس النيابي في ٢٥ نيسان ١٩٥٠، وبمقترح من وزير المالية آنذاك عبد الكريم الأزري، على اثر زيادة في إيرادات النفط العراقي آنذاك، حيث كانت بغداد مهددة بين فترة وأخرى بالفيضانات المسببة لكوارث وخسائر كبيرة في الأموال والأرواح فأعطى المجلس مشاريع الري الأولوية على جميع المشاريع الأخرى وخصص لها اكبر حصة في موازنته، فأنشأ مشروع الثرثار ١٩٥٦ وبحيرة الحبانية في عام ١٩٥٦ أيضا ثم مشروع سد وخزان دوكان الذي أنجز عام ١٩٥٩ وأخيرا سد وخزان دربندخان الذي تم إنشاؤه عام ١٩٦١ فتخلصت بغداد من الفيضان الذي كان يهددها كان مجلس الأعمار كمؤسسة كبرى مسؤولة عن وضع الأولويات للمشاريع الإستراتيجية وإعداد وثائق العطاءات بوصفها جهة تعاقد وإعداد التصاميم الأولية والتفصيلية وتنفيذ مشاريع عمرانية عبر شركات عالمية رصينة وبمستوى عالٍ من الشفافية والحرص، وكان مرتبطاً بمجلس الوزراء، ورئيس الوزراء رئيساً، وعضوية وزير المالية، كما كان يستعين بشركات استشارية بحسب الاختصاص ونص قانون المجلس على تخصيص إيرادات النفط ١٠٠٪ لمشاريع الأعمار بينما تمول الحكومة إنفاقها العام المتمثل بالخدمات الصحية والتعليمية والبلدية والأمنية والدبلوماسية والإدارية من خلال الجبايات المختلفة من الضرائب والرسوم، ثم صدر قانون بعد ذلك في وزارة نوري سعيد خفض مخصص المجلس إلى ٧٠٪ من إيرادات النفط، و٣٠٪ الأخرى تذهب إلى الخزينة العامة للإنفاق على المجالات العامة في الدولة، وقد بلغت حصة الأعمار من إيرادات النفط عام ١٩٥٢ (اكثر من ٢٢ مليون دينار)، وقد كان يراد له ان يكون فوق الوزارات، وانها تأخذ منه توصيات التصميم والتنفيذ، وهو يشرف على إدائها في مجال الأعمار، ووضعت له قوانين تحدد مهامه، وتحد من التدخل في شؤونه، ولكن بعد فترة استحدثت وزارة تحت عنوان وزارة الأعمار حسب قانون رقم ٣٧ لعام ١٩٥٣، مع وجود مجلس الأعمار وهنالك تنازلت الوظيفة إلى مستوى الوزارة، ثم أخذت الازدواجية في العمل والبيروقراطية في الأداء طريقها اليه، وصار كبقية الوزارات، ليس له جهة عليا مسؤولة عن الأعمار ومنذ ذلك الحين ظهرت بوادر الإشكاليات التنموية في العراق.

ثانيا: في العهد الجمهوري

١. في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨ – ١٩٦٣ : وهي المرحلة الجديدة إذ تحرر العراق فيها من التبعية بكل أشكالها الاستعمارية البريطانية وحقق إنجازات اقتصادية ونفطية إلى جانب الإنجازات السياسية، وشكلت هذه المرحلة الحد الفاصل بين السياسية المالية التقليدية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة والسياسية المالية الإيجابية الجديدة بعد ان تحرر العراق من سيطرة الإستريليني البريطاني فكان من الطبيعي ان تعكس موازنات هذه المرحلة سياسات الدولة وأهدافها الوطنية إذ أصبحت الحكومة متدخلة في النشاط الاقتصادي وموجهه له عبر التخطيط الاقتصادي المركزي الذي حاول الموازنة بين إيرادات لدولة النفطية وزيادة النفقات الضرورية.

٢. في العهد الجمهوري الثاني ١٩٦٣ – ١٩٦٨: وفيها أصبحت الحكومة مسؤولة عن قيادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي والنفطي بشكل واضح عبر الربط الاستراتيجي بين النفط والتنمية إذ كان لوزارة التخطيط ووزارة المالية ووزارة النفط دوراً مهما في الحياة الاقتصادية واعتمدت الخطط التنموية الطموحة وأحكام السيطرة على جميع مراحل الصناعة الوطنية من البحث والتنقيب وحتى التصنيع البتروكيمياوي للنفط، إذ شهدت خططا تنموية سميت بالانفجارية وتشريع قانون المشاريع الاستراتيجية الكبرى نتيجة لزيادة الإيرادات النفط، وهنا شهدت عملية إعداد الموازنة العامة مرحلة جديدة تناسب هذه المرحلة.

٣. في العهد الجمهوري الثالث ١٩٦٨ – ٢٠٠٣: قامت الحكومة في ١٩٦٨-١٩٧٢) إلى الإقدام على عملية تأميم النفط وتحقيق السيطرة الوطنية على هذا القطاع.

وفي الأعوام (١٩٧٢- ١٩٧٥) أحكمت السيطرة على جميع المراحل الصناعية الوطنية من البحث والتنقيب، اما في العام (١٩٨٠– ١٩٩٠) أثرت الحرب العراقية الإيرانية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي تأثيرا كبيرا في إعداد الموازنات العامة في العراق حيث فرضت تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد السلم والتنمية إلى اقتصاد الحرب وما رافق ذلك من تحويل معظم الإنفاق العام في الموازنة العامة إلى الإنفاق العسكري لسد متطلبات الحرب وتم اعتماد سياسة مالية تقشفية سبب العجز في الموازنة، اما في الأعوام (١٩٩٠- ٢٠٠٣) وهي مرحلة الحصار الذي فرض على العراق بعد أحداث آب عام ١٩٩٠ وما تلاها والذي بموجبه منع العراق من تصدير نفطه إلا بعد الاتفاق على مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) وفي العام ١٩٩٦، إذ تم السماح للعراق بتصدير كمية محدودة من النفط وتحت سيطرة اللجان التابعة للأمم المتحدة، وبدأ العجز في الموازنة يتزايد مما اضطر الحكومة إلى استخدام سياسة التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي (طبع عمله ورقية دون غطاء) والذي أدى إلى انهيار سعر الصرف للدينار العراقي أمام

الدولار والذي أصبح (١ دولار يساوي (٣٢٥٠) دينار عراقي) واستمر هذا الوضع حتى عام ٢٠٠٣.

المطلب الثاني: إدارة الثروة النفطية بعد عام ٢٠٠٣

بعد تغيير النظام السياسي في العراق وما رافقه من تحديات ومشاكل ناجمة عن التركة الثقيلة للنظام السابق من مشاكل سياسية واقتصادية وأمنية منها ما يتعلق الديون الخارجية والفقر والتهميش... الخ، فضلا عن عدم وضوح الرؤيا حول شكل النظام الاقتصادي الجديد هل هو رأسمالي أو اشتراكي، خاصة إذا ما علمنا ان النظام الاقتصادي السابق كان نظاما اشتراكيا، إلا أن النظام الديمقراطي الجديد سمح ببعض التغييرات الايجابية باتجاه اعتماد نظام السوق المفتوح (الحر) على الرغم من وجود بعض الإشكالات بسبب القوانين والإجراءات التي كانت معتمدة من قبل النظام السابق، لذلك فالوضع بعد عام ٢٠٠٣ كان شديد التأثر بالسياسات التي اعتمدت قبل هذا التاريخ أو هي كانت من نتائجه السلبية التي لازمت العراق على الرغم من تخلصه من ذاك النظام، والذي يحاول فيه العراق اليوم من التخلص التدريجي من تلك التركة السلبية والتوجه باتجاه سياسات أكثر فاعلية.

فضلا عن العديد من المشاكل الداخلية التي خلفها النظام وترك أثاره على حقوق الانسان العراقي، ووجود نقص كبير في الوحدات السكنية يقدر بأكثر من ٢ مليون وحدة. فضلا عن تعرض منشآت النفط الاستراتيجية التمويلية لعمليات منظمة في أعمال النهب والسلب والحرق، سبب أضرار ربما فاقت في حجمها ما تعرضت له خلال الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية، ومازالت العديد من منشآت النفط وخطوط الأنابيب غير عاملة حصول عمليات تهريب واسعة وخاصة المشتقات النفطية تراجعت مؤخرا الا انها مازالت مستمرة بحدود أضيق، كذلك الى تأخر بالقطاعات الزراعية والخدمات الاخرى.

بالاضافة الى كلف الإصلاح الاقتصادي وفاتورة العمليات الإرهابية التي استنزفت القدرات والإمكانات العراقية، في الحقيقة لقد حبا الله العراق بالموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية غنية ومتنوعة، ان بلوغ هذا هدف الإصلاح الاقتصادي يقتضي تحقيق تحولات كبيرة وتتطلب زمنا أطول وتجري ترتيباتها في بيئة سليمة وظروف مؤاتية وحكمة في رسم السياسات وصنع القرارات والخطط وتنفيذها ومن ثم تقييمها مع وضع برنامج مكمل يعنى بتلافي المشاكل التي قد تنجم جراء عملية التحول الشاملة.

لقد شعر المواطنين بالتحولات التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ففي نظام الحكم تحول العراق من الدكتاتورية إلى الديمقراطية وفي النظام الاقتصادي من الاقتصاد المخطط مركزيا الذي تهيمن عليه الدولة إلى اقتصاد السوق، وعلى مستوى الإدارة العليا من الإدارة المركزية الصارمة إلى الإدارة اللامركزية مع وجود نظام الأقاليم الفيدرالية كاقليم كردستان.

المبحث الثاني

إنتاج وتصدير النفط بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الاول: احتياطي النفط العراقي

يوجد في العراق اكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية ويبلغ احتياطي النفطي العراقي حوالي ١٠,٧٪ من أجمالي الاحتياطي العالم ويبلغ احتياطي النفط العراقي أربعة أضعاف الاحتياطي النفطي الأمريكي ويمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة لذلك فتكاليف إنتاجه تعد اقل العالم، وبعد عام ١٩٩١ انخفض الإنتاج وظل يتراجع إلى ان أقرت الأمم المتحدة برنامجها النفط مقابل الغذاء، فارتفع الإنتاج عام ١٩٩٦ إلى ٧٤٠ الف برميل يوميا وظلت وتيرته في الصعود إذ وصلت إلى نحو ٣ ملايين برميل يوميا عام ٢٠٠٠، وبعد عام ٢٠٠٣ هبط إنتاج النفط العراقي كثيرا وثم عاد ليرتفع من جديد ووصل عام ٢٠٠٤ إلى حدود ٢,٣ مليون برميل ويذهب الخبراء إلى ان العراق قادر على زيادة إنتاجه إلى حدود ١٢ مليون برميل يوميا لو توفر الأمن والتمويل وتعاني صناعة النفط في العراق منذ عام ١٩٨٠ من غياب عمليات الصيانة، وان العمل الحقيق في الاقتصادية والخدمية انطلق في ٢٠٠٨ إلا انه سرعان ما تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت الولايات المتحدة وأوربا في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨ وامتدت آثارها إلى الشرق الأوسط وبقية العالم حيث انخفض الطلب على النفط انخفاضا كبيرا متأثرا بتراجع التشغيل والبطالة وحالة الكساد الذي انعكس في تراجع الطلب على النفط الخام وتراجع أسعاره إلى ادنى مستوياتها إذ صار يباع برميل النفط العراقي بحدود ٤٠ دولار بعد ان كان بحدود ١١٠ دولار الأمر الذي انعكس في تعاظم العجز في الموازنة العامة للدولة وتراجع حجم الأنفاق العام. المطلب الأول: معدلات إنتاج وتصدير النفط الخام حصل ارتفاع في إنتاج وتصدير النفط الخام للمدة من ٢٠٠٨ - ٢٠١١ من (٢,٦٥٢,٠٠ برميل/ يوم) بالنسبة ٢,٢٨٦,٠٠٠ برميل/ يوم) إلى (لمعدلات إنتاج أي بمعدل نمو (١٦٪) في حين ازدادت معدلات التصدير لنفس المدة من (١,٨٤٩,٠٠٠ برميل/ يوم) إلى (٢,١٦٩,٠٠٠ برميل/ يوم) أي بمعدل نمو (١٧,٣٪). لقد كان المعدل المخطط للعام ٢٠١١ أعلى معدل تم تخطيطه منذ العام ٢٠٠٣ ولحد الآن وتم تحقيق نسبة إنجاز قدرها (٥,٩٦٪) أي بزيادة إنتاج قدرها (٣١٢٠٠٠ برميل / يوم) في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ ناجحة عن تفعيل العمل بعقود جولة التراخيص الأولى والثانية في حقول الرميلة، غرب القرنة، الزبير ومجنون، إن استمرار ارتفاع معدلات الإنتاج المتوقعة تحقيقها للسنوات القليلة سيؤدي حتما إلى تبؤ العراق مرتبة متقدمة بين الدول المنتجة والمُصَدرة للنفط الخام.

أولاً: معدلات الإنتاج في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من المعروف ان سوق النفط العالمية هي سوق طالبين أكثر مما هي سوق عارضين انها تتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المستوردة في حين لا تخضع لتأثير

بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المستوردة في حين لا تخضع لتأثير مهم مصدرة الدول المصدرة الا نادرا ويأتي ذلك من كون الاقتصاديات المصدرة للنفط ولازالت اقتصادات هشة لا تملك قاعدة إنتاجية واسعة تعطيها المرونة في إيجاد البدائل الفاعلة للتمويل من خارج القطاع النفطي ناهيك عن كونها اقتصادات ذات تأثير سياسي محدود في مجال النفوذ العالمي؛ مما يبقيها دول أطراف وليست دول محور يجعلها تؤثر على الساحة الدولية والإقليمية، وتأثير ذلك على حجم الطلب من قبل الماكنة الصناعية للمستوردين وكلف الاستخراج والنقل ومدى نمو الاستكشافات الجديدة والخزين الاستراتيجي ومدى نمو وتطور بدائل الطاقة، إذ تؤثر التغييرات الإقليمية والدولية والأحداث السياسية على سوق العرض والطلب للنفط.

كلها عوامل مؤثرة في اتجاهات أسعار النفط العالمية فيما يكون للأوبك دور محدود في الحفاظ على الحدود الدنيا للتراجع في الأسعار عبر الإنفاق على سقوف إنتاج . فضلا عن الإنتاج خارج إطار المنظمة ويظهر ذلك استمرار ارتفاع أسعار تصدير النفط الخام خلال العامين ٢٠١٠-٢٠١١ بعد هبوطها في عام ٢٠٠٩ في الأسواق العالمية سبب الأزمة المالية وحالة الانكماش الذي اجتاح المؤسسات الإنتاجية في الدول المستوردة للنفط.

ثانيا: معدلات التصدير في العراق بعد ٢٠٠٣ في الحقيقة هناك نمو في إيرادات النفط الخام للسنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١١ وحصول زيادة قياسية بالإيرادات للعام ٢٠١١ مقارنة مع السنوات التي سبقتها ناجمة عن الزيادة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بعد عودة معدلات النمو في الاقتصاد العالمي إلى الارتفاع متأثرة بإجراءات الإنقاذ المالي الكبيرة التي حصلت في أمريكا وأوربا بالتحديد والخروج من مرحلة (الكساد) إلى الصادرات من النفط الخام من جهة أخرى يؤمل استمرار الزيادة بالإيرادات تعافي الطلب المحرك للإنتاج والعرض من جهة وحصول زيادة ملحوظة للسنوات القادمة بسبب بقاء أسعار النفط الخام بمستواها الحالي وارتفاعها جراء التوقعات باستمرار تنامي الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية مع زيادة كبيرة متوقعة في صادرات العراق النقطية بعد ان بدأت عمليات الإنتاج التي تقوم بها الشركات العالمية ضمن جولات التراخيص.

المطلب الثاني: معدلات تكرير النفط

ارتفعت معدلات التكرير من (٤٤٦٠٠٠ برميل/ يوم) في ٢٠٠٨ إلى (٥٦٥٠٠٠ برميل/يوم) في ٢٠١١، أي بمعدل نمو (٢٦,٦٪) إذ لم يظهر الفرق بين النفط الخام المنتج والنفط المُصَدَر مساوي لمعدلات التكرير وانما كان ما يكرر يبدو أكبر من الفرق بين الإنتاج والتصدير بأرقام ليست قليلة حيث بلغت بحدود (٨٢٠٠٠ برميل/ يوم) في ٢٠١١ وهذا يعني تنامي عمليات التكرير لأسباب تتعلق بزيادة أعداد السيارات والمولدات الكهرباء الأهلية بسبب تردي وضع تجهيز قطاع الكهرباء، إلا إن ذلك يأتي على حساب النفط الخام المُصَدَر، ولكي تبقى وزارة النفط ملتزمة بمعدلات التصدير التي تعلنها ولإن قدراتها الإنتاجية لا تنمو بشكل كافٍ؛ فإنها تعمل على خلط فضلات المصافي (النفط الأسود في الغالب) مع المادة الأساسية فتبقى الكميات المُصَدَرة كبيرة غير ان ذلك ينعكس بالتأكيد في نوعية النفوط المصدرة وبالنتيجة تنعكس في تدني أسعار النفط العراقي المصدر وفي النفط الخام إيرادات النفط، وبناءً على ذلك يمكن تشخيص الحاجة إلى أنشاء مصافي جديدة ومتطورة لمضاعفة الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية والتمكن من تغطية معدلات الاستهلاك المتنامية والتوقف عن استيرادها الذي يكلف البلد الكثير من النقد الأجنبي ويجعله تابع لمتغيرات العرض الخارجي لهذه الاستيرادات، ان ارتفاع معدلات الاستهلاك بالمستويات الحالية سيتطلب رصد مبالغ مالية كبيرة، وقد يصعب توفيرها في الأمد القريب مما يستوجب البحث عن مدى إمكانية ضبط الاستهلاك وترشيده.

أولا: إنتاج واستيراد واستهلاك البنزين

١ - الإنتاج: حصول زيادة في معدل الإنتاج خلال عام ٢٠١١ قدرها (٤٦٧ متر مكعب/اليوم) مقارنة مع المعدل المتحقق خلال عام ٢٠١٠ البالغ (١٢١٩٥) متر مكعب/اليوم.

٢ - الاستيراد: حصول زيادة بمعدل الاستيراد قدرها (٢٧٧٧) متر مكعب/ اليوم خلال العام ٢٠١١ مقارنة مع المعدل المتحقق خلال العام والبالغ (٥٧٠١) متر مكعب/اليوم.

٣-الاستهلاك: حصول زيادة بمعدل الاستهلاك قدرها (٢٢٣٣) متر مكعب/ اليوم خلال العام ٢٠١١ مقارنة مع المعدل المتحقق للعام ٢٠١٠ البالغ (١٨٢٦٧) متر مكعب/اليوم.

ثانياً: إنتاج واستيراد واستهلاك الغاز السائل

١ - الإنتاج: حصول زيادة في معدلات الإنتاج قدرها (١٨٠) طن/اليوم خلال العام ٢٠١١ مقارنة مع المعدل المتحقق للعام ٢٠١٠ البالغ (٣٦٤٠) طن/ اليوم.

٢ - الاستيراد : حصول انخفاض بمعدلات الاستيراد قدرها (١٣٦) طن يوميا خلال العام ٢٠١١ مقارنة مع المعدل المتحقق للعام ٢٠١٠ البالغ (٦١٦) طن/ اليوم.

٣ ـ الاستهلاك : حصول زيادة في معدلات الاستهلاك قدرها (٣٠٦) طن/اليوم خلال العام ٢٠١١ مقارنة مع المعدل المتحقق للعام٢٠١١ البالغ (٤٠٥٦) طن/اليوم.

الخـــاتمـــة

إن إدارة الإيرادات النفطية من قبل الحكومة على مدى عدة عقود كان يمكن الاستفادة منها بقدر أفضل يمكن استثماره لتنمية القطاع النفطي ذاته وانعكاس ذلك ايجابيا على القطاعات الأخرى وما سيوفره من أموال يمكن عبرها تطوير الواقع التنموي، الا ان المؤشرات المتوفرة لم تفضي إلى تنمية مستمرة بل متقطعة وغير متكاملة، وذلك بسبب المشاكل والمعوقات التي ورثها العراق جراء سياسات النظام السابق.

ويمكن القول ان الثروة النفطية قد تنضب أو يتحول العالم لاستهلاك الطاقة النظيفة، وبالتالي قد تجد الدول التي تعتمد على النفط أن وضعها الاقتصادي على المحك وبالتالي فمن الضروري الاستفادة من الإيرادات المتوفرة وخلق قاعدة إنتاجية قادرة على توليد الدخول والقيم المضافة للأجيال القادمة لتحل محل النفط الناضب، وان الاقتصاد الريعي هي الصفة الغالبة لو بقيت إيرادات النفط تدار بالطريقة ذاتها.

إن الدستور العراقي قد أنصف المواطن العراقي في الإفصاح الواضح عن حقوقه في الملكية للثروات الطبيعية والتأكيد على توفير شروط العيش الكريم الآمن المزدهر، وقد تضمن البرامج السياسية للحكومات المتعاقبة تحقيق هذا الأمر عبر مجموعة من القرارات والسياسات سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.

إن بعض المؤسسات تعد جزءً المشاكل المتمثلة في الاختلالات الهيكلية وتراجع الإداء وحرمان الجمهور من الخدمات ولا يمكن ان تكون جزء من الحل والتشكيلات القطاعية المركزية الأخرى المكبلة لإدارة التنمية المكانية من الانطلاق.

ان ازدياد الطلب دون ان تكون لها قدرة في خلق العرض الأمر الذي جعل الاقتصاد استهلاكياً غير منتج بينما يمتلك القطاع الخاص مقومات خلق العرض إذا استطاعت ان توفر له شروط بيئة الأعمال وفي إطار خلق للعرض يكون سببا في توزيع الدخول وخلق الطلب المعتمد على اقتصاد السوق .، فيما لا يسمح القطاع العام مزاحمة القطاع الخاص في ان يصبح مالك لانه غير قادر على الأنفاق، وإلايرادات النفطية كونها مصدر من مصادر الثروة الطبيعية والتي يتوجب بقائها تحت ادارة الدولة مع السماح باجراءات فنية وعملية تسمح لتمكين القطاع الخاص بالعمل ضمن نطاق الاستكشافات والتنقيب وغيره عبر إيجاد قنوات وآليات قانونية تعزز ذلك.

أثــر الطـاقـة في السيـاســـة الدوليـــة

سيف صباح عبود
دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية

المقدمة:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين عددا من التطورات والتحولات والتحديات التي دفعت بدورها إلى إحداث تحول وتغيير في المقاربات التي كانت تتناول بالبحث والدراسة مفهوم الأمن مثله مثل الكثير من المفاهيم السياسية والاجتماعية التي شهدت تطورات وتغييرات خلال تلك المرحلة ، إذ كان مفهوم امن الدولة القومية هو المسيطر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ؛حين كانت تسيطر المدرسة الواقعية التي أولت أهمية للدول القومية وأمنها ليشهد مفهوم الأمن مرحلة من التطور والتغيير مع التطورات والتغييرات الدولية ليتسع لما هو ابعد من امن الدولة القومية ليضم مفاهيم جديدة مثل الأمن الإنساني والأمن المائي والأمن البيئي وامن الطاقة وغيرها من المفاهيم الأمنية الجديدة التي اصطبغت بصبغة سياسية واجتماعية في الوقت ذاته .

مع التحولات في ميزان القوى الدولي وبزوغ قوى دولية جديدة تتنافس على المكانة الدولية التي أضحى محورها ضمن عدد من محاورها – السيطرة على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال الأعوام القادمة لأن مصادر قوة تلك القوى البازغة دولياً هي اقتصادية في الأساس حيث برزت أهمية مفهوم امن الطاقة وتأثيراته باعتباره محددا شأنه شأن عدد من المحددات التقليدية الأخرى (الحفاظ على مكانه الدولة والتوسع وتأمين الحدود) في السياسة الخارجية والدفاعية للدول ولاسيما للقوى الصناعية الأكثر استهلاكا للطاقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة لتحديد مفهوم أمن الطاقة وتحليل دوافعه وأهدافه في السياسات الدولية ، وتحديد الأولويات المطروحة لمواجهة تحديات الطاقة .

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير أمن الطاقة على سياسات الدول الكبرى، وسعي تلك الدول نحو تأمين مصادر الطاقة.

إشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي حول: ما مدى توافر مصادر الطاقة من عدمها على السياسات الخارجية للدول لتأمين أمنها الطاقوي؟ وتترتب عليها تساؤلات فرعية هي:

١- ما المقصود بمفهوم أمن الطاقة؟ وما محدداته؟
٢- ما الرؤية الأمريكية للطاقة؟
٣- ما الرؤية الروسية للطاقة؟
٤- ما الرؤية الصينية للطاقة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها «إن استراتيجيات القوى العظمى والكبرى، تعتمد على ضمان إمدادات أمن الطاقة وخصوصاً النفط والغاز الطبيعي، بوصفهما وسيلتين لضمان تمتعها بدور عالمي، واحتمالات الندرة نضوب موارد الطاقة النفطية تدفع باتجاه إمكانية إبقاء مؤشرات الصراع بين القوى في مناطق الإنتاج القائمة والمحتملة».

منهجية الدراسة:

لإثبات صحة الفرضية تسعى الدراسة إلى الاعتماد على منهج التحليلي النظمي لدراسة وتحليل أثر الطاقة على سياسات الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة على أربعة مباحث بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة: إذ تناول المبحث الأول: امن الطاقة ومحدداته، أمّا المبحث الثاني: الرؤية الأمريكية للطاقة، والمبحث الثالث: الرؤية الروسية للطاقة، وأخيراً المبحث الرابع: الروية الصينية للطاقة.

المبحث الأول
مفهوم امن الطاقة ومحدداته

لدراسة مفهوم أمن الطاقة ومحدداته تم تقسيم المبحث على ما يلي:

المطلب الأول - مفهوم امن الطاقة:

تُعدُّ الطاقة هي المصدر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية لدى اغلب بلدان العالم خصوصاً (النفط والغاز) لما لها من أهمية كبيرة في السياسة الدولية من حيث سهولة الاستخدام وقابليتها على النفاذ، وبطبيعة الحال يختلف طبيعة مفهوم امن الطاقة في البلدان المنتجة عما هي في البلدان المستهلكة، ففي البلدان المنتجة يراد بمفهوم امن الطاقة (ضمان تدفق المبيعات لزيادة الصادرات)، في حين يُعدُّ مفهوم امن الطاقة في البلدان المستهلكة بـ (القدرة على ضمان تدفق النفط)

يُعد ونستون تشرشل أول من طرح تعريفا لمفهوم امن الطاقة حيث أشار إلى إن (امن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط) ومنذ ذلك الوقت وحتى ألان ما زال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية امن الطاقة.

كما ارتكز الاقتراب التقليدي في التعامل مع قضية أمن الطاقة على أمن العرض من خلال السعي لضمان توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار معتدلة، وذلك بالتركيز بالأساس على جوهر أمن الطاقة الذي يكمن في تأمين دخول النفط وأنواع الوقود الأخرى، لأن أمن الطاقة بالنسبة لأي دولة يتحقق فقط في حالة واحدة وهي أن تتوافر لديها موارد طاقوية آمنة وكافية.

إذن فالتعريف التقليدي ارتكز على تجنب أزمات الطاقة. ويقصد بـ : أزمة الطاقة ذلك الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة،و هو يتزامن مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي و الاقتصادي.عزز هذا الاتجاه من خلال التركيز على أمن العرض كأساس لأمن الطاقة،حيث أن أزمات الطاقة التي شهدها العالم في القرن العشرين ارتبطت بنقص الإمدادات مما دعم فكرة أن تحقيق أمن العرض من شأنه تحقيق أمن الطاقة. و يثير تعريف أمن الطاقة على أن توفر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع يطرح عددا من الإشكاليات منها إشكالية السعر المناسب فكلمة السعر المناسب تختلف بين وجهة نظر الدول المنتجة و الدول المستهلكة ؟ فالسعر المناسب هو عندما تكون أسعار النفط والغاز الطبيعي مرتفعة بما فيه الكفاية لتعود بعائد كبير على الدول المنتجة، وأن تكون منخفضة بما فيه الكفاية بما يناسب الدول المستهلكة.

أما الأمم المتحدة قد عرفت أمن الطاقة سنة ١٩٩٩ بأنه:" الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، وبأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة". هذا التعريف حصر أمن الطاقة في توفر الإمدادات بالكميات والأسعار المناسبة. لأن اهتمام الأمم المتحدة بوضع تعريف لأمن الطاقة ، يعود لقناعة مفادها أن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية،و استمرارية النمو الاقتصادي و الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين اللذان يمكن أن يكونا محلّ تهديد في حال عدم تلبية الاحتياجات الطاقوية لمختلف المجتمعات و الدول، ونجد الباحث "كسين شنغ ليو" من مؤسسة "ستانلي" عرج إلى تعريف أمن الطاقة بأنه : "أمن الإمدادات لضمان ديمومة دخول إنتاج الطاقة العالمية، ومن الطلب كحماية البيئة من مخاطر الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ، و تزايد الإنبعاثات الناجمة عن تزايد نسب الاستهلاك و استعمال المصادر الطاقوية الملوثة و هذا واحد من الأبعاد الكثيرة التي يتضمنها أمن الطاقة.

فنجد هذا التعريف موسع لأنه لم يحصر الأمن الطاقوي في أمن الإمدادات، بل ركز على عنصر جدا مهم والذي يتمثل في حماية البيئة من استغلال غير عقلاني لمواردها، والتلوث...

فعلى الرغم من أن بداية طرح واستخدام مفهوم الأمن الطاقوي تعود إلى فترة الحرب العالمية الأولى إلا أن العقود القليلة الأخيرة شهدت مجموعة من التحولات التي كشفت عن عدم كفاية المفهوم التقليدي لأمن الطاقة و دفعت باتجاه طرح تعريفات جديدة للمفهوم، والتي تختلف بشكل جذري عن مفهوم الأمن والمرتكز على أمن العرض.

وقد جاءت تلك التغيرات نتيجة للتحولات التي شهدها شقي مفهوم الأمن الطاقوي ، قضية الطاقة على المستوى العالمي عرفت تغيرات كثيرة كنتيجة للتحولات التي مست مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة ، حيث لم يصبح غياب أمن الطريقة مرتبطا بوقف الإمدادات فحسب، حيث برز ما يطلق عليه وطنية طاقة لأن وقف الإمدادات لم يعد آلية ضغط ملائمة يمكن أن تستخدمها الدول المنتجة كسلاح استراتيجي في علاقاتها،

و بدلا من ذلك اتجهت حكومات تلك الدول إلى إحكام سيطرتها على هذا القطاع من خلال التأميم ، كما اتجهت غالبية الدول النامية إلى إنشاء شركات وطنية للطاقة (٨٠٪ من مصادر الطاقة التقليدية حاليا تحت سيطرة الحكومات) وعلى الجانب الأخر فإن الدول المستوردة و رغم اعتراضها على فكرة وقائية الطاقة التي تطالب بها الدول المصدرة فقد لجأت إلى تبني وطنية الطاقة بشكل مختلف فالمفهوم الأمريكي الحالي لأمن الطاقة الذي يقوم على عدة عناصر في مقدمتها خفض اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الواردات النفطية، عن طريق الترويج لأنواع وقود منتجة محليا مثل "الإيثانول " فهي إن كانت لدى الدول المنتجة تركز على التحكم في سلسلة الطاقة ، فهي لدى الدول المستهلكة تأخذ شكل البحث عن بدائل أخرى بهدف تقليل واردات النفط و الغاز الطبيعي.

أنّ تنوع هذه الأدبيات تأخذ بنظر الاعتبار الطبيعة المتعددة الوجوه لمصادر الطاقة، إذ تلعب دوراً حيويا في الإنتاج خاصة في قطاعات عدة مختلفة والمكاسب المالية من ناحية زيادة المنافع خاصة ما يتعلق بتجارة النفط، كذلك المعرفة التي تتعلق بالتطور التكنولوجي في القطاع الطاقوي والبيئي، بالإضافة إلى الأمن الذي يتضمن دور المؤسسات الدولية التي تسعى لضمان إمدادات الطاقة أو اللّجوء إلى التدخل المباشر في المناطق المنتجة للنفط.

المطلب الثاني – محددات أمن الطاقة:

يرتبط مفهوم امن الطاقة بجملة من المحددات التي تؤثر على استراتيجيات الطاقة القومية والعالمية والتي تحمل الدول على تبني سياسات واستخدام أدوات مختلفة في أوقات مختلفة على الصعيدين القومي والدولي وتتمثل هذه التحديات المؤثرة في امن الطاقة القومي والعالمي في الآتي:

١- اختلال ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي من المنظور الاقتصادي حيث هناك ارتفاع بوتيرة متزايدة في الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها طوال العقود الماضية يفسره تزايد معدلات النمو في العالم النامي والدول الصاعدة خصوصا الصين والهند في مقابل إن الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لايزال غير كافي لموازنة التزايد في الطلب العالمي على الطاقة ومصادرها، وتشير توقعات الوكالات الأمريكية للطاقة لعام ٢٠١٣م إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة حيث سيزيد بنسبة ٥٦٪ بين ٢٠١٠-٢٠٤٠م.

٢- القيود المفروضة على إمدادات الطاقة ففي دراسته عن إعادة تعريف الأمن ميز ريتشارد اولمان بين نوعين من تلك القيود الأول عندما يصبح مصدر ما غير متجدد من خلال النضوب الطبيعي والثاني عندما تفرض قيود على الإمدادات كقيود حكومية للحد من العرض من خلال فرض حظر أو مقاطعة أو اتفاق بين المنتجين على وقف الإمدادات من الطاقة وحظرها.

٣- من جانبه أضاف بول هورسنل مزيدا من التمييز بين القيود على إمدادات الطاقة فميز بين التقلبات في الأسعار التي تنشأ من الانقطاع أو التغيرات الناشئة نتيجة سياسة المنتجين الانقطاع السياسي مثلما حدث مع حظر النفط العربي في عام ١٩٧٣م والانقطاع السياسي عندما لايكون المعروض قادرا على الوفاء بالطلب المتزايد وحدد ثلاثة أنواع من الإعاقات المفاجئة للإمدادات تتمثل في الاتي:

- إعاقة لأسباب قهرية حيث تنشأ نتيجة عدم القدرة المنتج على تصدير إنتاجه لظروف داخلية أو خارجية مثل الحرب.
- إعاقة من خلال قيود على الصادرات تنشأ عندما تقرر دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة فرض قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو إستراتيجية.
- إعاقة الحظر تحدث عندما تمنع دولة مستهلكة الاستيراد من دولة مصدرة معينة.

٤- استهداف المنظمات الإرهابية مصادر الطاقة وبناها التحتية وإمداداتها فخلال الأعوام التي تلت حادثة ١١ أيلول عام ٢٠٠١م حدث تحول في إستراتيجية تنظيم القاعدة حيث أضحى التنظيم يولي أهمية عظمى لما يعرف بالجهاد الاقتصادي القائم على ضرب عصب اقتصاد العدو مباشرة مثل البنية التحتية النفطية التي جرى تنفيذها من الفروع المحلية للتنظيم في العراق والمملكة العربية السعودية واليمن بعدما تبنى تنظيم القاعدة استراتيجية استهداف الدول الكبرى المستهلكة للطاقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية بصورة مباشرة وهذه الاستراتيجية بدأت المنظمات الارهابية تنتهجها بعد زيادة الاحتياطات الامنية الصارمة التي بدأت الدول الغربية تتبناها بعد احداث ايلول٢٠٠١م لحمايتها من أي هجمات ارهابية على اراضيها .

٥- التحديات التي تواجهها شركات النفط العالمية والتي يمكن اجمالها في ثلاث تحديات رئيسة تحد من قدرتها وفاعليتها في الدول المنتجة وبالتالي من امدادات الطاقة في السوق العالمي كالاتي:

التحدي الأول ويتمثل في الصورة السلبية لتلك الشركات في الدول المنتجة التي وصلت إلى وصف شركات النفط العالمية بأنها عدوة الشعوب وسارقة الخيرات الوطنية.

التحدي الثاني ويتعلق بالتهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفوها ومنشأتها ومجالات عملها وأصولها.

التحدي الثالث ويتبلور في التهديدات التي قد تنجم عن تطورات سياسية تعرض أو تهدد عقود استثمار شركات الطاقة العالمية والتي تعد أساس عملياتها أو حقوق شركة بعينها وامتيازاتها وحرية عملها في الدول المضيفة إضافة إلى التهديد الأسوأ المتمثل في فقدان شركة بعينها لعقودها واتفاقياتها عبر قرارات الإلغاء السياسي.

٦- حدوث تغيير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة ما يفقدها السيطرة على مناطق الإنتاج والوفاء بالتزاماتها في سوق الطاقة العالمية وقد يأتي ذلك عبر تدهور الوضع الأمني أو فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها أو سلطتها أو جراء حرب أهلية أو نتيجة التهديد الذي تسببه حركات انفصالية على مناطق إنتاج الطاقة وأخيرا تفكيك إحدى الدول المنتجة ولاسيما إذا كانت ذات ثقل كبير في إمدادات الطاقة عالميا وأفضل

مثال على ذلك ما يحدث بين الحين والأخر في نيجيريا والعراق من اضطرابات داخلية وعدم استقرار سياسي وامني الذي بدوره يؤثر سلبا في امن الطاقة العالمي ومن قبله القومي.

المبحث الثاني
الرؤية الأمريكية للطاقة

لدراسة الإدراك الأمريكي ورؤيته للطاقة تم تقسيم المبحث على ما يلي:

المطلب الأول – واقع الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية:

يعد امن الطاقة من أكثر المطالب اهتماما لدى العالم وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد في مقدمة الدول طلبا للطاقة ولاسيما بعد ازدياد الطلب العالمي للطاقة، حيث تشير المعلومات إن الطلب على النفط يرتفع بمعدل ١,٧٪ سنويا حيث كان الطلب في عام٢٠٠٢م حوالي ٧٧ مليون برميل يوميا، وفي ٢٠٠٥م زاد الطلب ال٨٠ مليون برميل يوميا , وفي ٢٠١٠ زاد إلى ٩٠ مليون برميل يوميا , إما في ٢٠٢٠م زاد الطلب ال١٠٧ مليون برميل يوميا وممكن إن ترتفع إلى ١٢٠مليون برميل في عام٢٠٢٥م .

إن احتياط النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٥م بلغ ٢٩,٣ مليار برميل إي ٢,٤٠٪ من الاحتياط العالمي وفي ٢٠١٥م بلغ الاحتياط النفطي الأمريكي ٤٨,٣٧مليار برميل إي ٣,٩٪ من الاحتياطي العالمي.

إما بالنسبة لغاز الطبيعي بلغ الاحتياطي ١١,٩ تريليون متر مكعب إي ٦٪ إما الإنتاج ٧٤٥,٨ مليار متر مكعب ما يعادل ٢١٪ من الإنتاج العالمي إما الاستهلاك ٧٣٩,٤ مليار متر مكعب ما يعادل بنسبة ٢١٪ من الاستهلاك العالمي وفق إحصائية عام٢٠١٧م.

وتوقع تقرير مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية (تقرير تشيني) الصادر في ايار٢٠٠١م زيادة الاستهلاك الأمريكي من النفط خلال العشرين سنة القادمة اعتبارا من ٢٠٠١م بـ ٣٣٪ , والغاز الطبيعي بأكثر من ٥٠٪ إضافة الى زيادة الاقبال على استهلاك الطاقة بنسبة ٤٥٪ ويضيف انه اذا زاد الاستهلاك الامريكي بتلك النسبة التي كان عليها خلال تسعينيات القرن المنصرم فان الولايات المتحدة الامريكية ستواجه فجوة بين حاجاتها المتوقعة وما يتوافر لديها او يتوقع من مصادر الطاقة داخليا وخارجيا. ويشير التقرير في هذا السياق الى ان الولايات المتحدة سوف تستورد خلال العشرين سنة القادمة من وقت صدور التقرير في ايار٢٠٠١م برميلين من كل ثلاث براميل من النفط اعتمادا على المنتجين الخارجيين الذين لا تهمهم المصالح الامريكية ويرى التقرير ان هذا يمثل تهديدا للأمن القومي الامريكي والرفاهية الاقتصادية لذا دعت الى تقليل الاعتماد على النفط المستورد خارجيا.

خلال عام٢٠١٢م استوردت الولايات المتحدة ١٠,٦ مليون برميل يوميا من النفط الخام والمنتوجات النفطية المكررة وفي العام ذاته صدرت ٣,٢ مليون برميل من النفط وبذلك يصبح صافي الواردات الامريكية ٧,٤ مليون برميل يوميا ويمثل صافي الواردات الامريكية من النفط ٤٠٪ من الاستهلاك النفطي الامريكي.

اما الطلب العالمي على الغاز ارتفع من ٢,٥تريليون متر مكعب سنويا في عام٢٠٠٠م إلى ٤,٧ تريليون متر مكعب سنويا في عام٢٠٢٠م.

جدول يوضح حجم الطلب والإنتاج للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٨م

السنة	إنتاج	النسبة العالمية	احتياط	النسبة العالمية	الاستهلاك	+/-
٢٠٠٨م	٦,٧٨٣	–	٢٨,٤مليار	–	١٩,٤٩٠	١٢,٧٠٧–
٢٠١٨م	١٥,٣١١	١٦,٢٪	٦١,٢مليار	٣,٥٪	٢٠,٤٥٦	٥,١٤٥–

جدول يوضح حجم الطلب والإنتاج للغاز في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٨م

السنة	إنتاج	النسبة العالمية	احتياط	النسبة العالمية	الاستهلاك	+/-
٢٠٠٨م	٥٤٦,١	–	٦,٦تريليون	–	٦٢٨,٩	٨٢,٨-
٢٠١٨م	٨٣١,٨	٢١,٥٪	١١,٩تريليون	٦٪	٨١٧,١	١٤,٧

المطلب الثاني - السياسة الأمريكية وامن الطاقة:

لقد توضحت أسس سيطرة هاجس الأمن الطاقوي على الولايات المتحدة الأمريكية مبكرا , وتحديدا منذ عام ١٩٨٠م والذي شهد ما يعرف بمبدأ كارتر حيث شكل التنفيذ الفعلي للسياسة الخارجية الطاقوية الأمريكية في منطقة الخليج العربي وقد جاء في هذا المبدأ «إن إي محاولة من جانب إي قوة للحصول على مركز مسيطر في الخليج تعد في نظر الولايات المتحدة الأمريكية هجوما على المصالح الحيوية بالنسبة لها» وسوف يتم ردعه بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة « وعلى اثر هذا المبدأ أنشأت أمريكا ما بات يعرف «قوة الانتشار السريع» لكي تكون جاهزة لنقلها إلى منطقة الخليج في حالة الطوارئ , ومن الجدير ذكره انه وبعد إعلان كارتر فقد ترتب عليه إخراج منطقة الخليج العربي من دائرة الصراع الدولي إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي والاستغناء عن فكرة الاعتماد على القوى الإقليمية للدفاع عن امن الخليج والتوجه نحو تعزيز الوجود الأمريكي العسكري والمباشر في المنطقة ويؤكد ذلك تواجد القوات الأمريكية في المنطقة منذ إحداث الكويت عام١٩٩٠م إلى الوقت الحالي.

إما ابرز المحددات الأمريكية لأمن الطاقة هي خارجية وداخلية، إما الخارجية متمثلة بتزايد الاستهلاك العالمي للطاقة، هذا يعني الزيادة في الطلب على الطاقة، وارتفاع أسعار الطاقة، والتهديدات الإرهابية، وعدم الاستقرار في المناطق التي هي مصادر لطاقة مثل الخليج العربي إما المحددات الداخلية فهي زيادة الاستهلاك الأمريكي للطاقة.

الإستراتيجية الأمريكية للطاقة ترتكز على أربعة مبادئ:

١- تعدد مصادر الطاقة: حيث تعتمد على الاستيراد من أكثر من مورد موثوق للطاقة ولا تقتصر اعتمادها على مورد واحد فالى جانب الخليج العربي توجهت الولايات المتحدة إلى جمهوريات أسيا الوسطى ونفط قزوين الذي تقدر مخزوناته بحوالي ٢٠٠مليار برميل هذا بالإضافة إلى توجهها إلى القارة السمراء التي تمتلك احتياطات طاقوية تقدر بحوالي ١٧٧مليار برميل وبنسبة ٩,٧٪ من الاحتياطات العالمية في حسب تقديرات عام٢٠٠٦م.

٢- تعدد طرق النقل وخطوط الإمدادات إذ لا يكفي تعدد المصادر بل يجب أيضا تعدد المسارات للتقليل من احتمالات التعرض للمخاطر.

٣- الحصول على النفط بأسعار رخيصة وهو ما يعتبر نتيجة منطقية لتعدد المصادر وطرق الإمدادات.

٤- حرمان الخصوم الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها من الوصول إلى مصادر الطاقة الرئيسية فضلا عن الحيلولة دون حصول الدول المتمردة على أمريكا للتكنولوجيا الطاقوية المتطورة.

أصبح الاعتماد على قوة الطاقة بديلا جديدا للسياسة الأمريكية من دون استدعاء لمخاطر العمل العسكري المباشر وكبديل مقبول لسياسة القوة الناعمة , حيث رأينا الولايات المتحدة ممثلة بإدارة الرئيس اوباما تفعل أدوات «قوة الطاقة»من خلال منع التمويل الغربي والتكنولوجيا عن شركات الطاقة الروسية ليؤدي ذلك إلى التأثير في القدرة الاقتصادية لروسيا من خلال تباطؤ الاقتصاد الروسي إلى جانب ذلك يستشهد الكاتب كلير بتصريح رئيس مجلس النواب الأمريكي جون بوينر الذي أدلى به في عام ٢٠١٤م إن القدرة على قلب الطاولة ووضع الرئيس الروسي في الاختبار تكمن تحت إقدامنا ويقصد منها قوة الطاقة الأمريكية الكامنة في شكل إمدادات هائلة من الطاقة لاتزال حبيسة في باطن الأرض .

ويمكن إن نبين مجالات استخدام امن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالي:

١- المدة من ١٩٨٠-٢٠٠٨م اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على القوة الصلبة المباشرة لحماية أمنها الطاقوي من خلال مبدأ كارتر وحرب تحرير الكويت ١٩٩١م وصولا إلى احتلال العراق ٢٠٠٣م.

٢- الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧م اعتمدت الولايات المتحدة على القوة الناعمة مبدئيا للمحافظة على أمنها الطاقوي.

٣- منذ عام ٢٠١٧م اعتمدت الولايات المتحدة أسلوب منافسة القوة الطاقوية العالمية في مجال التصدير .

المطلب الثالث - الإدراك الأمريكي لمناطق الإنتاج العالمي للطاقة:

كما هو معلوم إن ابرز الدول المصدرة للطاقة في العالم هي منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي لما له من احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي وسنحاول هنا معرفة المصالح الأمريكية والسياسات المتبعة تجاه كل منطقة:

أولا: منطقة بحر قزوين:

مع تزايد أهمية منطقة بحر قزوين السياسية والاقتصادية , زادت حدة المنافسة العالمية السياسية والتجارية بين الدول الكبرى لإيجاد الفرص للسيطرة على موارد المنطقة وثرواتها فمنذ تسعينيات القرن الماضي سعت الولايات المتحدة إلى السيطرة على هذه المنطقة لإيجاد مصادر طاقة بديلة من نفط الخليج أو لتقليل الاعتماد عليه كما تسعى إلى استغلال مناطق النفوذ في دول أسيا الوسطى لاستخراج هذه الموارد ونقلها وبذلك تمنع عودة الهيمنة الروسية على هذه المنطقة وتتحكم بإنتاج الطاقة وأسعارها في وجه دول منظمة أوبك المصدرة للنفط ومواجهة النفوذ الصيني المتصاعد في المنطقة مع التحرك الصيني خارجيا لتنويع إمداداتها من الطاقة ومن جانب أخر تمنع إيران من مد نفوذها إلى دول أسيا الوسطى وتحييد النفوذ الروسي في المنطقة .

في إطار اهتمام الحكومات الأمريكية بتنويع مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي بعد الحظر النفطي الذي فرضه العرب على الغرب في إثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م جاء الاهتمام الأمريكي باستغلال موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين التي تمثل لها مصدرا مهما للطاقة الرخيصة , ما يوفر لها عنصرا أمنا للتقدم والازدهار مع الضغط على المنظمات المؤثرة في إنتاج وسعر الطاقة العالمية مثل منظمة الأوبك , ويقلل الاعتماد تدريجيا على نفط الخليج العربي كما يحقق هدفها في نقل المصالح الإستراتيجية والاقتصادية من المنطقة العربية إلى منطقة بحر قزوين , وإيجاد نوع من التنافس بين المنطقتين , فالبحث عن مصادر جديدة يشكل هدفا أميركيا مهما في إطار إستراتيجيتها لأمن الطاقة , لهذا يشكل مد شبكات أنابيب متعددة لتصدير النفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى باقي إنحاء العالم أولوية من الأولويات الرئيسة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواسط تسعينات القرن الماضي لكون حوض بحر قزوين احد أهم المصادر الجديدة للنفط المنتج خارج دول أوبك في الأعوام الأخيرة ويتوقع إن يستمر ازدياد الكمية التي تنتجها المنطقة في الأعوام القادمة , وعن هذه المنطقة قال ديك تشيني متحدثا إلى مجموعة من رجال الأعمال الأميركيين في واشنطن في عام ١٩٩٨م (لا اعرف يوما ظهرت فيه فجاه منطقة ما لتصبح ذات أهمية إستراتيجية كبحر قزوين).

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من الوجود في منطقة بحر قزوين إلى مواجهة النفوذ الإيراني والروسي في المنطقة حيث تعتبر كل من إيران وروسيا منطقة بحر قزوين مجالا حيويا لهما لمصالحهما الاقتصادية والسياسية خصوصا ما يتعلق بثروات بحر قزوين من الطاقة فضلا عن رغبة كل منهما في نقل طاقة المنطقة إلى الأسواق الدولية عبر أراضيهما وهي مصالح تعارضها الولايات المتحدة بشدة , بل تعمل على تقويضها في محاولة لعزلهما مستندة في ذلك إلى نشر قواتها العسكرية في دول المنطقة وتكوين علاقات مع الدول التي تحيط بهما والعمل على تقويض النفوذ الصيني في منطقة بحر قزوين خصوصا بعد التقارب الواضح في العلاقات الإيرانية – الصينية , ورفضهما المحاولات الأميركية للسيطرة على أسيا الوسطى وبحر قزوين.

وبالتالي يمكن تلخيص سعى السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة بحر قزوين إلى ما يلي:

١- السيطرة على موارد الطاقة في بحر قزوين.

٢- الدعم والتعاون العسكري مع دول بحر قزوين.

٣- الدعم الاقتصادي لدول بحر قزوين.

ثانياً- منطقة الخليج العربي:

تعد من أهم المناطق المنتجة للنفط فهي تعد من المناطق الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية حيث تعد أهم واكبر مستودع نفطي في العالم بسبب امتلاكها ثلثي احتياط النفط العالمي, وبما إن الاستهلاك الأمريكي يعد اكبر استهلاك لطاقة بالعالم وان نمو اقتصادها يشكل ٢٠,٩٪ من إجمالي الناتج العالمي في ٢٠٠٨, وان دول الخليج تتمتع باحتياطات ضخمة وسهل الاكتشاف ومنخفضة التكاليف ,حيث إن السعودية تملك من احتياطي النفط ٢٩٧,٧ مليار برميل إي ١٧,٢٪ من الاحتياط العالمي في عام ٢٠١٨م والعراق يملك ١٤٧,٢مليار إي ٨,٥٪ من الاحتياط العالمي في ٢٠١٨ م .

في واقع الأمر هنالك فرضية تقول إن منطقة بحر قزوين حلت محل منطقة الخليج العربي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلا إن هذه الفرضية غير صحيحة ولعدة أسباب منها:

١- استقرار الوضع القانوني في منطقة الخليج العربي قياسا إلى منطقة حوض بحر قزوين، الأمر الذي جعل الأوضاع القانونية للحقول الخليجية مستقرة.

٢- سهولة نقل الإنتاج الخليجي من مصادر الطاقة إلى السوق الدولية قياسا إلى منطقة بحر قزوين المغلقة.

٣- يعد الجهد الذي تبذله الدول الخليجية لتحسين وضعها الاستراتيجي في أسواق الطاقة العالمية فالدول الخليجية لن تكتف بمزايا الموقع الجغرافي فحسب لتدعيم مكانتها في سوق الطاقة العالمية وإنما سعت جاهدة إلى تحسين الأجواء الاستثمارية في مجال الطاقة وفتح بعض قطاعاته إمام الاستثمارات الخارجية التي تملك التقنية والأموال اللازمة للمحافظة على مصادر الطاقة وتطويرها.

٤- على الرغم من تفاوت التقديرات في شأن احتياطات الطاقة في منطقة بحر قزوين تفاوتا كبيرا لاختلاف المصادر المقدرة فان الكثير من تلك الأرقام توضح صعوبة توقع وجود منافسة بين المنطقتين في سوق الطاقة العالمية.

وبالتالي تمثل منطقة الخليج العربي ثقلا مهما جدا في سوق الطاقة العالمية على الرغم من المحاولات السياسية وفي أحيان أخرى الاقتصادية للمطالبة بتحييد هذا الثقل، لذا ستظل منطقة الخليج العربي إحدى أهم الموردين

الرئيسيين لمصادر الطاقة التقليدية خلال العقود القادمة على اقل تقدير على مستويي الإنتاج والاحتياطي العالمي , وان امن الطاقة الذي تسعى إليه الإدارة الأمريكية الحالية والمستقبلية يظل مرتبطا بمنطقة الخليج وليس بعيدا عنها كما كان متوقعا داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها , وهذا يعني إن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من توجهها إلى منطقة بحر قزوين تنويع إمداداتها من الطاقة خارجيا في ظل احتدام التنافس الدولي بين القوى الكبرى على المصادر الطاقة وليس إيجاد بديل لمنطقة الخليج العربي وان التوجه الأميركي إلى بحر قزوين لا يعني انتهاء التزاماتها بمنطقة الخليج العربي.

ثالثاً- قارة إفريقيا:

تعد قارة إفريقيا أهم منطقة في إنتاج النفط في أفريقيا، اذ تتوفر لدى نيجيريا على موارد طبيعية ومنجميه ويشكل النفط أهم مصدر لعائدات البلاد حيث تمثل مساهمتها من الناتج الداخلي الإجمالي حوالي ٧٠٪ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣ سجل الاقتصاد النيجيري نسبة نمو متوسطة حوالي ٦,٨ ٪ أوصلتها بمرتبة الأولى أو الثانية على إفريقيا لكن بعد الهبوط الحاد الذي عرفته أسعار النفط تراجعت نسب النمو المسجلة وانكمش الناتج الداخلي في الربع الأول من سنة ٢٠١٦.

إما غينيا الاستوائية التي تمتلك الآن أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط فهي تنتج يومياً (٤٢٠) ألف برميل نفط يومياً، ويصل احتياطيها إلى نصف مليار برميل، بينما تقدر أرقام أخرى هذا الاحتياطي بملياري برميل، وتسعى الشركات العالمية و خاصة الأمريكية إلى رفع إنتاج هذا البلد إلى (٧٤٠) ألف برميل يومياً في عام ٢٠٢٠.

تعد الغابون من قدامى المنتجين للنفط في غرب أفريقيا، وقد شهد إنتاجها تراجعاً كبيراً ليقف في عام ٢٠٠٥ عند (٢٥٣) ألف برميل يومياً، بينما يصل الاحتياطي إلى (١,٩) مليار برميل، وهناك الكاميرون التي تنتج (٨٢) ألف برميل يومياً، إما الاحتياطي فيقدر بـ(٨٥) مليون برميل ، ويلي هذه الدول مجموعة أخرى في غرب أفريقيا من ذوات الإنتاج الضعيف مثل: ساحل العاج التي تنتج (٣٢,٩) ألف برميل يومياً، في ظل احتياطي يبلغ (٢٢٠) مليون برميل، بينما يقدر إنتاج غانا اليومي بـ(٨) آلاف برميل نفط، ويصل احتياطها إلى (٨,٥) مليون برميل نفط .

اما بالنسبة للغاز الطبيعي فنجد ان اغنى بلد في هذه المنطقة الغربية من القارة هي نيجيريا حيث تحتل نيجيريا المرتبة ٢٢ عالميا والثالثة على افريقيا على مستوى انتاج الغاز والخامسة عالميا والأولى على مستوى افريقيا على مستوى التصدير فهي تستحوذ على اكثر من ٣٠٪ من احتياطي افريقيا فرغم المشاكل الأمنية وغيرها بلغ انتاج نيجيريا ما يفوق ٢٠ مليار متر مكعب من الغاز في سنة ٢٠١٦م.

المبحث الثالث
الرؤية الروسية للطاقة

لدراسة الرؤية الروسية للطاقة تم تقسيم المبحث على ما يلي:

المطلب الأول – واقع الطاقة في روسيا الاتحادية:

تعي روسيا أكثر من غيرها البعد الطاقوي وأهميته الإستراتيجية داخليا وأهميته المتزايدة في الساحة الدولية، حتى اعتبر امن الطاقة على رأس الموضوعات التي ناقشتها مجموعة الدول الثامنة في قمتها المنعقدة في سان بطرسبرغ في روسيا ٢٠٠٦م ومنها عززت على تشكيل نموذج جذب اهتمام شركات الدول الكبرى الاقتصادية.

تعد روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث احتياط الغاز الطبيعي بامتلاكها ٥٠,٤ تريليون متر مكعب وبنسبة ٢٥,١٪ عالميا.

وتعد روسيا بالمرتبة الثانية في إنتاج الغاز حيث تنتج ٦٤٢,٢مليار متر مكعب وبنسبة ١٧,٤٪ من الإنتاج العالمي خلف الولايات المتحدة الأمريكية.

إما استهلاكها للغاز الطبيعي فتحتل روسيا المرتبة الثانية أيضا خلفا للولايات المتحدة الأمريكية حيث تستهلك ٤٣٧,٨٦٣مليار متر مكعب وبنسبة ١٢,١٪ من الاستهلاك العالمي.

إما بالنسبة للنفط فتحتل روسيا المرتبة السادسة في احتياط النفط على العالم ٨٠,٠مليار برميل وبنسبة ٥,٣٪ من الاحتياطي العالمي.

إما إنتاج النفط فتحتل روسيا المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية حيث تنتج ١٠,٢٩٢ مليون برميل يوميا وبنسبة ١٣,٦٪ من الإنتاج العالمي.

إما بالنسبة للاستهلاك النفطي فتحتل روسيا المرتبة السادسة بعد الولايات المتحدة والصين والهند واليابان والمملكة العربية السعودية حيث تستهلك ٣,٤٢٤مليون برميل يوميا وبنسبة ٣,٥٪ من الاستهلاك العالمي.

جدول يوضح حجم الطلب والإنتاج للنفط في روسيا الاتحادية مقارنة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٧م

السنة	إنتاج	النسبة العالمية	احتياط	النسبة العالمية	الاستهلاك	+/-
٢٠٠٨م	٩,٩٦٥ مليون برميل	–	١٠٦,٤مليار برميل	–	٢,٨٦١مليون برميل	٧,١٠٤
٢٠١٧م	١٠,٢٩٢مليون برميل	١٣,٦٪	٨٠,٠٠مليار برميل	٥,٣٪	٣,٤٢٤مليون برميل	٦,٨٦٨

جدول يوضح حجم الطلب والإنتاج للغاز في روسيا الاتحادية مقارنة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٧م

السنة	إنتاج	النسبة العالمية	احتياط	النسبة العالمية	الاستهلاك	+/-
٢٠٠٨م	٦١١,٥مليار متر مكعب	–	٣٣,٤ترليون متر مكعب	–	٤٨١,٠مليار متر مكعب	١٣٠,٥
٢٠١٧م	٦٤٢,٢٤٢مليار متر مكعب	١٧,٤٪	٥٠,٤ترليون متر مكعب	١٩,٨٪	٤٣٧,٨مليار متر مكعب	٢٠٤,٤٤٢

المطلب الثاني: السياسة الروسية وامن الطاقة:

يلعب المتغير الطاقوي لدى روسيا دورا هاما في تقرير طبيعة امن الدولة ويؤثر على مكانتها وتوجهاتها الداخلية والخارجية , ويعتبر المأزق الاقتصادي للإتحاد السوفيتي سابقا احد ابرز العوامل التي سرعت إلى تفككه , لكن مع بروز روسيا الاتحادية تحت قيادة فلاديمير بوتن عملت على استنبات فكر استراتيجي بانتهاج سياسة رأسمالية ليبرالية باعتمادها على الثروات الطبيعية التي تتمتع بها كعملاق عالمي , وكمرتكز في تنمية دور المؤسسات وتحقيق التنمية الاجتماعية وتأهيل سياسي تناور به على مصالحها الإستراتيجية إقليما ودوليا , حيث توسع مفهوم الأمن في روسيا ليشمل إبعادا جديدة إلى جانب البعد العسكري وهو امن الطاقة وخطوط إرسالياته على الحدود مع دول الجوار.

يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية الروسية في مجال الطاقة والتي تتوافق مع أهداف السياسة الخارجية الروسية بشكل عام:

١- توسيع مجال تأثير السياسة الخارجية الروسية لاستعادة الميراث المفقود للاتحاد السوفيتي سابقا.

٢- تطوير احتكار اقتصادي عبر الاستثمارات الأجنبية الموجهة، والسيطرة على البنى التحتية الإستراتيجية لمجالات الطاقة في الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا.

٣- زيادة الاعتماد السياسي على الموارد الطاقوية الروسية.

٤- إبعاد التوسع الغربي عن مناطق النفوذ الروسي.

٥- إعادة بناء النفوذ الروسي عالميا عبر استخدام أوربا الشرقية والفضاء الجيوسياسي السوفيتي السابق، كأساس لبناء مجال أوسع من التأثير عالميا.

٦- الحد من الهيمنة الأمريكية من خلال تقييد العلاقات الأوربية الأمريكية، اعتمادا على مبدأ «التبعية الطاقوية»

ويمكن تلخيص أهم مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الروسي المتعلق بتفعيل محدد الطاقة في السياسة الخارجية الروسية على النحو التالي:

المرحلة الأولى، كانت منصبة على دائرة الفضاء الجغرافي الذي يضم الجمهوريات المكونة للاتحاد السوفيتي قديما، من خلال إحكام القبضة الروسية على أهم الجمهوريات التي تمتلك مخزونات طاقوية كبيرة، وجعلها تدور في الفلك الروسي الجديد.

المرحلة الثانية، اتجهت روسيا فيها إلى المجال الجيوسياسي الأوربي من خلال إحكام طوق التبعية الطاقوية على دول الاتحاد الأوربي، وجاء هذا التوجه من خلال العمل على إفشال جميع المشاريع الطاقوية التي تسعى إلى كسر حالة التبعية الطاقوية الأوربية، وتعزيز المشاريع الطاقوية الروسية التي تحقق التبعية.

المرحلة الثالثة، التوجه نحو جنوب القارة الأسيوية من خلال الشراكة مع الصين ودعم مشاريع نقل الطاقة البرية والبحرية التي تتبناها الصين (الحزام والطريق) من إلحاق الصين بركب التبعية الطاقوية لروسيا.

المرحلة الرابعة، وتمثل المجال الجيوسياسي الثالث، من خلال التدخل المباشر في الأزمة السورية، والتحالف مع إيران اقوى دولة مراجعة في محيط إقليم المشرق العربي واتخاذ ورقة معارضة التوجهات الأمريكية في المنطقة.

المطلب الثالث - الإدراك الروسي لمنطقة بحر قزوين:

برزت منطقة بحر قزوين باعتبارها مصدر واعد في مجال الطاقة وحظيت منطقة بحر قزوين باهتمام عالمي وذلك لما تحتويه هذه المنطقة من موارد تسهم في تكوين قاعدة عالمية للنفط والغاز الطبيعي.

حيث بلغ احتياط النفطي في المنطقة حوالي ١٤٤,٩ مليار برميل، وإنتاجها ١٤,٢٨٨مليون برميل، إما احتياط الغاز فبلغ ٥٩,٢ تريليون متر مكعب، إما الإنتاج ٨١٥,٥مليار متر مكعب وفي الجدول أدناه جدول يبين حجم الإنتاج والاستهلاك والاحتياط للنفط والغاز في المنطقة.

يبين حجم الإنتاج والطلب للنفط في منطقة بحر قزوين في عام ٢٠١٧م

احتياط النفط	النسبة	إنتاج النفط	النسبة	استهلاك النفط	النسبة
١٤٤,٩ مليار برميل	٨,٥٪	١٤,٢٨٨مليون برميل	١٥,٤٪	٤,٢٨٢ مليون برميل	٤,٤٪

يبين حجم الإنتاج والطلب للغاز في منطقة بحر قزوين في عام ٢٠١٧م

احتياط النفط	النسبة	إنتاج النفط	النسبة	استهلاك النفط	النسبة
٥٩,٢ تريليون متر مكعب	٣٠,٦٪	٨١٥,٥ مليار متر مكعب	٢٢,٢٪	٥٧٤,٦ مليار متر مكعب	١٥,٧٪

وتمتلك روسيا مجموعة من الأهداف والمبادئ حول اهتمامها لمنطقة بحر قزوين.

١- ضمان الاحتياطي النفطي اللازم لمسيرة التنمية الاقتصادية، لاسيما إن حصتها من الميزان النفطي الاحتياطي العالمي ٥,٣٪، والغاز الطبيعي ٢٥,١٪، الأمر الذي يحتم عليها إيجاد وسائل أكثر فاعلية لتأمين حقول النفط والغاز ومحاولة السيطرة على خطوط نقلهما.

٢- تسعى روسيا وتتمسك بضرورة مرور أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي من دول قزوين عبر أراضيها ومرافئها، كونها تشكل أحد أهم عناصر الصراع بين الدول المتنافسة في المنطقة، ويشكل ورقة إستراتيجية مهمة للدولة التي تمتلك وبخاصة الفوائد الاقتصادية التي ستحصل عليها.

٣- ضمان الدور الريادي لروسيا في الاستغلال والاستكشاف والنقل من موارد الطاقة في بحر قزوين عن طريق التحكم في صادرات النفط الكازاخستاني الذي ترى فيه روسيا المحور الأهم في محصلة اللعبة الكبرى بآسيا.

٤- فتح مجال أوسع للشركات النفطية الروسية بالتعامل مع المحور الثلاثي (أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان) وذلك لضمان تدفق النفط بأسعار منخفضة ونقلها للأسواق الأوربية.

وتمثلت الخطوة الأهم لدى روسيا في السيطرة على موارد الطاقة في ربط جسور الطاقة عبر الجبهة الروسية لضمان التحكم في الأسواق العالمية خاصة وان الغرب على رأسها أمريكا التي تقف حجر عثرة في سياسة إمدادات النفط الروسية عبر بحر قزوين , لذا عمدت على وضع اتفاقات شراكة مع تلك الجمهوريات لضمان إمدادات النفط , واهم نقطة جذب دول المنطقة لضمان توغل روسيا بالمنطقة هو رسم خطوط الطاقة واهم تلك الخطوط , هو الخط الجنوبي عبر إيران ومنطقة الخليج العربي الذي يعد اقل تكلفة , إلا انه يلقي اعتراضا من الطرف الأمريكي نتيجة لتوتر العلاقة مع إيران المتحالف مع روسيا , وكذلك خط OPC الذي ينطلق من كازاخستان إلى ميناء نوفورسيسك على حدود البحر الأسود , ويبقى البعد الأهم في رسم هذه الخطوط هو منع التواجد الأمريكي بالمنطقة , وضمان تدفق النفط للسوق الأوربية ومن ثم تبعية المنطقة اقتصاديا لروسيا , إما البعد الأثر عمقا هو عدم السماح للشركات الغربية باحتكار السوق النفطية لدول بحر قزوين دون إشراك الشركات الروسية لذا فتحت جبهة واسعة لشركاتها كشركة «لوكأوبل» في تنجيز بكازاخستان , كما استعانت روسيا بـ «رابطة الدول المستقلة» لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالمنطقة عبر إنشاء أو توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي بين دول الكومنولث عام١٩٩٣م , والتي كانت تحمل في أجندتها بإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة تقوم على علاقة السوق , وفي عام ١٩٩٤م تم التوصل عبر مجموعة من المفاوضات على إقامة منطقة تجارة حرة كخطوة لإنشاء الاتحاد الكمركي , ويبقى الأهم في سياسة روسيا الاقتصادية هو ضمان امنها النفطي بالمنطقة وتطبيق نفوذها ألاإقليمي عبر شبكة من الاتفاقيات التي تعمل في تعاملاتها بالقوة الناعمة بدل القوة الصلبة.

المبحث الرابع

الرؤية الصينية للطاقة

لدراسة الرؤية الصينية للطاقة تم تقسيم المبحث على ما يلي:

المطلب الأول – واقع الطاقة الصيني:

استطاعت الصين وحتى العام ١٩٩٢م , من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال النفط , حيث بلغ إنتاجها لذلك العام (١٤٢,١٠) مليون طن , في حين بلغ استهلاكها المحلي لنفس العام (١٣٣,٥٤) مليون طن , إلا انه وابتداء من عام ١٩٩٣م , بدأت الصين بالاعتماد على الخارج للإيفاء بمتطلبات استهلاكها المحلي المتزايد على النفط , ويعود سبب هذا التحول إلى دولة مستوردة للطاقة إلى حجم السكان الهائل والذي يستهلك نسبة عالية من الطاقة حيث يشكل مجموع السكان إلى أكثر من ٢٢٪ من سكان العالم , يضاف إلى ذلك إن الحقول النفطية الرئيسية في الصين والتي تقع في المناطق الساحلية الشرقية قد دخلت مرحلة التراجع التدريجي بعد سنوات من الاستغلال.

وصل استهلاك الصين من النفط إلى (١١,٥٠٦) مليون برميل حسب إحصائيات عام ٢٠١٧م , وبلغ إنتاجها (٣,٩٤١) مليون برميل ( ) .

نتيجة للحركة الصناعية الكبيرة في الاقتصاد الصيني، من الممكن إن يصل استيراد الصين من النفط بحلول عام ٢٠٣٠م إلى (١٣,١) مليون برميل يوميا.

جدول يوضح حجم الطلب والإنتاج للنفط في الصين مقارنة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٧م

السنة	إنتاج	النسبة العالمية	احتياط	النسبة العالمية	الاستهلاك	+/-
٢٠٠٨م	٣,٨١٤ مليون برميل	–	١٧,٤مليار برميل	–	٧,٩١٤مليون برميل	-٤,١
٢٠١٧م	٣,٩٤١مليون برميل	٥,٢٪	٢٥,٦٢٠مليار برميل	١,٧٪	١١,٥٠٦مليون برميل	-٧,٥٦٥

جدول يوضح حجم الطلب والإنتاج للغاز في الصين مقارنة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٧م

السنة	إنتاج	النسبة العالمية	احتياط	النسبة العالمية	الاستهلاك	+/-
٢٠٠٨م	٨٠,٩مليار متر مكعب	–	١,٤ترليون متر مكعب	–	٨١,٩مليار متر مكعب	-١
٢٠١٧م	١٣٦,٦٢٨مليار متر مكعب	١٧,٤٪	٣,٦١٠ترليون متر مكعب	١٩,٨٪	٢٠٩,٠٠٨ مليار متر مكعب	-٧٢,٣٨

المطلب الثاني - الإستراتيجية الصينية الطاقوية:

تقوم الإستراتيجية الصينية الطاقوية على خمسة أركان أساسية:

١- التنوع: بحيث يمثل تنوع واردات الطاقة المبدأ الأساسي الحاكم للصين في مجال سعيها لتحقيق أمن الطاقة، والتنوع هنا كما يشمل الواردات فانه يشمل أيضا الإستراتيجيات، فتتوزع جغرافية استيراد مصادر الطاقة بالنسبة للصين على الشرق الأوسط ودول أسيا الوسطى وروسيا، وبعض دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، بحيث تنتهج الصين سياسة متوازنة تحقق مستويات «امن الطاقة» الذي تطلبه الدول المستهلكة، وامن الطلب الذي تنادي به الصين لهذا البديل.

٢- سياسة الصعود السلمي التدريجي : ولقد طرح هذا الشعار من قبل الصين لأول مرة في منتدى أسيا والمحيط الهادي الذي انعقد في كوريا الجنوبية عام٢٠٠٥م و وارادت الصين من خلال هذا المفهوم ان توضح بان مكانه الصين كفاعل أساسي في النظام الدولي لن تتغير هيكلته أو يهدد أمنه و استقراره , ويمكن استقراء هذا المفهوم من خلال تتبع سياسات أمن الطاقة الصينية في منطقة الشرق الأوسط بحيث ان دورها اخذ في التزايد , ولا يوجد ما يوحي بوجود انعكاسات سلبية في هذا الصعود , حيث ان هذه الدول تنظر إلى الصين على أساس أنها سوقا في الوقت الحالي وفي المستقبل لمنتجاتها النفطية .

٣- عدم الثقة في السوق العالمي , تنطلق الصين من هذا المفهوم على اعتبار ان قضية الطاقة هي قضية محورية لا يمكن تركها لقوى السوق الخاصة , وان سوق الطاقة العالمي يتسم بعدم الثقة والثبات وتتأثر بالتقلبات والإحداث المختلفة سياسيا واقتصاديا , ولما كانت معدلات استهلاك الصين من النفط يفوق ٩٪ من الإنتاج العالمي , كما ان استهلاك الصين من الطاقة سوف يمثل ٤٠٪ من إنتاج الطاقة العالمي في عام ٢٠٢٠م , وان الصين ستستهلك في عام ٢٠٣٠م , حوالي خمس الطلب العالمي على الطاقة و١٥٪ من الطلب العالمي على النفط , وبذلك فقد تحول مفهوم أمن الطاقة في الإدراك الإستراتيجي الصيني ليصبح قضية سياسية عليا بالأمن القومي الصيني , ولم تعد كما كانت في السابق سياسة دنيا ترتبط بسياسة الطاقة المحلية .

٤- المرونة والتقييم المستمر: كون قضية حديثة في السياسة الخارجية الصينية، إضافة الى المخاوف من ان تتحول مسألة الطاقة الى عائق في مسيرة التنمية، فأن هذا الأمر جعل الصين حريصة على إتباع سياسة خارجية مرنة في هذا الشأن تسمح بالتقييم المستمر والمرونة في التعديل إذا لزم الأمر ( ) .

٥- السعي بكل جهد إلى بناء مستقبل من الإمدادات النفطية عالميا عن طريق تكثيف الحوارات السياسية والدبلوماسية مع الدول المنتجة للنفط، وتقيم معها علاقات إستراتيجية، وتطور التعاون المتعدد الأطراف معها من اجل تهيئة الظروف المؤاتية والبيئة الدولية الملائمة للقطاع النفطي المحلي للمشاركة في النشاطات الدولية

المطلب الثالث - الإدراك الصيني لمناطق الإنتاج العالمي:

سنحاول في هذا المطلب معرفة أهمية مناطق الإنتاج العالمية للطاقة بالنسبة للإستراتيجية الصينية:

أولا: إفريقيا

يعد إدراك الصين بأهمية القارة الأفريقية ينبعُ من منطلقات اقتصادية بحتة باعتبار:

١. أنها تعد من أكبر الأسواق الواعدة والصاعدة في العالم حيث تسعى إلى تعزيز نفوذها وتواجدها في مناطق تعتبرها «نقاط خنق إستراتيجية».

٢. ولمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب المتواجدين في الساحة الأفريقية منذ أمد علمًا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية انشغلت عن أفريقيا في تسعينيات القرن الماضي بقضايا سياسية ليس أقلها الثورات في شرق أوروبا وروسيا فأفريقيا وعلى لسان كثير من المحللين كانت تحتل مقعدًا خلفيًا في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية مما ألحق الضرر بسمعتها في

أفريقيا لدرجة ما، وبعد عام ٢٠٠٠ عاد اهتمام أمريكا لأفريقيا والسبب في المقام الأول الموارد وثانيًا التنافس مع الصين التي وضعت ثقلها في المنطقة بعد العام ٢٠٠٠.

• من طرف القادة الأفارقة وثقوا بالصين وأولوها مصداقية عالية لأنها لم تكن إمبراطورية استعمارية تعيش على نهب الثروات وبيع البشر وتدمير البلدان الأخرى كما فعل المستعمر الغربي، ومن ناحية أخرى فإن لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة أفريقية وتعرض المنح والمساعدات دون شروط مسبقة، وبالمنطق الاقتصادي فهي تعقد صفقات تجارية حيث تشتري النفط والمواد الخام مقابل تطوير البنية التحتية المتهالكة أو غير الموجودة أصلًا.

• ومن حيث اتهام الصين أنها مستعمرٌ اقتصادي جاء لامتصاص ثروات البلاد لا أكثر، للرئيس الكيني أوهورو كينياتا رأي آخر حيث يقول «إن الشراكة الصينية الأفريقية تصب في مصلحة الجانبين وفكرة أن الصين تهتم فقط بالموارد الطبيعية لأفريقيا هي فكرة مغلوطة، ماذا كان يفعل المستعمرون؟ كانوا ينهبون، وهاهي الصين تعمل معنا لإخراج البلدان من الفقر إنها ليست مستعمرًا بل شريك».

• أما من طرف الصين اعتمدت في سياستها الاقتصادية مع أفريقيا على التعاون القائم على مبدأ «تبادل المصالح الذي يقوم على تقديم المساعدات عربونًا» لتبادل تجاري، بالإضافة إلى تقديم قروض ميسرة لتأسيس البنية التحتية.

إما قصور الإنتاج آلاسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية لتلبية الاحتياجات الصينية، وتشير التقديرات الى ٢٥٪ من واردات الصين الاجمالية تأتي حاليا من افريقيا، مما حدا بها ان تضع في اعلى سلم اولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين من خلال:

١. الالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان من خلال دعم ومساندة الدكتاتوريات القمعية، وقد سعت الصين لمكافئة أصدقائها ألافارقة بالدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية.

٢. تقدم بكين النموذج التنموي الصيني الفريد من خلال الثناء على النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق تحت إشراف دولة شمولية مضبوطة بإيقاع الحزب الواحد،وهو النموذج الذي يصلح أن يحاكيه ألافارقة كونه الكفيل بتحقيق الاستقرار لهم، وشعور الحكام الديكتاتوريين بالراحة يضمن استمرار تدفق الطاقة التي تحتاجها الصين.

٣- تجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء للقارة الى بناء علاقات إستراتيجية ، إذ تمكنت من ان تصبح الشريك التجاري ألاول لعدد واسع من دولها، و سجل التبادل التجاري ١٠٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩ قفزة نوعية وصلت الى بما يمثل عشرة أضعاف حجم المبادلات التجارية قبل عدة سنوات، رغم أنها لم تمثل مع بداية الالفية سوى ٢,٥٪ من حجم التجارة الخارجية الصينية، لكن سرعان ما تحولت الى ثالث شريك تجاري للقارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، اما منطقة الساحل و غرب إفريقيا فتحولت الى اهم شريك للصين في التزود بالبترول والقطن.

إما النفط فتمول المنطقة بالحصة الهامشية نوعا ما، مقابل حظوة السودان بحصة الاسد ٧٪من واردات الصين الاجمالية من النفط، وتمكنت الصين في ظرف سنوات من ان تصبح الشريك التجاري الاول لعدد واسع من الدول الافريقية، كما نجحت في اختراق الساحل عبر سياستها الموجهة لتأمين تمويلها بالطاقة من جهة، ومن جهة ثانية ضمان تنمية الطاقة النووية السلمية، و قد نجحت كبرى الشركات الصينية العاملة في المجال من تأكيد حضورها في الساحل من النيجر الى موريتانيا، وتشاد ومالي.

و أصبحت ترى فيها خزانا للمواد الاولية المهمة للصناعة الصينية وفي مقدمتها النفط، بالاضافة الى عدها سوقا استهلاكية واسعة للتسوق العالمي، فافريقيا المغربية وحدها تمثل للث سكان القارة.

ثانيا : أسيا الوسطى

ظهرت جمهوريات أسيا الوسطى للوجود بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه عام ١٩٩١م,لتبرز خمس جمهوريات مستقلة وهي: كازاخستان ، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغستان، تركمانستان، وأهم ما يميز هذه الجمهوريات من الناحية الإستراتيجية هو تمتعها بموقع جغرافي حيوي، جعلها همزة وصل بين أسيا وأوربا، وإطلاله اثنتين من دولها وهي كازاخستان وتركمانستان على بحر قزوينز

ويتجلى الإدراك الصيني لهذه المنطقة الجيوستراتيجية لعاملين رئيسيين:

١- اكتشاف احتياطات معتبرة من الموارد الطاقوية .

٢- كونها ممرا محوريا لأنابيب النفط والغاز، وطرق المواصلات التي تنطلق منها بكل الاتجاهات رابطة إياها بالصين وروسيا وأوربا ومنطقة القوقاز وعبر بحر قزوين إلى المحيط الهندي .

لقد حظيت أسيا الوسطى بموقع متميز على خريطة الموارد الطاقوية في العالم بمحاذاتها لبحر قزوين , فقد أظهرت المنطقة المحيطة بهذا البحر المغلق دلائل على وجود موارد نفطية تكفي لما لا يقل عن إلفي عام (الدول المحيطة ببحر قزوين هي :كازاخستان، تركمانستان، أذربيجان، إيران، وروسيا) و والملاحظ هو كون اثنين من بين جمهوريات أسيا الوسطى الخمس محاذيتان لهذا البحر.

جدول يوضح إنتاج واستهلاك النفط لمنطقة أسيا الوسطى لعام٢٠١٧م

إنتاج	النسبة	استهلاك	النسبة	احتياط	النسبة	+/-
١,٤٩٥مليون برميل	٪١,٩	١,١٤٤ مليون برميل	٪١,٢	٣٢,٢٦٣ مليار برميل	٪٢,١	٠,٣٥١

جدول يوضح إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي لمنطقة أسيا الوسطى لعام٢٠١٧م

إنتاج	النسبة	استهلاك	النسبة	احتياط	النسبة	+/-
١٦٢,٠٠٤ مليار م٣	٪٤,٤	١٠٢,٢٩٤ مليار م٣	٪٢,٨	١٣,٣٢٥ مليار م٣	٪٦,٦	٥٩,٧١

وتدخل الطاقة ضمن المبادئ الأربعة للمصالح الإستراتيجية والدبلوماسية للصين في أسيا الوسطى والتي تحدد وتعرف نشاطاتها هناك وهي:

١- للصين أهداف إستراتيجية ودبلوماسية في أسيا الوسطى تندرج ضمن أهداف السياسة الخارجية لها ككل.

٢- الصين تبحث عن حفظ أمن واستقرار الحدود المتفاوض بشأنها بعد سقوط الإتحاد السوفيتي.

٣- تركز الصين على منع أي نفوذ وتدخل خارجي في شؤون منطقتها الغربية، خاصة ما تعلق بدعم الانفصاليين في إقليم « كسينجيانغ».

٤- المصالح الاقتصادية والتجارية للصين في المنطقة، وخاصة تطوير الموارد الطاقوية، أصبحت ذات أهمية متزايدة لتنمية الصين الداخلية.

فالطاقة عامل حاسم في دفع الصين لدخول أسيا الوسطى بغية تقليص الاعتماد على خطوط الاتصالات البحرية لنقل النفط , ففي حالة قيام إي نزاع أو هجوم إرهابي يمكن قطع هذه الخطوط بسهولة، مما يؤثر على إمدادات الصين النفطية خصوصا مع الحساسية العالية التي تميز «مضيق ملقا» (الذي يصفه الرئيس الصيني «هو جنتاو» بمأزق أو معضلة ملقا)، كما ان اكتشاف حقل « كاشاغان» النفطي كان عاملا أخر وراء تزايد الاهتمام الصيني بآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين , فهذا الحقل يقع شمال بحر قزوين وهو من بين الحقول النفطية الخمس الأكبر عالميا , ويعتبر الاكتشاف النفطي الأكبر في العالم خلال الخمسة والعشرين السنة الماضية

ثالثا: منطقة الشرق الأوسط

أصبح النفط تأثيرا في العلاقات الدولية اليوم أكثر من إي وقت مضى , بحيث أصبحت هذه المادة أداة للتحكم ليس في الميدان الاقتصادي فحسب ولكن حتى الميدان العسكري والسياسي , قد ضاعف اكتشاف النفط والغاز من أهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية , فقد أصبحت منطقة الخليج العربي والدول المطلة عليها بمثابة الجزيرة العالمية للنفط والغاز في العالم , مما جعل الشرق الأوسط محط أنظار الدول قائدة النظام العالمي , وذلك لأن النفط في الشرق الأوسط أصبح يلعب دورا اقتصاديا مكملا للاقتصاد العالمي , بمعنى ان المنطقة أصبحت مرتبطة ارتباطا عضويا بالاقتصاديات العالمية ولا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة وإشعال الحرب.

وفي السنوات الأخيرة تم اكتشاف مناطق جديدة تحتوي على مخزون هائل من الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، ومن أهم هذه المناطق «حوض المشرق» حيث تم كشف كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في هذا الحوض الذي يقع في المياه العميقة شرق البحر المتوسط والذي يحتوي على طبقة عميقة من الغاز طبقا لتقديرات هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية والشركات العاملة في التنقيب عن الغاز.

ويتكون حوض غاز شرق البحر الأبيض المتوسط من ثلاث مناطق فرعية هي

١-حوض بحر ايجة قبالة سواحل تركيا واليونان وقبرص.

٢- حوض المشرق قبالة سواحل سوريا ولبنان وفلسطين.
٣- حوض دلتا النيل قبالة سواحل مصر.

لذا أسست الصين سياستها الخارجية مع منطقة الشرق الأوسط دبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا وتجاريا وثقافيا وإعلاميا وعسكريا، وقد تمكنت من بناء علاقات قوية مع دول المنطقة، حيث وقعت على العديد من الاتفاقيات التجارية مع تلك الدول. فقد ركزت على التواجد بمنطقة الشرق الأوسط لتضمن مصالحها بذلك، من خلال توطيد علاقتها مع الدول النفطية بشكل كبير، حيث تمتلك الصين مع تلك الدول علاقات تجارية مستقرة في تجارة الطاقة، من خلال عقدها للعديد من الصفقات الكبرى مع كل من السعودية وإيران وقطر ...

وقد اتبعت الصين برنامج التحديثات الأربعة الذي كان له دور في تشكيل نظرتها للمنطقة عبر:

- التعامل مع المنطقة على أساس رؤية إستراتجية صينية ذاتية، لا كرد فعل على سياسات دول أخرى.
- التعامل مع المنطقة العربية خاصة، على أنها مصدر للطاقة وسوق تجاري للمنتجات الصينية.
- توظيف منطقة الشرق الأوسط توظيفا استراتجيا، على اعتبار أنها منطقة تنافس دولي واسع.

وقد كان التوجه الصيني في منطقة الشرق الأوسط مرتكزا بشكل كبير على المصالح الاقتصادي أكثر من الجانب السياسي أو العسكري، و ذلك يرجع لاعتبارات عديدة منها: حماية المصالح الاستراتجية الصينية في المنطقة، خاصة مسألة الموارد الطاقوية النفطية.

ولأن نفط الشرق الأوسط المورد الرئيس الذي يلبي حاجات الاستهلاك العالمي المتزايد الذي يتجاوز ٨٠ مليون برميل يوميا، و نظرا لخصائص التي يتمتع بها يصعب الاستغناء عنه، لكن عدم الاستقرار الذي تعرفه المنطقة منذ مدة طويلة نتيجة لتقسيم المنطقة بين القوى الكبرى يعمق من أثر التركز المزدوج الاحتياطات و الاستهلاك.

وبالتالي فقد اصبحت نظرة الصين المعاصرة الى المنطقة تقوم وفق إستراتيجية تعتمد على:

١- التعامل مع المنطقة على أساس رؤية إستراتيجية صينية ذاتية، وليس نتيجة رد فعل على سياسات دول أخرى.
٢- التعامل مع المنطقة على أساس انها تمثل مصدرا للطاقة، وسوق تجارية، وتوظيف إستراتيجي لتنافس دولي أوسع.

بالتالي يعد امن الطاقة للصين امرا حيويا وهاجسا سياسيا إستراتيجيا بالنسبة إلى القيادة الصينية، إذ تخشى الصين من أن يؤدي العجز في الطاقة المحلية، وتكاليف الطاقة المتصاعدة إلى تقويض النمو الاقتصادي للبلاد، مما يترتب عليه مخاطر حقيقية تنذر بزعزعة الاستقرار الاجتماعي.

الخاتمة:

إن أهمية النفط في ظل تنامي الطلب عليه والاستهلاك له عالمياً أدى إلى أكتسابه موقعاً مميزاً في المنظور الإستراتيجي لدول العالم، وقد فرض هذا التوجه نمطاً جديداً من العلاقات الاقتصادية الدولية، المحكومة بنوازع القوة والهيمنة للدول الكبرى على مناطق النفط العالمية، وهدفاً إستراتيجياً جوهرياً يدخل ضمن أهدافها المعلنة تجاه علاقاتها مع الأطراف النفطية، ولا يمكن التراجع عنه.

وساهمت حالة استمرار نضوب آبار النفط في مناطق الإنتاج العالمية، في تحفيز سياسة لدول كافة نحو السعي المتواصل في تأمين هذا المورد الحيوي الناضب من مصادره الرئيسة، عن طريق بناء إستراتيجيات نفطية، تساهم في تسهيل عملية وضع اليد على المناطق الغنية بالنفط.

إن تضارب المصالح والتنافس بين القوى الدولية تؤكد في مجملها بأن منطقة (الشرق الأوسط الكبير) الممتدة من آسيا الوسطى وبحر قزوين حتى بحر العرب جنوباً، والأناضول والبحر المتوسط غرباً، والصين شرقاً، والاتحاد الروسي شمالاً، ستكون مجالاً للمنافسة، أو لنزاع دولي شديد التعقيد، ولا يستبعد في مثل هذه الحالة نشوء نوع من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها في العالم، وخاصة أصحاب المصالح الاقتصادية المتعارضة مع أمريكا، ووجود حالة من عدم الاستقرار والاضطراب في المنطقة ، وبالنتيجة قد أثبتت الدراسة صحة فرضيتها .